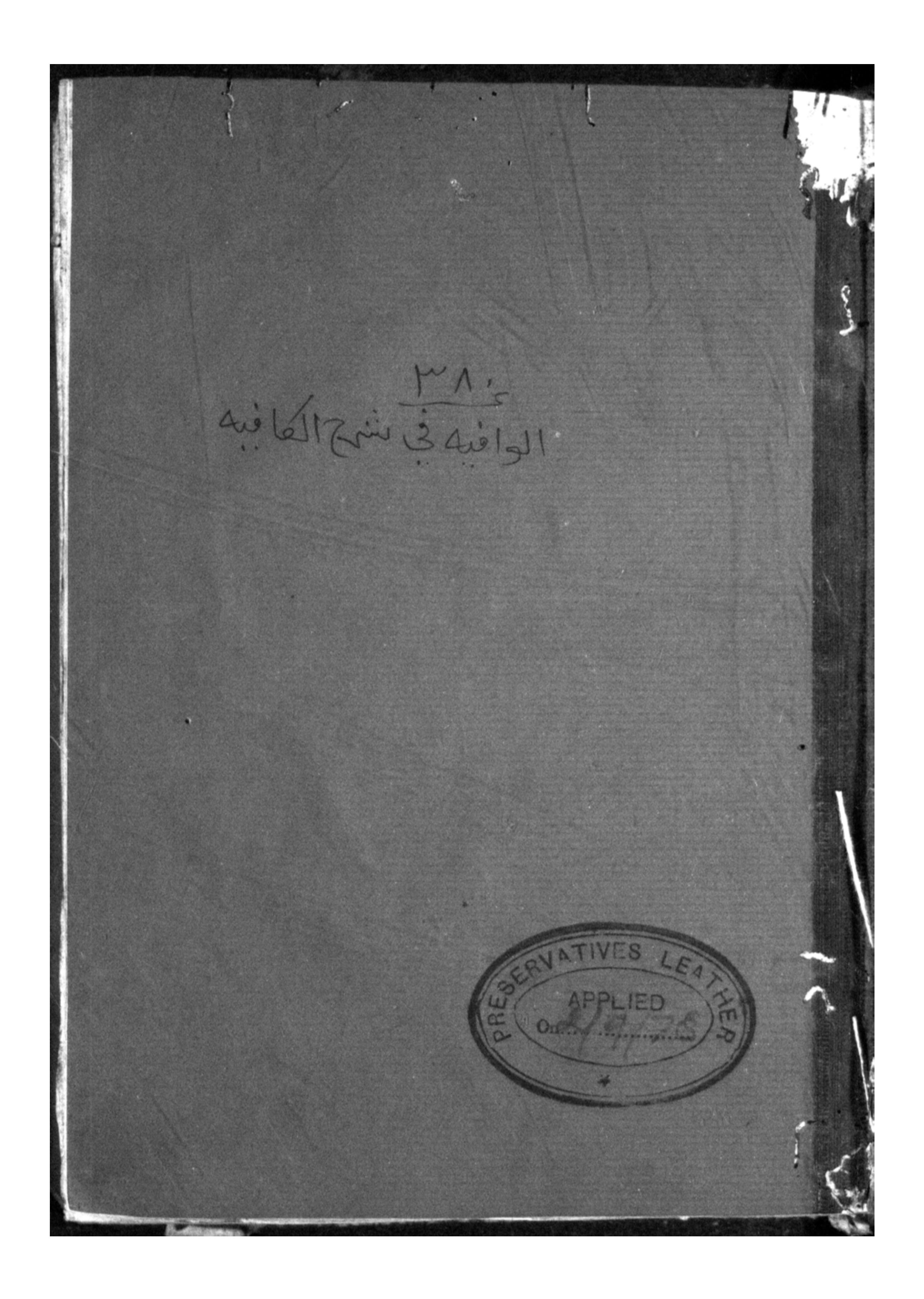
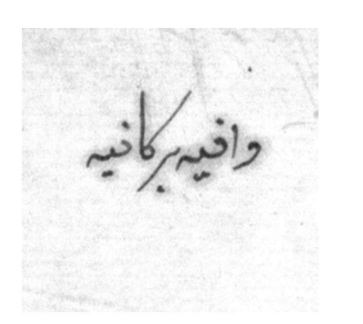

٣٨٠
الوافيه في شرح الكافيه
PRESERVATIVES LEATHER
APPLIED


وافیه برکانیه



بسم الله الرحمن الرحيم

الصرف لعدم العلم بكونها صفات في اصل الوضع والاصل في الاسم الصرف ولهذا
قال وضعف منع صرف افعى للحية واجدل واخيل الى اخره قوله التانيث بالتاء
شرطه العلمية ه اي شرط التانيث بالتاء في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن
علما لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو
اللازم ولهذا صرف قاعدة في قولنا مررت بامراة قاعدة مع تحقق الوصف والتانيث
بالتاء فيهما من غير العلمية وانما قيد التانيث بقوله بالتاء احترازا من التانيث
بالالف كحبلى وحمراء فان العلمية ليست شرطا فيه قوله والمعنوي كذلك ه اي وشرط
التانيث المعنوي في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث
في معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف جريح
في قولنا مررت بامراة جريح مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوي ووزن الفعل
فيه من غير العلمية قوله وشرط تحتم تاثيره زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط
او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع ه اي وشرط وجوب
تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلثة وهو ان يكون زائدا على
ثلثة احرف او اوسطه متحركا او العجمة لانه لو انتفى هذه الامور الثلثة
لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير العجمة فيكون في غاية الخفة فيقاوم
احد السببين الذين فيه فلم يبق في الاسم الا سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع
الصرف فلم يجب منع صرفه فهند يجوز صرفه لانتفاء شرط وجوب تاثير التانيث
المعنوي ولا يجب صرفه لوجود التانيث والعلمية التي هي شرط جواز منع
صرفه وزينب وجب منع صرفه لوجود العلتين مع شرط وجوب منع صرفها وهو

الزيادة ولهذا وجب منع صرفها لوجود العلتين مع شرط وجوب منع صرفها او
تحرك الاوسط وماه وجور وجب منع صرفهما لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب
منع صرفهما وهي العجمة وانما خص المعنوي بهذا الشرط لعدم احتياج اللفظي
اليه لانه لم يوجد مونث بالتاء ساكن الاوسط وللقائل ان يمنع ذلك
لوجود نحو شاة وذات ويمكن ان يجاب عنه بانهما متحركا الاوسط تقديرا الا انه يمنع
من هذا الجواب ان يكون المراد بتحرك الاوسط الذي هو احد امور شرط تحتم اثر
التانيث فيه تحرك الاوسط لفظا او تقديرا او يلزم منه انه لو سمي بمثل شاة وذات
مذكر وجب منع صرفه وفيه نظر والذي يحسم مادة هذا الاشكال بالكلية
ان المراد بالتاء في قوله التانيث بالتاء شرطه هذا التاء المتمحض للتانيث والتاء
في شاة وذات ليس كذلك لانها بدل عن شيء واصل شاة شاهة واصل ذات
ذوية فهي ليست تانيثية ولا يلزم منه ان يسمى بمثل شاة وذات مذكر وجب
منع صرفه قوله فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة على الثلثة فقدم منصرف
وعقرب ممتنع اي فان سمي بالمونث المعنوي مذكر فشرطه في منع الصرف
ان يكون زايدا على ثلثة احرف لانه لو كان على ثلثة احرف لم يكن فيه تانيث
حينئذ لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى اما من حيث المعنى فلكونه اسما
لمذكر واما من حيث اللفظ فلكونه خاليا من علامة التانيث ومن قايم مقام حرف
وهو الحرف الرابع وانما قال ان الحرف الرابع قايم مقام حرف التانيث لانك تصغر
قدما بقديمة وعقربا بعقيرب والتصغير يرد الاشياء الى اصولها فلولا ان
الحرف الرابع بمنزلة تاء التانيث للزم اثبات التاء في تصغير عقرب واذا تقرر

العلمية

تانيثية

ذلك فقدم

ذلك فقدم اذا سمي به مذكر انصرف لانتفاء شرط منع صرفه وهو الزيادة على ثلثة احرف
وعقرب وثلث جمع نسوة ثلث اذا سمي به مذكر لم ينصرف لتحقق العلتين مع
تحقق شرط منع صرفهما ولهذا كان ذراع غير منصرف مع كونه اسما للفحل فان قيل يلزم
مما ذكرتم منع صرف مثل كلاب اذا سمي به رجل لكونه تانيثا معنويا مثل عناق
قلنا لا نسلم ان التانيث في الجمع حقيقته بل لكونه ليعين الجمع عنه فرلم المعرفة
شرطها ان يكون علمية اي شرط المعرفة في منع الصرف ان يكون علما لان المعارف
خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف باللام والمضاف الى احدها وما سوى
العلمية غير مانع من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم فلان المضمر والمبهم مبنيان و
باب غير المنصرف من المعربات واما تعريف المعرف باللام والتعريف المضاف
الى احدها فلانهما يجعلان غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين
فالاولى ان لا يجعلان المنصرف غير المنصرف واذا بطل هذه الاقسام تعين ان
التعريف المانع من الصرف هو العلمية هذا اذا لم يعتبر تعريف التواكيد واما اذا
اعتبر فشرط التعريف احد الامرين وهو اما تعريف العلمية واما تعريف التواكيد
وهو تقدير الكلام او الاضافة فنحو اجمع فانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف
واعتباره اولى للاحتياج اليه في منع صرف بعض التاكيد وقيل تعريف التواكيد
تعريف العلمية لان الفاظ التواكيد اعلام لها واليه ذهب ابو علي الفارسي فعلى
هذا لا يحتاج الى شرط احد الامرين قوله العجمة شرطها ان يكون علما في العجمية
وتحرك الاوسط وزيادتها على الثلثة فنوح منصرف شتر وابراهيم ممتنع ه
الاولى ان يقال شرط العجمة ان يكون في اول استعمالها ان يكون علما ليدخل قالون

فانه اسم جنس في العجم للسحن اي المحسن نقلته اي الفهم علماً اي شرط العجمة
في منع الصرف امران احدهما ان تكون علماً في العجم لانها لو لم يكن علماً في العجم لتصرفت
العرب فيه بادخال لام التعريف او الاضافة او التنوين او التعريف او غير
ذلك فصار من جنس كلامهم فلم يتحقق العجمية فيه فلم يمنع الصرف ولهذا لو سمي
بلجام لم يمنع الصرف لانتفاء الشرط وهو كونه علماً في العجم والشرط الثاني احد الامرين
وهو اما تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف لانه لولا ذلك لكان الاسم
على ثلثة احرف ساكن الاوسط فيكون في غاية الخفة وغاية الخفة يقاوم
احد السببين فلم يبق الا السبب الواحد فلم يمنع الصرف واذا تقرر ذلك فنوح
اذا سمي به منصرف لانتفاء الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة
احرف وشتر وابراهيم اذا سمي بهما امتنعا من الصرف للعلمية والعجمية و
حصول الشرطين والجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد
ومصابيح واما فرازنة فمنصرف ه اي شرط الجمع المانع من الصرف ان يكون
صيغته على صيغة منتهى الجموع بغير هاء والمراد بمنتهى الجموع ان يكون على
صيغة غير صيغة الجمع السالم يمتنع جمعها جمع التكسير وانما قلنا جمع التكسير لانه
يجوز جمعه جمع السلامة نحو الصواحبات ولهذا الجمع ثلثة امثلة احدها ان
يكون بعد الف التكسير حرفان متحركان نحو مساجد والثاني ان يكون بعده حرفان اولهما
مدغم في الثاني نحو دواب والثالث ان يكون بعده ثلثة احرف اوسطها ساكن نحو
مصابيح وانما قال بغير هاء لانه لو كان بهاء نحو صياقلة تشابه المفرد لفظاً ومعنى
نحو كراهية وطواعية وكان حكمه حكم المفرد اما مشابهته كراهية وطواعية

لفظاً فظ

لفظاً فظاهر واما ثانيتهما معنى فلوقوع كل واحد منهما على كثيرين اما الجمع فظاهر
واما نحو كراهية وطواعية فلكونه مصدراً او وقوع المصدر على كثيرين واعلم ان
المراد بالهاء هاء التانيث لئلا ينتقض بمثل فوارة جمع فارة فلو قال بغير هاء
مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بصيغة منتهى الجموع في قوله صيغة
منتهى الجموع بجميع الحروف الموجودة فيه وليس مثل مدائني كذلك لانه على صيغة
منتهى الجموع بغير ياء النسبة الا ان هذا الجواب يغني عن قوله بغير هاء لان الاحتراز
به عن مثل صياقلة وليس مثلها على صيغة منتهى الجموع بجميع حروف فيلزمه
احد الامرين وهو اما الاحتراز عن مثل صياقلة واذا كان كذلك ففرازنة
منصرف لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف لكونه مع الهاء قوله وحضاجر علم
للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع هذا جواب عن سوال مقدر وهو
ان يقال هذا الوزن انما يمنع الصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء
والجمعية منتفية في حضاجر لانه علم للضبع وجوابه ان يقال لا نسلم ان الجمعية
منتفية فيه لان الجمع المعتبر عند المحققين هو الجمعية الاصلية وهي متحققة
ههنا لانه منقول عن الجمع لانه جمع حضجر وهو العظيم البطن فان قيل هذا السوال
متوجه في حضاجر وان لم تعتبر فيه الجمعية لان هذا الوزن لا يمنع الصرف الا للجمعية
ان لم يكن فيه علتان اما اذا كانتا فيه فيمتنع من الصرف وان لم يعتبر الجمعية عملاً
بالعلتين كحضاجر فان فيه العلمية والتانيث لانه علم للضبع مونث قلنا
لا نسلم ان في حضاجر تانيثاً لان حضاجر علم للجنس فهو حينئذ علم للحقيقة
المشترك بين المذكر والمونث كاسامة للاسد واذا كان كذلك لم يكن فيه تانيث

مسلماً ان فيه ما تبيناً لكنه لا يلزم منه ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث لان
العلمية فيه غير موثرة واما لو نكر لكان غير منصرف وللقائل ان يقول حينئذ يكفيه ان
يقول شرط الجمع ان يكون جمعاً في الاصل كما قال في الوصف فلم سراويل اذا
لم ينصرف وهو الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديراً
واذا صرف فلا اشكال ٥ هذا جواب المصنف عن سؤال مقدر وهو ان يقال هذا
الوزن انما لم ينصرف اذا كان جمعاً او منقولاً عن الجمع وهو ليس كذلك وجوابه اذا لم
ينصرف وجهان احدهما انه لفظ اعجمي فلما استعملته العرب حملته على الا
لفاظ التي على وزنه في العربي وكانت الالفاظ التي على وزنه في العربي غير منصرفة
فمنع صرفه ايضا والوجه الثاني انه لما وجد غير منصرف وعلم من قاعدة كلام العرب
ان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا اذا كان جمعاً فقيل انه جمع سروالة تقديراً لحفظ
قاعدة كلام العرب اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة
بناءً على الجواب الاول وان الجمع المانع من الصرف تحقيقي او تقديري بناءً على الجواب
الثاني ولم يتعرض المصنف لهما في مواضعهما واما اذا صرف سراويل وهو القليل
فلا اشكال لان هذا الوزن انما يمنع الصرف لاجل الجمعية والجمعية[12] ههنا فرضية
ونحو جوار رفعاً وجراً مثل قاض ٥ اعلم ان مثل جوار مثل قاض رفعاً وجراً من
حيث اللفظ بلا خلاف بين النحاة المحققين كما تقول جاءني قاض رفعاً ومررت
بقاض وجراً بالتنوين وحذف الياء تقول جاءتني جوار ومررت بجوار بالتنوين
وحذف الياء واما من حيث التقدير ففيه خلاف فقال بعضهم انه منصرف
لان هذا الجمع انما لم ينصرف اذا كان بعد الف التكسير حرفان كمساجد او ثلاثة احرف

[12] فرضية ١٢

او سطها ساكن.

اوسطها ساكن نحو مصابيح وليس ههنا بعد الف التكسير حرفان لا ثلثة احرف فيكون
جوار مثل سلام وكلام فيكون منصرفا وقال سيبويه ومن تابعه لا نسلم انه ليس بعد
الف التكسير حرفان فان الياء مقدرة بعد الراء والذي يدل على ذلك انك تقول جاءني
جوار بكسر الراء فلولا ان الياء مقدرة بعد الراء لكان الاعراب جاريا على الراء
فتقول جاءني جوار بالرفع واذا كانت مقدرة للاعراب كانت مقدرة لمنع الصرف
والجامع بينهما كون كل واحد منهما حكما لفظيا فان قيل فما هذا التنوين عند سيبويه
فانه غير منصرف عنده قلنا انه عوض من الياء او من حركة الياء لان اصل هولاء
جوار جواري فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت فصار هولاء جوار قبل كانوا
يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة في المفرد لوقوعها طرفا بعد كسرة كقوله تعالى والليل
اذا يسر والكبير المتعال كان حذف الياء في الجمع الذي هو اثقل من المفرد اولى
فلما حذفت الياء والحركة عوض التنوين عن الياء او عن الحركة فهذا التنوين فيه
عند سيبويه ليس لتنوين التمكن بل تنوين العوض وعند الاولين تنوين التمكن
واما حال النصب فلا يكون له وجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء
كقول القائل فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا قوله التركيب شرطه
العلمية وان لا يكون بالاضافة ولا اسناد مثل بعلبك اي شرط التركيب المانع
من الصرف وجودي وعدمي اما الوجودي فهو ان يكون علما لانه لو لم يكن لكان في معرض
الزوال فلم يكن لازما والتركيب المعتبر هو اللازم والعدمي هو ان لا يكون باضافة وان
لا يكون باسناد وانما وجب ان لا يكون باضافة لان الاضافة تجعل غير المنصرف
منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فبالاولى ان لا تجعل المنصرف غير منصرف

انما وجب ان لا يكون بالاسناد لانه لو كان بالاسناد لكان مبنيا ومحكيا على حالته
نحو تأبط شرا وشاب قرناها وذرى حبا واذا كان مبنيا ومحكيا على حالته لم يكن
له دخل في منع الصرف ولان منع الصرف مخصوص بالمعربات واعلم انه لو قال ولا
بان يكون الثاني صوتا ولا بان يكون متضمنا للحرف في الاصل لكان اصوب حتى
لا يتوجه عليه النقض بمثل سيبويه وعمرويه وخمسة عشر اذا جعل علما على المذهب
الاصح فان قيل لا يتوجه النقض بمثل ذلك لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف
بالمعربات قلنا لا حاجة اذا الى الاحتراز عن التركيب الاسنادي لكونه
مخصوصا بالمبنيات فيلزمه احد الامرين وهو اما ترك الاحتراز عن التركيب
الاسنادي او وجوب الاحتراز عن مثل سيبويه وخمسة عشر علما واعلم ان
المراد بالتركيب التركيب في اسمين لئلا ينتقض بمثل زيد علما مع كونه مركبا من
الاسم والتنوين قوله الالف والنون ان كان في اسم فشرطه العلمية كعمران وفي صفة
فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى اعلم ان الالف والنون انما يمنع الاسم من الصرف
عند نحاة البصرة بسبب مشابهته لالفي التانيث في امتناع دخول تاء
التانيث عليهما واذا عرفت ذلك فنقول ان كان الالف والنون في اسم فشرطه
في منع الصرف ان يكون علما ليصح مشابهته لالفي التانيث لانه لو لم يكن علما لم يمتنع
دخول تاء التانيث عليه نحو سعدان نبت وسعدانة ومرجان ومرجانة ونحو عمران
وفعلان وسيان واذا كان في صفة فشرطه في منع الصرف انتفاء فعلانة ليتحقق
مشابهته لالفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث وقيل شرطه في منع الصرف وجود
فعلى لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة لانه اذا وضع للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر
لم يفرق بين المذكر والمؤنث بتاء التانيث وعلم نحو سكران وسكرى ودل الاول [illegible]

الحق لان وجود فعلى

لان

انتفى وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط
بالذات قوله ومن ثم اختلف في رحمان دون سكران وندمان اى فمن اجل انه اختلف في
شرط منع صرف الالف والنون في الصفة اختلف في رحمان ولم يختلف في سكران و
ندمان لان من قال شرط منع صرفه انتفاء فعلانة منع صرف رحمان لتحقق شرطه وهو
انتفاء فعلانة من رحمان ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلى صرف رحمان لتحقق
شرطه وهو انتفاء فعلانة من رحمان ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلى صرف رحمان لانتفاء
شرط منع صرفه وهو وجود فعلى لعدم مجيء فعلى من رحمان وانما لم يختلف في سكران لتحقق
الشرطين معا وهما انتفاء فعلانة ووجود فعلى فسكران غير منصرف بالاتفاق ولم يختلف
ايضا في ندمان لانتفاء الشرطين معا لمجيء فعلانة وعدم مجيء فعلى فمنصرف بالاتفاق قوله
وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب او يكون في اوله زيادة كزيادة غير
قابل للتاء اى شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين وهو اما ان يختص بالفعل
ولا يوجد في الاسم الا منقولا عن العجمي الى عربي كبقم او منقولا من الفعل الى الاسم
العلم كضرب وشمر اذا سمى رجل بهما وكان يفعول وتفعل ويستفعل وافتعل وما
شابههما واما ان يكون في اوله زيادة كزيادة في اول الفعل غير قابل للتاء التى تثبت
ايضا كيد مشابهته الفعل واوزانه افعل وتفعل ونفعل ويفعل افعل امر للمتكلم طك
ولاتفعل نهيا له فاذا سمى رجل بنرجس لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل لزيادة النون
في اوله لعدم مجيء مثل جعفر بكسر الفاء فهو كتضرب اذا سمى به لا يقال انه اعجمي فشرطه
عدم زيادة النون لانا نقول ان النحاة يجرون اللفظ المنقول الى العجم في زيادة
حرف من حروفه او اصالته كاللفظ العربي واذا قالوا النون في نرجس زائدة ارادوا به انه
لو اخذ النون منه لقيل رجس بخلاف ما لو سمينا به رجلا بنهشل فانه ينصرف لان في الاسماء
فعلل مثل للوصف الاصلي ووزن الفعل مع كونه قابلا للتاء كقولهم اسودة للحية واجاب

عنه بعضهم بان قبوله التا بعد استعماله اسما ومعناه ان المراد بانه غير قابل للتاء
انه لا يقبل التا اذا استعمل صفة فكان غير منصرف للوصف ووزن الفعل حينئذ
لا سم الا اشكال بنحو جبس علما ولا باسود اسما للحية قوله ومن ثم امتنع احمر والنصرف
يعمل واحمر لكون الاول الثاني موجودا وهو ان في اوله زيادة كما في اول الفعل
غير قابل للتاء لان الهمزة في اوله زيادة لانه من الحمرة وكونه قابل للتاء لانه لا يقال
احمرة ومن اجل هذا الصرف يعمل مع وجود الوصف ووزن الفعل لانتفاء الامرين معا
اما الاول فظاهر واما الثاني فلكونه قابلا للتاء تقول هذا جمل يعمل وناقة يعملة
نعم اذا سمي به كان غير منصرف لانه حينئذ غير قابل للتاء وكذلك حكم ارمل قوله
ما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف لما تبين من انها لا تجامع موثرة الا ما هي شرط
فيه الا العدل ووزن الفعل اي كل غير منصرف فيه علمية موثرة اي العلمية
سبب منع الصرف فانه اذا نكر صرف لانه تبين من قبل ان العلمية الموثرة لا تجامع
مع علة الا والعلمية شرط في تاثير تلك العلة الا العدل ووزن الفعل فانها
تجامع العدل ووزن الفعل موثرة وليست بشرط في العدل ووزن الفعل وانما
قلنا انه تبين ان العلمية الموثرة لا تجامع مع علة الا وهي شرط فيها لان تلك
العلة ان كانت الوصف فلانها لا تجامعه من حيث ان بينهما التضاد وان
كانت التانيث بالتاء او التانيث المعنوي او المعرفة او العجمة او التركيب
او الالف والنون في الاسم فالعلمية شرط فيها وان كان في الصفة فان العلمية لا
تجامعها لما بينهما من التضاد وان كانت الجمع او التانيث بالالف فلا بينهما الا
تجامعهما موثرة لاستقلالهما في منع الصرف بدون العلمية وانما قلنا ان العلمية
تجامع موثرة مع العدل ووزن لمنع صرف عمر للعدل والعلمية ولمنع صرف احمد للعلمية
ووزن الفعل وانما قلنا ان العلمية ليست شرطا في العدل ووزن الفعل لمنع صرف القيد

من غير العلمية نحو ثلث ورباع وامتنع صرف ووزن الفعل من غير العلمية نحو احمر اذا
كان صفة قوله وهما متضادان فلا يكون معها الا احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب او بسبب واحد
اي العدل ووزن الفعل متضادان هذا اشارة الى جواب سوال مقدر وذلك السوال ان
يقال اذا لم يكن العلمية شرطا العدل ووزن فعل فيجوز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن
الفعل والعلمية فاذا نكرت زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل لان العلمية ليست
بشرط فيهما فاذا لم يصدق على كل ما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف وجوابه ان يقال
ان العدل ووزن الفعل متضادان اي لا يجتمعان معا بل لا متفردا فاذا لا يكون
مع العلمية الا احدهما وفي السوال المذكور نظر لانه لا يتوجه السوال المقدر حينئذ لان
العلمية في الكلمة المفروضة غير موثرة وجوابه انا لا نسلم ان العلمية ليست بموثرة
حينئذ والا لزم الترجيح من غير مرجح اذ كل من هذه الثلثة سبب تام فالقول بموثرة
الاثنين دون الثالث مع تساويهما في النسبة ترجيح بلا مرجح وليس مثل مساجد علما
كذلك لان الجمع وحده مانع من الصرف من غير النظر الى العلمية ولا شيء من العدل ووزن
كذلك واذا عرفت ذلك فنقول ان لم يكن في غير المنصرف الذي فيه العلمية الموثرة
شيء منهما اعني العدل ووزن الفعل فاذا نكر صرف لبقائه بلا سبب لزوال العلمية
وزوال ما هي شرط فيه وان كان فيه احدهما فاذا نكر صرف ايضا لبقائه على سبب واحد لانه
زالت العلمية ولم يزل احدهما واعلم انه قيل العلمية بالموثرة لانها لو لم يكن نكر
موثرة لم يصدق قوله وما فيه علمية اذا نكر صرف لان مثل مساجد وحبلى وحمرا اذا
سمي به ففيه علمية وليس من حكمه اذا نكر صرف لان العلمية غير موثرة لان منع صرفه انما
هو للجمعية الاصلية والتانيث قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما
اذا نكر اعتبارا للصفة الاصلية بعد التنكير اعلم ان نحو احمر غير منصرف للصفة

ووزن الفعل واذا سمي به فكذلك غير منصرف للعلمية ووزن الفعل واما اذا نكر بان يقع
فيه اشتراك اتفاقي ففيه خلاف بين سيبويه والاخفش فقال سيبويه انه غير
منصرف لوزن الفعل والصفة الاصلية وقال الاخفش انه منصرف لانه اذا نكر
مالم يتغير فيه لوصفيته الاصلية فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل فصرف
وجوابه ان نقول سلمنا انه اذا نكر مالم يتغير فيه الوصفية الاصلية لكن لم قلتم انه
لم يعتبر بعد ذلك وبيان ذلك ان احمر اذا كان علما لم يبق اعتبار الوصفية لما بين
العلمية والوصفية من التضاد واذا نكر زال ذلك المانع وكذلك حكم كل ما فيه
صفة مع سبب اخر نحو سكران ولهذا قال في مثل احمر باب ثلث منشئ من هذا
الحكم لانه اذا سمي به لم يبق فيه العدل فلم يبق فيه الا العلمية فلو ولا يلزمه
باب حاتم لما يلزم من اعتبار المتضادين في حكم واحد اي ولا يلزم سيبويه
باب حاتم اذا سمي به اي اذا سمي نحو ثلاث يكون منصرفا وبيان ذلك ما ذكره
بعض المحققين من انه اذا سمي به لم يمكن اعتبار العدل لان اعتبار الوصف
فيلزم اعتبار متضادين في حكم واحد وهو محال فافهم هذا الجواب عن سؤال مقدر
وهو ان يقال لو كانت الصفة الاصلية معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت
معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل ولو كانت معتبرة فيه لكان
لكان حاتم غير منصرف للعلمية والوصفية الاصلية لكنه ليس كذلك فلم يبق
الا الصفة الاصلية معتبرة وجوابه ان نقول لا نسلم ان الصفة الاصلية
لو كانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لان الوصفية لو اعتبرت في حاتم علما
لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف لان العلم لا يقع على كثيرين
والصفة تقع على كثيرين واعتبار المتضادين في حكم واحد غير جائز وليس كذلك
احمر بعد تنكيره لعدم اعتبار العلمية حينئذ في منع الصرف فلم يلزم من اعتبار الصفة

ومنع الصرف حال التنكير اعتبار المتضادتين وانما قال في حكم واحد لجواز اعتبار
المتضادتين في حكمين مختلفين كقول الشاعر اتاني وعيد الحوص من ال جعفر عبد عمرو
ولو نهيت الاحادها فاعتبر العلمية في الحوص من جهة منع الصرف وجمعه
احاوص واعتبر الصفة من جهة جمعه على الحوص واعلم ان قوله وكل ما فيه
علمية موثرة اذا نكر صرف انما يكون كليًا على راي الاخفش لا على راي سيبويه قوله
وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسرة اعلم ان النحاة اتفقوا على
ان جميع ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله الالف واللام ينجر بالكسر لفظًا ان
كان اعرابه لفظيا ولكن اختلفوا في دخول الكسر عليه من حيث انه منصرف
او لا من هذه الحيثية فقال قوم انه منصرف لانه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم
اعني اللام او الاضافة اخرجه عن مشابهة الفعل فصار منصرفا فدخله الكسر
وقال قوم انه غير منصرف ايضًا لوجود العلتين الضافية بل انما دخله الكسر لان
الكسر انما حذف تبعًا للتنوين وحال اللام والاضافة لم يوجد التنوين فيحذف
فيتبع الكسر وقال قوم ان بقي العلتان كان غير منصرف كما جد وحبلى وعمراء
واحمر وسكران صفته عملا بالعلتين وان لم يبقيا او لم يبق احدهما كان
منصرفًا كيعملك وابراهيم واحمد وعمر وهذا اقرب الى الحق من المذهبين
الاولين قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية ه اى المرفوع
ما اشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع وانما لم يقل ما اشتمل على الرفع لئلا
يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة فالمرفوعات خبر مبتدا
محذوف اى هذا الباب المرفوعات ولم ترجع هذا الضمير الى المرفوعات
لان التعريف انما هو للماهية لا الافراد كتعريف الاسم والفعل والحرف
وغيرها بل يرجع الى المرفوع قوله فمنه الفاعل ه اي فمن المرفوع الفاعل

بحث المرفوعات

إنما ابتدأ بالفاعل من المرفوعات لأن الرفع في الأصل وما سواه محمول على الفاعل في الرفع
قوله وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه وإنما قال أسند ولم يقل أخبر ليدخل فيه فاعل
الأمر والنهي وإنما قال أسند الفعل ولم يقل اسم أسند الفعل إليه ليدخل فيه الفاعل
الذي ليس باسم نحو أعجبني أن ضربت زيدا فإن مع الفعل في محل الرفع بأنه فاعل لـ
أعجبني وليس وإن كان في تقدير الاسم قوله أو شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل
والصفة المشبهة وغيرهما كالمصدر واسم التفضيل وأسماء الأفعال والظروف
والجار والمجرور لا كاسم المفعول لأن مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم
فاعله نحو زيد قائم أبوه وزيد حسن أبوه فأبوه فاعل اسم الفاعل في الأول وفاعل
الصفة المشبهة في الثاني قوله وقدم عليه أي وقدم الفعل أو شبهه على الفاعل
الرفع وهم من يتوهم أن زيدا في قولنا زيد قام مسند إليه فيكون فاعلا لأنه
على تقدير أن يكون مسندا إليه ليس الفعل مقدما عليه قوله على جهة قيامه به مثل
قام زيد وزيد قائم أبوه أي على جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج عنه مفعول
ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد فإن زيدا أسند إليه الفعل وقدم عليه لكن لا على
جهة قيامه به لأن الفعل وهو التأثير لا يكون قائما بالمفعول بل قائما بالفاعل و
إنما قال على جهة قيامه به ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل الذي يقوم الفعل
به حقيقة نحو علم زيد والفاعل الذي لا يقوم الفعل به حقيقة نحو ضرب زيد
ومات زيد ولم يعلم زيد فإن الفاعل عنده إنما يكون فاعلا بثلاثة شروط أحدها أن يكون
الفعل أو شبهه مسندا إليه والثاني أن يكون الفعل أو شبهه مقدما عليه والثالث
أن يكون الفعل قائما به ولم ينتقض بالحد بمثل زيد في قولك إن قام زيد قمت لأن
المراد بالإسناد أعم من الإسناد بالفعل أو تقدير الإسناد ولا بمثل لم يعلم زيد مع أنه
ما أسند إليه الفعل لأن المراد بالإسناد هو الإسناد في الإيجاب والسلب و
لقائل أن يقول لا يخلو من أن يراد بالفعل في قوله ما أسند إليه الفعل الاصطلاحي

او الفعل الحقيقي الذي هو المصدر واياما كان ففيه اشكال اما ان اريد به الفعل الاصطلاحي
فلان الفعل الاصطلاحي غير قايم بالفاعل كما انه غير قايم بالمفعول واما ان اريد به الفعل
الحقيقي فلانه لا حاجة حينئذ الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد به
الفعل الاصطلاحي والضمير في قوله قيامه يعود الى بعض مدلول الفعل الاصطلاحي الذي
هو الفعل الحقيقي لجواز عود الضمير الى بعض مدلول المذكور وحينئذ لا يشكل الحد ولا ينتقض
الحد ببعض التوابع نحو اعجبني زيد حسنه مع ان حسنه اسند اليه الفعل مقدما عليه على
جهة قيامه وليس بفاعل لانه يمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند اليه هو المسند اليه اولا
بالذات والاصل ان يلي الفعل اي واصل الفاعل ان يلي الفعل ويتقدم على المفعول وساير
الاشياء المعمولة للفعل لقربه بالفعل اكثر من قرب ساير الاشياء بالفعل لان
الفعل لا يفيد بدونه ويفيد بدون ساير الاشياء ولكونه موجدا للفعل غالبا بخلاف
ساير الاشياء قوله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا اي من
اجل ان اصل الفاعل ان يلي فعله ويتقدم على المفعول جاز ان يقال ضرب غلامه زيد فانه
لولا ان زيدا المؤخر لفظا عن غلامه مقدم رتبة على غلامه لزم الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة وهو غير جايز ولهذا جاز ان يقال ضربني الزيدان منطلقين ولاجل ان اصل
الفاعل ان يتقدم على المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدا لانه يلزم منه الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة اما لفظا فظاهر لان الضمير في غلامه يعود الى زيد وزيد مؤخر
لفظا واما تقدمه رتبة فلان غلامه فاعل ضرب وزيدا مفعول ضرب والفاعل مقدم
على المفعول رتبة فان قيل لم جوزتم الاضمار قبل الذكر في مثل قولنا اكرمني وضربت زيدا
ولم تجوزوا فيما نحن فيه مع وجود المفسر بعده في الموضعين قلنا لضرورة ثمة وهي
وجوب وجود الفاعل وامتناع وجوده لامتناع الاضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل
الثاني وهي مفقودة ههنا لجواز تقديم المفعول على الفاعل اعلم ان المفعول الاول من

باب اعطيت بمنزلة الفاعل في مثل و الثاني بمنزلة المفعول في مثل اخذ عند
البصريين في عدم جواز اعطيت صاحبه الدرهم وجواز اعطيت درهمه زيداً ومنه قوله
ومن كان يعطي حقهن القصائدا قوله واذا انتفى الاعراب فيهما لفظاً والقرينة
او كان مضمراً متصلاً او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه اى واذا
انتفى الاعراب في الفاعل والمفعول معاً لفظاً والقرينة ايضاً نحو ضرب موسى
عيسى وضرب من على الباب من على السطح وجب تقديم الفاعل على المفعول
دفعاً للالتباس وانما قال والقرينة لانه لو انتفى الاعراب لفظاً ولم تنتف
القرينة لم يجب تقديم الفاعل نحو اكل الكمثرى يحيى فان المعلوم ان يحيى اكل
والكمثرى ماكول وضرب موسى العاقل عيسى الكامل وضربت موسى معدى
فلم يحصل الالتباس بتاخير الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل مضمراً متصلاً
وجب تقديم الفاعل على المفعول لانه لو اخر لزم ان لا يكون متصلاً
وقد فرض انه متصل هذا خلف وانما لم يجز ان يكون الفاعل المتصل
مؤخراً عن المفعول المنفصل لكراهتهم ان يقدم الاضعف على الاقوى
فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ضربتك وانما قال مضمراً لانه لو كان الفاعل
ظاهراً لم يجب تقديمه على المفعول وانما قال متصلاً لانه لو كان
مضمراً منفصلاً لم يجب تقديمه على المفعول نحو ما ضربني الا انت
وما ذكره يشكل بمثل قولك زيداً ضربت فان فاعله مضمر متصل
مع تقديم المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه بان المف
المراد من وجوب تقديم الفاعل على المفعول امتناع تقديم المفعول عليه فقط وههنا نقـ

مع الفعل والفاعل وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد الا وجب تقديم الفاعل على
المفعول نحو ما ضرب زيداً الا عمروٌ لانه لو اخر انقلب المعنى لان معنى ما ضرب زيداً الا عمروٌ
انحصار ضرب زيد في عمرو ومع جواز ان يكون عمرو مضروباً لشخص اخر واذا قيل ما ضرب عمراً الا زيد
جاز ان يكون زيد ضارباً لشخص اخر ولم يجز ان يكون عمروٌ مضروباً الا لآخر وفيه نظر لانه انما يلزم
انقلاب المعنى ان لو قدم المفعول على الفاعل من غير الا اما اذا قدم عليه مع الا فلا يلزم انقلاب
المعنى وهو ظاهر نحو ما ضرب الا عمراً زيدٌ لا نقال حشية لو جاز ما ضرب الا عمراً زيد فلا يخلو اما ان يجوز
مع تعدد المستثنى المفرغ بعد الا فان كان الاول كان الجمهور فيهما والمقصود الحصر في احدهما
هذا خلف وان كان الثاني كان القول بما ضرب الا عمراً زيدٌ ممتنعاً لانه يبقى الفعل بلا فاعل
ولا قايم مقام الفاعل لان زيداً يمتنع ان يكون فاعلاً لما ضرب حينئذ لانا نختار القسم الثاني
وهو انه يجوز لا مع تعدد المستثنى ويمنع بقاء الفعل بلا فاعل لان زيداً المؤخر لفظاً المتقدم
مرتبة يكون فاعلاً للفعل فيكون تقديره ما ضرب عمراً الا زيدٌ وحينئذ لم يلزم بقاء الفعل
بلا فاعل مع ان الاخفش اجازه في كتابه الكبير وكذلك عبد القاهر الى اخر ما يجيء بشبهه هنا
وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب زيد عمراً لان معناه ما ضرب زيدٌ
الا عمراً فالعلة التي ذكرناها في الا موجودة ههنا قوله واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد
الا او معناها واتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تأخيره اي اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود
الى المفعول نحو ضرب غلامه زيداً لزم الاضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى وانه ممتنع كما مر اعلم انه اذا
اتصل بالمفعول الاول من باب اعطيت ضمير المفعول الثاني منه وجب تأخير الاول نحو اعطيت
الدرهم صاحبه عند البصريين لان حق المفعول الاول ان يتقدم على الثاني وكذلك اذا وقع الفاعل
بعد الا وجب تأخير الفاعل عن المفعول نحو ما ضرب عمراً الا زيدٌ لانه لو قدم انقلب المعنى لان معنى

قولنا ما ضرب عمرًا الا زيدًا عمرًا ليس مضروبًا الا لزيد وزيد جاز ان يكون ضاربًا لغير عمرو و
اذا قدم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرًا جاز ان يكون عمرًا مضروبًا لغير زيد ولم
يجز ان يكون زيدٌ ضاربًا لغير عمرو وفيه من الاشكال كما عرفته وكذلك اذا وقع الفاعل بعد
معنى الا نحو انما ضرب عمرًا زيدٌ فالعلة التي ذكرناها في امتناع تقديم الفاعل في
معنى ما ضرب عمرًا في امتناع تقديم الفاعل في الا موجودة في انما وكذلك اذا اتصل مفعول
الفاعل بالفعل والفاعل غير متصل نحو ضربني زيد وجب تأخير الفاعل لانه لو قدم لزم انفصال
المفعول والتقدير الا متصل لهذا اختلف وانما قال والفاعل غير متصل لانه لو كان الفاعل متصلا
اتصال المفعول وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ضربتك كما ذكرنا قوله وقد يحذف
الفعل لقيام قرينة جوازًا اي مثل قولك زيدٌ لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع
لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح ووجوبًا في مثل وان احد من المشركين استجارك
اعلم ان الفعل الرافع للفاعل يحذف لقيام قرينة دالة عليه تارة على سبيل الجواز و
تارة على سبيل الوجوب اما على سبيل الجواز فكقول القائل زيدٌ في جواب من قال
قال من قام اي قام زيدٌ فيجوز اظهار قام وحذفه فكقوله ليبك يزيدٌ ضارعٌ
لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح فكان قائلًا قال من يبكي يزيدٌ فقال ضارعٌ
اي يبكيه ضارعٌ لخصومة فضارعٌ مرفوعٌ بانه والقياس المطاح كالمصايب و
المصيبب بانه فاعل فعل محذوف والضارع الضعيف الذليل والمختبط والسايل
الذي يختبط بالليل والطوائح جمع المطيحة على خلاف القياس وهي القواذف ومثله
قوله تعد يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح الباء على قراءة عاصم وابن
عامر فرجالٌ مرفوع بانه فاعل فعل محذوف فكان قائلًا قال من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه

ووجب تأخير الفاعل عن المفعول لانه ما ضرب عمرًا الا زيدٌ

ولا يجوز ان

لا يجوز ان يكون رجال مرفوعًا على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يسبح لان الرجال ليسوا
مسبَّحين في البيوت بالغدو والآصال واما حذف الفعل على سبيل الوجوب ففي
كل موضع له مفسِّر كقوله تعالى وان احدٌ من المشركين استجارك فاجره فاحدٌ مرفوع بانه
فاعل فعل محذوف اي وان استجارك احدٌ من المشركين فاجره وانما وجب حذفه لانه فسّر
هذا الفعل بفعل بعده فلو اتي به لزم الجمع بين المفسِّر والمفسَّر وهو غير جائز لان ذكر المفسِّر
حشوٌ بلا فائدة وانما قلنا انه فاعل فعل محذوف ولم نقل انه مبتدا ما بعده خبره لان
ان حرف الشرط وحرف الشرط يجب ان يدخل الفعل لفظًا او تقديرًا قوله وقد يحذفان معًا
في مثل نعم لمن قال أقام زيدٌ اي وقد يحذف الفعل والفاعل جميعًا في جواب من
قال أقام زيدٌ فيقال في جوابه نعم اي نعم قام زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهار
هما وانما قدرنا الجملة الفعلية لا الاسمية وهي المبتدا والخبر ليكون الجواب مطابقا
للسؤال قوله واذا تنازع الفعلان ظاهرًا بعدهما فقد يكون في الفاعلية مثل ضربني
واكرمني زيد وفي المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدًا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين
فيختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول ح اي اذا تنازع العاملان او اكثر اسمًا
ظاهرًا بعدهما سواء كان العاملان فعلين نحو ضربت واكرمت زيدًا او اسمين نحو انا ضارب
ومكرمٌ زيدًا بمعنى ان كل واحد منهما يطلب ان يعمل في ذلك الاسم فهذا التنازع قد يكون
في الفاعلية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم فاعلا له او قائما مقامه نحو
ضربني واكرمني زيدٌ وضرب واكرم زيدٌ وقد يكون في المفعولية اي يطلب كل واحد منهما ان
يكون ذلك الاسم مفعولا له صريحًا نحو ضربت واكرمت زيدًا او غير صريح كقوله تعالى
يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة وقد يكون في الفاعلية والمفعولية اي احدهما يقتضي

الفاعلية والآخر تقتضي المفعولية وهو على ضربين احدهما ان الاول تقتضي

الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية نحو اكرمني وضربت زيدا واكرم وضربت زيدا والثاني ان

يقتضي الاول المفعولية والثاني يقتضي الفاعلية نحو اكرمت وضربني زيدا اكرمت و

ضرب زيد واشار الى هذين الضربين صريحا بقوله مختلفين اي متعاكسين في الاقتضاء ليكون

الاقسام الاربعة مذكورة بالفعل وهو حال عن الفعلين المذكورين بعد قوله فقد يكون تنازع

الفعلين في الفاعلية والمفعولية متعاكسين بمعنى ان الاول اقتضى الفاعل والثاني

يقتضي الفاعل والثاني يقتضي المفعول او بالعكس ولا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية والمفعولية

لانه يفيد ابدا غير محتاج اليه ولانه لو كان كذلك لوجب تأنيثه ويمكن ان يقال ايضا انما قيد الفعلين

بمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد وضربت ضربت زيدا من هذا الباب فانه ليس

منه لان الفعل الثاني تأكيد للاول والمراد بالمختلفين على هذا الوجه هو المختلفان في لفظهما

او في عملهما حتى لا ينتقض بمثل ضربت وضربني زيد وانما قال في الفاعلية والمفعولية ولم

يقل في الفاعل والمفعول ليتناول مفعول ما لم يسم فاعله والى هذا المجرور فالبصريون

يختارون اعمال الفعل الثاني في ذلك الاسم للقرب والجوار والكوفيون يختارون اعمال

الفعل الاول في ذلك الاسم لكونه اهم له واعمال الاهم اولى ولكل واحد من الفريقين حجج

ومناقضات لا نطول الكتاب بذكرها وانما قيد ظاهرا بعدهما فالظاهر ان المراد من تنازع

الفعلين في شيء واحد بعدهما انهما يجب المعنى بتوجه اليه ويصح ان يكون موضع وقوعه في ذلك

الموقع معمولا لكل واحد منهما على البدل فصح لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع

بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني ومع كونه متصلا بالفعل الثاني لا انه يجوز ان يكون معمولا للاول

كما لا يخفى سواء كان ضمير غائب او مخاطب او متكلم وسواء كان امر ضمير مرفوعا او غيره واذا التنازع في ذلك

في الضمير المتصل لم يتصور قطعا لا بالحذف ولا بالاضمار واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما في نحو

ما ضرب واكرم الا اياه فيه تنازع فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء

يعملان معًا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعًا اذ لا يتصور اضمار مع الاول بدونه اذ تقييد

المعنى فليس هذا عندهم تنازعًا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم ونحو ما ضرب واكرمت

الا اياك يمكن قطع التنازع فيه بالحذف الذي هو معتبر عند الكل لكنه يمتنع فيه الاضمار ايضًا

انما قال ظاهرًا بعدهما لانهما اذا تنازعا مضمرًا بعدهما لم يكن الحكم شاملًا كما ذكره بل استوى الفعلان

في الاضمار واما اذا تنازعا مضمرًا غائبًا نحو زيد ضربته واكرمته فظ واما اذا تنازعا مضمرًا حاضرًا

نحو ضربت واكرمت او متكلمًا نحو ضرب واكرمت فلا يقع الالتباس وكذا في غيره وفيه نظر

لجواز ان يقال ما ضرب واكرم الا انا وزنت وما ضربت واكرمت الا اياك وزيد ضربك واهان

والضرب واهانك وللايجاز عنه بيانه معمول احدهما محذوف لا مضمر لان الكلام في تنازع

الفعلين واعمال احدهما سواحذف معمول الاخر او اضمر وانما قال بعدهما لانه لو كان الاسم قبلهما

او بينهما امتنع التنازع او لم تترتب الحكم المذكور عليه لانهما ان اقتضيا الفاعل نحو زيد

ضربني واكرمني ونحو ضربني زيد واكرمني واقتضيا الفاعلية والمفعولية وتقدم عليهما نحو زيد

ضربني واكرمت وزيدًا ضربت واكرمني او اقتضى الثاني الفاعلية والاول المفعولية و

توسط بينهما نحو ضربت زيدًا واكرمني لزم الامر الاول لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى

الاول الفاعلية والثاني المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت واقتضيا المفعولية

نحو زيدًا ضربت واكرمت ونحو ضربت زيدًا واكرمت لزم الامر الثاني وهو عدم ترتب الحكم المذكور

عليه لتعلين زيد في المثال الاول لان يكون فاعلًا لضربني لاسناد الفعل اليه ومجيئه

بعده من غير ورود عامل اخر عليه ولتعين زيدًا في المثال الاخرين لان يكون مفعولًا لضربت لما ذكرنا

وفي لزوم الامر الثاني نظر قوله فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر

دون الحذف خلافًا للكسائي اي اذا اعملت الفعل الثاني كما هو راي البصريين فالفعل الاول اما يقتضي

الفاعل ويقتضي المفعول فان كان مقتضياً للفاعل اضمرت الفاعل في الاول موافقاً للاسم الظاهر
في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع تقول ضربني واكرمت زيداً او ضرباني واكرمت
الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هنداً وضربتاني واكرمت الهندين
وضربنني واكرمت الهندات ولا يحذف فاعل الفعل الاول خلافاً للكسائي فانه يختار حذف
الفاعل حذراً من الاضمار قبل الذكر وانما لم يجز حذف الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم استقلال
الفعل بدونه والفرق بين الحذف والاضمار انما يظهر في التثنية والجمع والتانيث تقول على تقدير
الحذف ضربني واكرمت زيداً وضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت الزيدين ضربني واكرمت
هنداً وضربني واكرمت الهندين وضربني واكرمت الهندات والمراد بالفاعل في قوله اضمرت
الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه مثل ضُرب وضَربت زيداً ويعلم ان
المراد ذلك من قوله قبل في الفاعلية قوله وجاز خلافاً للفراء اي جاز مثل هذه المسألة وهي ان
الفعل الاول يقتضي الرفع والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل الثاني دون الاول نحو ضربني و
اكرمت زيداً خلافاً للفراء ويعلم منه انه لو اقتضى الفعلان الرفع او النصب نحو ضربني
واكرمني زيد واكرمت وضربت زيداً فان زيداً في الاول فاعلهما وفي الثاني مفعولهما او الاول
النصب والثاني الرفع واعمل الثاني نحو ضربت واكرمني زيدٌ او الاول الرفع والثاني النصب
واعمل الاول دون الثاني نحو اكرمني وضربت زيدٌ لجاز عند الفراء والذي احتج به الفراء انه لو جاز
مثلها لزم احد الامرين وهو اما حذف الفاعل من الاول واما الاضمار قبل الذكر وكل واحد منهما غير جائز
جائز والذي يبطل قول الفراء قول الشاعر وكمتاً مدماة كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون
مذهب فان جرى واستشعرت تنازعا لون مذهب واجرى اقتضى الرفع واستشعرت اقتضى النصب واعمل
استشعرت دون جرى قوله وحذفت المفعول في الاول ان استغنى عنه والا اظهرته اي و
ان اعملت الفعل الثاني كما هو راي البصريين والفعل الاول يقتضي المفعول حذفت المفعول من

في الفعل الاول ان استغنى عن ذلك المفعول نحو ضربني واكرمت زيداً ... بمجرد
اضماره هرباً من الاضمار قبل الذكر ولو انما يهدبوا عنه في الفاعل لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول
فان تكلموا في الفاعل الاضمار قبل الذكر مع تفسيره للضرورة ولم يرتكبوا في المفعول لعدم الضرورة
وان لم يستغن ذلك المفعول اظهرت ذلك المفعول نحو حسبني منطلقاً وحسبت زيداً منطلقاً
فان حسبني وحسبت زيداً منطلقاً فان حسبني وحسبت تنازعا منطلقاً الاخير واعمل فيه
حسبت فوجب اظهار مفعول حسبني وهو منطلقاً الاول لان حذفه ممتنع لانه لا يجوز حذف
احد مفعولي باب حسبت كما يجي ولا يجوز اضماره لئلا يلزم اضمار قبل الذكر في المفعول الذي هو فضلة
وفيه نظر لجواز اضمار المفعول لحسبني بعد ذكر منطلقاً نحو حسبني وحسبت زيداً منطلقاً اياه

قوله وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمتنع مانع فتظهر
اي وان اعملت الفعل الاول كما هو راي الكوفيين فالفعل الثاني اما ان يقتضي الفاعل و
المفعول فان اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني موافقاً للظاهر تقول ضربني و
اكرمني زيداً وضربني واكرماني الزيدين وضربني واكرموني الزيدين والمراد بالفاعل في قوله اضمرت
الفاعل هو الفاعل او ما تقوم مقامه ليدخل فيه مثل ضربت واكرم زيداً وان اقتضى الفعل
الثاني المفعول اضمرت ذلك المفعول على المختار ليطابق الملفوظ المراد ولرفع التباس المفعول
بما هو غيره وجاز الحذف ايضاً ان لم يمنع مانع لوجود القرينة الدالة عليه مثلاً تقول في
الاضمار ضربني واكرمته زيد وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون وتقول
في الحذف ضربني واكرمت زيد وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت الزيدون واما اذا
منع مانع من الاضمار والحذف فوجب الاظهار تقول حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقاً فان حسبني وحسبتهما تنازعا منطلقاً واعمل فيه حسبني فوجب اظهار
المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لانه لولا الاظهار لزم اما الحذف واما الاضمار و الاول

غير جايز لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب حسبت والثاني غير جايز لانه لو اضمر
لو اضمر لاضمر مفردًا او مثنى لا سبيل الى الاول لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياه
الزيدان منطلقًا لانه لما كان المفعول الاول في باب حسبت مثنى وجب ان يكون المفعول الثاني
لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقًا لان الضمير يعود الى المنفرد
وهو منطلقًا والضمير الذي يعود الى المفرد وهو منطلقًا يجب ان يكون مفردًا وفيه نظر لانه
ليس من هذا الباب وانما يكون منه ان لو تنازع الفعلان معمولا واحدًا لكنه ليس كذلك
لان الاول يقتضي المفرد والثاني المثنى وجوابه ان الاول والثاني تنازعا اسم فاعل من
الانطلاق من غير نظر الى كونه مفردًا او مثنى والافراد انما لزم من حيث انه اعمل فيه الاول
فلو اعمل فيه الثاني لزم التثنية قوله وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه
لفساد المعنى استدل الكوفيون على ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني بقول
امرئ القيس وهو ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ووجه الاستدلال
به ان كفاني ولم اطلب تنازعا قليل وكفاني اقتضى رفع قليل ولم اطلب اقتضى
نصبه وهو اختار اعمال الاول مع انه يلزم منه حذف المفعول من الثاني ولم يلزم حذف شيء
على تقدير اعمال الفعل الثاني فلولا ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني لم يجزه
امرؤ القيس مع لزوم الحذف لانه فصيح والفصيح لا يختار الا ما هو الافصح واجاب
عنه المصنف بقوله ليس منه لفساد المعنى اي ليس هذا البيت مما تنازع فيه الفعلان
ظاهرًا لبعدهما لانه لو تنازعاه لفسد المعنى لانه يلزم منه اجتماع النقيضين وذلك
مبني على معرفة مقدمتين احدهما ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فلو دخل لو على
المثبت لصار ذلك المثبت منفيًا ولو دخل على المنفي لصار ذلك المنفي مثبتًا وثانيهما
ان حكم المعطوف على جواب لو حكم جواب لو واذا تقرر هاتان المقدمتان فنقول لو تنازع كفاني

ولم اطلب قليل

ولم اطلب قليل من المال من حيث المعنى يلزم اجتماع النقيضين لان قوله ان ما اسعى لادنى معيشة
مثبت فيكون منفيا بعد دخول لو عليه فلم يكن سعيه لادنى معيشة واذا لم يكن سعيه لادنى
معيشة لم يكن طالبا للقليل من المال واذا كان لم اطلب قليلا من المال في حكم جواب لو يكن مثبتا
فيكون طالبا للقليل من المال فيلزم ان يكون طالبا للقليل من المال واذا كان لم اطلب قليلا من المال
في حكم جواب لو يكون مثبتا فيكون طالبا للقليل من المال فيلزم ان يكون طالبا للقليل من المال و
ان لا يكون طالبا للقليل من المال وهو اجتماع النقيضين وانه محال واذا لم يكن من هذا الباب فمعمول
لم اطلب محذوف وتقديره لم اطلب الملك او المجد ويدل عليه البيت الثاني وهو قوله ولكنما اسعى
لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي قوله مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله
واقيم هو مقامه وشرطه ان تغير صيغته الفعل الى فُعِل ويُفعَل ه اعلم انما ذكر المفعول الذي لم يسم
فاعله لانه لما ذكر تعريف الفاعل بحيث لم يدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله وجب افراده
بالذكر لانه من المرفوعات ومفعول ما لم يسم فاعله وهو كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقام
الفاعل نحو ضُرِب زيد وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فُعِل ان كان ماضيا والى يُفعَل ان
كان مضارعا اي بضم اوله وبكسر ما قبل اخره ان كان ماضيا وبضم اوله بفتح ما قبل اخره ان كان
مضارعا ويعلم من قوله وشرطه ان تغير صيغة الفعل ان التغيير المذكور شرط فيما اذا كان
عامله فعلا اما اذا كان اسما كالمفعول نحو زيد مضروب غلامه فليس بشرط فان عامله قد يكون
اسما وقد يكون فعلا ويتناول الحد المذكور القسمين قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت
ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك ه اي لا يقع المفعول
الثاني من باب علمت نحو علمت زيدا فاضلا مقام الفاعل لان المفعول الثاني من باب علمت
مسند الى المفعول الاول دائما لكونهما مبتدا او خبرا في الاصل فلو وقع مقام الفاعل لكان مسندا

ومسند اليه وهو غير جايز وكذلك لا يقع المفعول الثالث من باب اعلمت نحو اعلمت زيدًا عمرًا اخير
الناس موقع الفاعل لان المفعول الثالث يكون مسندًا الى المفعول الثاني فلو وقع موقع الفاعل
لكان مسندًا ومسندًا اليه في حالة واحدة وانه غير جايز وكذلك المفعول له نحو ضربت تاديبًا له
لا يقع موقع الفاعل لان النصب هو المشعر بالعلمية فلو اقيم مقام الفاعل لكان مرفوعًا فلم يشعر
بالعلمية وكذلك اعلم ان المراد من قوله المفعول به لا يقام مقام الفاعل هو المنقول لا الذي مع
اللام فان الذي مع اللام يجوز اقامته مقام الفاعل لانه يفهم من العلم كقوله تعالى سبح له فيها بالغدو والاصال رجال فانه لا امتناع في جعل له قايما مقام الفاعل المفعول معه نحو استوى
الماء والخشبة لا يقع مقام الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل لكان اما مع الواو نحو استوي و
الخشبة او بغير الواو نحو استوي الخشبة لا سبيل الى الاول لانه يلزم المعطوف بدون المعطوف
عليه لان المفعول معه معطوف على ما قبله بالحقيقة ولا سبيل الى الثاني لان المفعول معه
هو المذكور بعد الواو ولم يذكر الحال والتمييز مع انهما لا يقعان موقع الفاعل لانه يعلم من قوله
كل مفعول حذف فاعله لانهما ليسا بمفعول قوله واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد
يوم الجمعة امام الامير ضربًا شديدًا في داره فتعين زيد اي اذا وجد المفعول
ووجد ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور تعين المفعول به لانه يقوم مقام
الفاعل ولان المفعول لمناسبة الفاعل اكثر لان الفعل يستدعي المفعول به كما يستدعي
الفاعل ولان المفعول به يجئ الفاعل كما في باب المفاعلة نحو ضارب زيد عمرو وانخلاف
المفاعيل فنقول في ضربت زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره ضرب
زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره تقيم زيدا مقام الفاعل وتنصب ما سواه
على ما كان وانما قيد المصدر بالصفة لانه لم يقع موقع الفاعل الا بعد تقييده بامر زايد على

مدلول الفعل من صفته او غيرها التقييد فائدة على مدلول الفعل قوله وان لم يكن فالجميع سواء اى
فان لم يوجد المفعول به فالجميع اعني ظرفي الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور سواء في قيام
مقام الفاعل فانت مخير في ذهب بزيد يوم الجمعة امام الامير ذهابا شديدا في اقامة اي واحد
منها مقام الفاعل فاى واحد منها اقمته مقام الفاعل جعلت ما سواه منصوبا قوله والاول من
باب اعطيت اولى من الثاني اى اقامة المفعول الاول من باب اعطيت زيدا درهما اولى
من اقامة مفعول الثاني لما بين سببه المفعول الاول الفاعل اكثر من مناسبة المفعول الثاني
لان الاول اخذ والثاني ماخوذ ولا شك ان نسبة الاخذ الى الفاعل اكثر من نسبة الماخوذ
الى الفاعل وايراد بيان اعطيت كل فعل كان في مفعوله الاول فاعلية ما وفي الثاني مفعولية
اما قوله ومنها المبتدا والخبر فالمبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه
واى ومن المرفوعات المبتدا والخبر قوله فالمبتدا هو الاسم المجرد الخ فقوله الاسم هو المقصود
لانه لا يكون الا اسما او ما في معنى الاسم نحو عندي انك قائم وتسمع بالمعيدي خير من ان
تراه اى سماعك بالمعيدي خير وقوله المجرد عن العوامل اللفظية احتراز به عن
الاسماء التي لا تكون مجردة عن العوامل اللفظية كاسمي ان وكان واسمي ما ولا والمفعول
الاول من باب علمت والثاني من باب اعلمت قوله مسندا اليه احتراز به عن الاسماء المجردة
عن العوامل اللفظية التي هي في حكم الاصوات التي ينعق بها وهي الاسماء الغير المركبة
مع غيرها واحتراز به ايضا عن خبر المبتدا لانه وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لكنه
ليس مسندا اليه بل مسند به قوله او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
رافعة لظاهر ليدخل فيه مثل اقائم زيد وما قائم زيد فان اقائم مبتدا مع انه
ليس مسندا اليه وزيد فاعل له ساد مسد الخبر على معنى ان الفائدة التي تحصل من

المبتدا والخبر تخصص منها فلولم يقل او الصفة الواقعة تخرج من تعريف المبتدا هذا النوع ويوهم

المبتدا وانه غير جايز اعلم انه لو قال بعد حرف الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه نحو هل قايم

زيد وقوله رافعة لظاهر احتراز عن الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام حرف النفي

الرافعة لمضمر نحو افاجان الزيدان فانها لم تكن مبتدا بل خبر مبتدا والزيدان مبتدا

الا انها لو كانت مبتداة والزيدان فاعل لها سد مسد الخبر لم تثن لان الفعل وشبهه

اذا اسند الى الظاهر لم يثنى ولم يجمع على المقرر من عادتهم لانه يصدق عليه الخبر المذ

مع انه خبر مبتدا والجواب ان قايما مبتدا في جملته والجملة خبر زيد فلو لم يقل رافعة

لظاهر لكان مبتداء وليس كذلك لانه خبر مبتدا وفيه نظر والصواب ان يقال رافعة

لغير ضمير مستتر ليخرج عنه مثل افاجان الزيدان ويدخل فيه اقايم الزيدان واقايم

انتم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد الظاهر في قوله رافعة لظاهر اللغوي لا الاصطلاحي

وحينئذ لم يتوجه النقض بمثل اقايم انتم لان انتم ظاهر في اللفظ وللقايل ان يقول ان الحد

يشكل بمثل اقايم ابوه زيد اذا جعلت زيدا مبتدا واقايم خبره وابوه فاعلا القايم والجواب

ان قايما مبتدا في جملته والجملة خبر زيد واعلم ان هذا الحد غير شامل لاسم الفعل مع

انه مبتدا على ما اختاره في باب اسماء الافعال قوله مثل زيد قايم وما قايم الزيدان و

اقايم الزيدون ٥ فالمثال الاول للمبتدا الذي هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية

مسند اليه والمثال الثاني للمبتدا الذي هو صفة واقعة بعد حرف النفي رافعة

لظاهر والمثال الثالث للمبتدا الذي هو صفة واقعة بعد الف الاستفهام قوله

فان طابقت مفردا جاز الامران ٥ اي ان طابقت الصفة الواقعة بعد النفي

والف الاستفهام مفردا واقعا بعدها نحو اقايم زيد وما قايم زيد جاز الامران اي

جاز ان يكون

جاز ان يكون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها وحينئذ تكون داخلة في تعريف المبتدا لكونها
رافعة لظاهر وجاز ان يكون ما بعدها مبتدا وهي خبره وحينئذ لم تكن داخلة في تعريف
المبتدا لكونها رافعة لمضمر وانما قال مفردا لانها ان طابقت مثنى او مجموعا لم يجز الامران
كما مر قوله والخبر هو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ٥ قوله المجرد احتراز به عن
خبر ان وكان وغيرهما وانما قال المجرد ولم يقل الاسم المجرد لان خبر المبتدا قد يكون غير
الاسم قوله المسند به احتراز عن المبتدا الذي هو المسند اليه قوله المغايرة للصفة المذكورة
احتراز عن الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر وفيه نظر لان
الفعل المضارع نحو يضرب زيد يصدق عليه انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة
مع انه ليس بخبر مبتدا وينتقض ايضا بمثل قائم في اقائم انتم لكونه مجردا مسندا به مغاير
للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند المسند الى
المبتدا وعن الثاني ان المراد بالظاهر اسم ملفوظ سوى كان مظهرا او مضمرا قوله واصل المبتدا
التقديم ٥ اصل المبتدا ان يكون مقدما على الخبر لانه محكوم عليه وحق المحكوم
عليه ان يكون مقدما على المحكوم به قوله ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار
اي ومن اجل ان اصل المبتدا التقديم جاز ان يقال في داره زيد لان زيدا وان كان متاخرا
عن في داره لفظا فهو مقدم تقديرا ولاجل هذا امتنع ان يقال صاحبها في الدار لانه يلزم منه
اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى اما تقدمه لفظا فظاهر واما تقدمه معنى فلان صاحبها
مبتدا وحقه ان يكون مقدما على الخبر قوله وقد يكون المبتدا نكرة اذا تخصصت بوجه
ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امراة وما احد خير منك و
شر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك ٥ اعلم ان حق المبتدا ان يكون معرفة
لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة ليمكن ان يخبر عنه بخبر والا لم يفد ولكن
جاز ان يقع نكرة اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من الوجوه لانه حينئذ يقرب من المعرفة

والمخصصات على ما ذكره في الكتاب ستة احدها تخصصه بالوصف
نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فخير خبره وعبد المبتدا نكرة تخصصت بالصفة
والتصغير كالصفة نحو رجيل قائم لانه في معنى الوصف والثاني تخصصه بالعلم بثبوت الخبر
له كقولك ارجل في الدار ام امراة فرجل مبتدا نكرة وخبره في الدار وام امراة عطف على
رجل والمبتدا النكرة تخصصت ههنا بحصول احدهما في الدار لانه ثبت في استعمالهم ان
انما يسال بالهمزة وام اذا عرف حصول احدهما في الدار لكن لا على التعيين والثالث
تخصصه بالعموم كقولك ما احد خير منك فاحد مبتدا وهو نكرة وخير منك خبره
والمبتدا النكرة تخصصت بالعموم الذي افاده حرف النفي الداخل عليها لما ثبت
في كلامهم ان حرف النفي اذا دخل النكرة افاد العموم فلولا افادة العموم لم يحسن كما لم
يحسن ان يقال احد خير منك لعدم الفائدة وكذلك في كل موضع تفيد العموم
نحو تمرة خير من كثيرة ونحو من عندك وما عندك وما احسن زيدا والرابع تخصصه بكونه
فاعلا في المعنى او موصوفا بصفة في المعنى كقولهم شر اهر ذا ناب فشر مبتدا نكرة
واهر فعل ماض فاعله مضمر عائد الى شر وذا ناب منصوب بانه مفعول به لاهر و
الجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدا فالمبتدا النكرة تخصص اما بالصفة المحذوفة
تقديره شر اي لا حقير مدر عظيم اهر ذا ناب او تخصص بما تخصص به الفاعل حتى
جاز وجه وقوعه نكرة وهو تقدم الحكم عليه وانما قلنا انه تخصص بما تخصص الفاعل
لانه فاعل في التقدير لان معناه ما اهر ذا ناب الا شر والخامس تخصصه بكون
الخبر ظرفا متقدما عليه كقولك في الدار رجل فرجل مبتدا وهو نكرة وفي الدار خبره و
تخصص المبتدا النكرة بالحكم المتقدم عليه مع الاتساع في الظروف ولهذا لم يجز قائم
رجل والسادس تخصصه بالمتكلم وهو في الدعاء له او الدعاء عليه نحو سلام عليك
فسلام مبتدا وعليك جار ومجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدا وتخصص المبتدا
النكرة بالمتكلم اذ معناه اسلم سلاما عليك فحذف فعله كما يحذف افعال المصادر

فصار سلاماً عليك فعدل عن النصب الى الرفع للثبات والبقاء لان النصب مشعر بالفعل
المقدر نحو سلمت او اسلم فان كان الاول لم يدل الا على الماضي وان كان الثاني لم يدل
الا على الحال او على الاستقبال والرفع غير مشعر بالفعل فيكون معناه سلام عليك مطلق
من غير اعتبار الماضي والمستقبل والحال واذا كان كذلك كان سلام مختصاً بالمسلم كما
حال النصب وفيه نظر لان مراد المسلم بقوله سلام عليك مطلق السلام لا السلام فيه
فقط لانه للدعاء المطلق وجوابه ظاهر قوله الخبر قد يكون جملة مثل زيد ابوه قائم وزيد قام
ابوه اعلم ان خبر المبتدا يكون مفرداً نحو زيد قائم والمراد بالمفرد ههنا ما هو في مقابل
المركب الاسنادي بالاصالة واحترز فا بقولنا بالاصالة عن اسمي الفاعل والمفعول
المسندين الى الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله لان اسنادهما الى الفاعل والمفعول
ما لم يسم فاعله لمشابهتهما الفعل لا بالاصالة نحو زيد ضارب غلامه وزيد مضروب
غلامه وقد يكون جملة خبرية اي محتملة الصدق والكذب ولا يشكل بمثل قولهم زيد
اضربه او لا تضربه لانه في تاويل زيد مقول فيه اضربه ولا تضربه فالخبر مفرد وهو
مقول وما بعده معمول القول وهي اما اسمية وهي التي يكون الخبر الاول منها اسماً نحو
زيد ابوه قائم او قام فزيد مبتدا وابوه مبتدا ثان وقائم خبره والجملة اعني المبتدا
الثاني وخبره في محل الرفع بانه خبر المبتدا الاول واما فعلية وهي التي يكون الخبر الاول منها
فعلاً نحو زيد قام ابوه فزيد مبتدا وقام فعل ماض وفاعله ابوه والجملة الفعلية في محل الرفع
بانه خبر المبتدا او غير المص ذكر جملتين غير الاسمية والفعلية وهما الشرطية نحو زيد ان
بكرمك يكرمه والظرفية نحو زيد في الدار والمص لم يذكرهما لان الجملة الشرطية جملة فعلية بالحقيقة
لكونها مشتملة على فعل شرط ولا يضر تقديم الخبر عليه كما نص عليه ابن هشام وغيره
والظرفية كذلك لانها لو كانت مقدرة بالمفرد تقديره زيد حاصل في الدار
لم يكن الخبر جملة وكلامنا في الجملة وان كانت مقدرة بالفعل تقديره زيد حصل في الدار كانت
جملة فعلية قوله فلا بد من عائد اي لا بد للجملة الواقعة خبر المبتدا من ضمير يعود الى
المبتدا او قائم مقام الضمير نحو اللام في نعم الرجل زيد واذا في حيند اذ زيد ولهذا قال من عائد

ولم يقل من ضمير لتحصل الفايدة الا ترى انك لو قلت زيدٌ عمرٌو قايمٌ لم يفد لعدم ارتباط
الجملة الثانية بالمبتدا واذا عرفت ذلك فالصواب ان يقول لا بد من عايدٍ اذا لم يكن
الخبر عبارة عن المبتدا لئلا ينتقض بالخبر الجملة عن ضمير الشان نحو هو زيد قايمٌ والمبتدا عدم
احتياج هذا الخبر الى العايد كونه بمنزلة المفرد لكون المبتدا عبارة عنه في المعنى قوله وقد يحذف
اى وقد يحذف الضمير العايد الى المبتدا اذا وجد قرينة دلت عليه نحو قولهم البر
البر الكر بستين فالبر مبتدا اول والكر مبتدا ثان وبستين خبره والجملة اعني الكر بستين
في محل الرفع بانه خبر البر وليس فيه ضمير يعود الى المبتدا لكنه محذوف لوجود القرينة
الدالة عليه وهي انه لما جرى ذكر في البر ثم ذكر الكر بستين علم ان الكر الذي بستين
من البر وتقديره البر الكر منه بستين وكذلك قولهم السمن منوان بدرهم فالسمن
مبتداء ومنوان مبتدا ثانٍ وبدرهم خبر المبتدا الثاني والجملة اعني منوان بدرهم
في محل الرفع بانه خبر السمن وليس في الجملة ضمير يعود الى المبتدا لكنه محذوف وهو منه
لوجود القرينة الدالة عليه وهي انه لما جرى ذكر السمن ثم ذكر منوان بدرهم علم ان منوان
منه وتقديره السمن منوان منه بدرهم فالجار والمجرور في الصورة الاولى في محل النصب
بانه حالٌ والعامل فيه ما يتعلق بستين وفي الصورة الثانية في محل الرفع بانه صفة
منوان وهو الذي صحح وقوع منوان مبتدا نكرة قوله واذا وقع ظرفاً فالاكثر انه مقدر
بجملة ه اعلم ان خبر المبتدا اذا وقع ظرفاً نحو زيدٌ خلفك وزيدٌ في الدار وحينئذٍ
يجب تقدير العامل لان الظرف معمول والمعمول لا بد له من عامل فبعضهم ذهب الى
ان ذلك العامل مفردٌ وهو اسم الفاعل وتقديره زيدٌ حاصلٌ خلفك او في الدار و
حجتهم ان ذلك العامل خبر المبتدا والاصل في الخبر ان يكون مفرداً لعدم الاحتياج الى الجملة
وذهب الاكثرون الى ان ذلك العامل هو الفعل وتقديره زيد حصل في الدار وحجتهم ان
ذلك المقدر هو العامل في الظرف واصل العمل للافعال وعلى التقديرين لما حذف
العامل انتقل الضمير الذي كان فيه الى الظرف فيقال ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف
مجازاً وكذلك الظاهر نحو زيد في الدار ابوه فانه يقال ابوه مرفوع بالظرف مجازاً

قوله وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام نحو من أبوك أو كانا معرفتين
أو مستويين مثل أفضل منك أفضل مني أو كان الخبر فعلاً له نحو زيد قام وجب
تقديمه ◦ اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون مقدماً على الخبر مع جواز تأخيره عنه لكنه
قد يعرض أشياء فيوجب تقديمه على الخبر بعد أن كان جائز التأخير فمنها أن يكون المبتدأ
مشتملاً على ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم والنفي ولام الابتداء
نحو من أبوك فمن مبتدأ وأبوك خبره ومن يكرمني أكرمه وما أحسن زيداً ولعمرك لأفعلن كذا وما زيد
إلا قائم ولزيد قائم وإنما وجب لهذه الأشياء صدر الكلام ليعلم في أول الأمر أن الكلام من
أي نوع من أنواع الكلام ولأنه لتغير المعنى فقيل المعنى وأما قولهم خالي لأنت ومن جرير خاله
ينل العلاء ويكرم الأخوالا فشاذ وقيل خالي مبتدأ ولأنت خبره إلا أنه أخر اللام إلى
الخبر ضرورة وفيه نظر الضاد ومنها أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين نحو زيد أبوك وإنما قلنا إنه
يجب تقديم المبتدأ ههنا على الخبر لأنا لو قلنا المتأخر هو المبتدأ أو المتقدم هو الخبر
لكن عدلنا عن الظاهر والأصل بلا احتياج ولا دليل ولأنه لو أخر لالتبس بالخبر ومنها
أن يكون المبتدأ والخبر مستويين في التخصيص نحو أفضل منك أفضل مني فإن المبتدأ و
الخبر أفعل التفضيل مع من وإنما قلنا وجب تقديم المبتدأ ههنا لعين ما ذكرناه ومنها أن
الخبر فعلاً للمبتدأ نحو زيد قام وإنما وجب تقديم المبتدأ على الخبر لأنه لو أخر لالتبس بالفاعل
ألا ترى أنه لو قيل قام زيد لم يعلم أنه فاعل أم مبتدأ وإنما قال له لأنه لو كان الخبر فعلاً لغير
المبتدأ لم يجب تقديم المبتدأ على الخبر نحو زيد قام أبوه لأنه لا يلتبس حينئذ بالفاعل فيجوز
أن يقال قام أبوه زيد واعلم أنه لو قال فعلاً له مفرداً لكان أصوب ليبطل النقض بمثل
الزيدان قاما والزيدون قاموا إلخ فإذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل أين زيد

أو كان مصححاً له مثل في الدار رجلٌ أو لمتعلقه ضمير في المبتدأ نحو على التمرة مثلها زبداً أو خبراً

عن أنّ مثل عندي أنك قائم وجب تقديمه اعلم أن هذا الكلام إشارةٌ إلى أشياء تعرض

فتوجب تقديم الخبر على المبتدأ مع أن أصله التأخير فمنها أن يتضمن الخبر المفرد ما له صدر

الكلام كالاستفهام نحو أين زيدٌ فزيدٌ مبتدأ وأين خبره ويجب تقديم الخبر لكونه

للاستفهام واقتضاء الاستفهام صدر الكلام وإنما قيد الخبر بالمفرد لأن الخبر الجملة

لو كان مشتملاً على ما له صدر الكلام لم يجب تقديم الخبر على المبتدأ نحو زيدٌ من أبوه

فإن زيداً مبتدأ أول ومن مبتدأ ثان وأبوه خبر المبتدأ الثاني والجملة في محل الرفع بأنه

خبر المبتدأ الأول وهذه الجملة مشتملةٌ على ما له صدر الكلام لأن من في من أبوه

يتضمن الاستفهام والاستفهام له صدر الكلام وإنما لم يجب تقديم الخبر ههنا على

المبتدأ لأن الاستفهام يقتضي صدر الكلام الذي فيه الاستفهام لا صدر كل كلام ولقائل أن يقول

الخبر في قولنا أين زيدٌ جملة لأن أين ظرف والظرف مقدر بجملة وجوابه أنا لا نسلم أن الظرف

مقدر بجملة فإن بعضهم ذهب إلى أنه مقدر بمفرد سلمنا أنه مقدر بجملة لكن المراد بالجملة

في قولنا الخبر الجملة إذا تضمن ما له صدر الكلام لم يجب تقديم الخبر على المبتدأ الجملة أي المراد بالجملة

الجملة الصريحة والجملة ههنا غير صريحة بل بمنزلة المفرد ومنها أن يكون تقديم الخبر على المبتدأ مصححاً

لوقوع النكرة مبتدأ نحو في الدار رجلٌ وقد مرّ ومنها أن يكون لمتعلق الخبر ضمير في المبتدأ نحو على التمرة مثلها زبد

فمثلها مبتدأ والضمير الذي في مثلها يعود إلى التمرة وهو متعلق الخبر لأن الخبر بالحقيقة حاصل أو حصل

لما ذكرنا وعلى مجرورة على التمرة متعلق بحاصل أو حصل وإنما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتدأ لئلا

يلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنىً وإنه غير جائز وفيه نظر لجواز أن يقال على الله عبده متوكل فالصواب أراد

أن يقول أو لمتعلقه ضمير في المبتدأ أو كان الخبر ظرفاً كالمثال الذي ذكره ويمكن أن يجاب عن النظر المذكور بأنه

بالح لفظا

بالنحو لفظاً وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور فلم نقع الاشكال ومنها ان يكون
الخبر خبراً عن ان نحو عندي انك قائم فان مع الاسم والخبر في محل الرفع بانه مبتدأ وعندي
مقدم عليه خبره وتقديره عندي قيامك اي قيامك حاصل عندي والخا وجب
بتقديم الخبر ههنا على المبتدا لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة في الكتابة بدلا لاحد
لو اخر عندي وكتب انك قائم عندي احتمل انها المكسورة وعندي ظرف قائم واحتمل انها المفتوحة
وهي مع ما بعدها مبتدا وعندي خبرها قوله وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل اي وخبر المبتدا
جاز ان يكون اكثر من واحد لان الخبر هو الحكم فكما انه جاز الحكم على شيء واحد باحكام كثيرة فلذلك
جاز الاخبار عن شيء واحد باخبار كثيرة نحو قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال
لما يريد فهو مبتدا والبواقي اخباره قوله وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر
وذلك الاسم الموصول بفعل وظرف او النكرة الموصوفة بهما مثل الذي ياتيني او في الدار
فله درهم وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم ش اعلم ان المبتدا اذا تضمن معنى الشرط صح
دخول الفاء في الخبر كما صح دخول الفاء في جزاء الشرط لكونه مشابها للشرط من حيث ان المراد كونه سببا
للخبر ومن حيث الابهام ومن حيث انه ذكر معه ما يصلح دخول حرف الشرط عليه وذلك اذا كان المبتدا
موصولا صلته فعل او ظرف نحو الذي ياتيني او الذي في الدار فله درهم او نكرة صفتها فعل او ظرف
نحو كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وانما اشترط ان يكون صفتها او صلته فعلا ليتاكد مشابهة الشرط
لان الشرط لا يكون الا فعلا وكذلك اذا كان صلته او صفتها ظرفا لان الظرف معمول يحتاج الى
عامل وذلك العامل هو الفعل دون الاسم الفاعل لتحقق مشابهتها الشرط ويجب ان يعلم انه
لا بد لصحة دخول الفاء في خبره من ان يقصد ان المبتدا سبب للخبر وانه غير معين وانه لم يدخل
عليه ما لم يدخل على الشرط سوى ان نحو ما الذي ياتيني له درهم ولم يكن صلته

وصفها جملة شرطية نحو الذي ان يكرمني اكرمه له درهم لان الشرط قد اخرجها المقتضيه عن الجواز فلم

يحتج الى جواب اخر قوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق اي ليت ولعل يمنعان بالاتفاق النحاة

دخول الفاء على خبرهما اذا كان اسمها موصولاً صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعلٌ او ظرفٌ

مثلا لا يقال ليت ولعل الذي في الدار او ياتيني فله درهم لانه لم يبق المشابهة بين الاسم ليت ولعل

وبين الشرط وذلك لان الشرط والخبر يحتمل الصدق والكذب لكونهما خبراً والكلام الذي فيه ليت

او لعل لا يحتمل شيئاً من الصدق والكذب لكونه انشائياً واعلم ان لا وجه لتخصيص ليت ولعل بهذا

الحكم فان جميع نواسخ الابتداء الا ان كان وعلمت واعلمت وما ولا مانع بالاتفاق قوله والحق بعضهم

ان بهما اي الحق بعض النحاة ان بليت ولعل في امتناع دخول الفاء على خبرها ونقل الاكثرون

ان سيبويه لم يجوزه والاخفش جوزه وذكر قليل منهم ان سيبويه جوزه والاخفش منعه وحجة

المانع انه كما لم يجز دخول ان على الشرط لم يجز دخوله على ما يشبه الشرط ووجه المجوز ان ان

لم يتغير معنى الكلام بل يوكده فكما جاز دخول الفاء قبل دخول ان فكذلك يجوز بعد دخول ان

وكل واحد من التعليلين حسن الا ان الواقع هو الجواز كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون

منه فانه ملاقيكم وكقوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين والمومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم

لا يقال المثال الاول لا يدل على المطلوب لانه ليس بموصول ولا موصوف مذكورين لانا نقول

لما دل على جواز دخول الفاء على خبر المبتدا الذي هو الاسم الموصوف بالموصول المذكور بعد دخول ان قد

دل بالاولى على جواز دخوله على الموصول اولى الا انه يلزم ان يكون المبتدا الذي يدخل الفاء على خبره

ثلثة موصول صلته فعل او ظرف ونكرة صفتها فعل او ظرف والاسم موصوف بالموصول الذي صلته

فعل او ظرف واعلم ان بعضهم الحق ان المفتوحة ولكن بليت ولعل ايضاً والصحيح عند بعضهم جواز دخول

الفاء على خبرهما واعلم ان بعضهم جوز دخول الفاء على خبر ليت ولعل وحينئذ يكون نفي قوله ليت ولعل مانعان

بالاتفاق نظرا

للتعاقل نظر قوله وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر
جوازا مثل خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا زيد لهلك
عمرو وضربي زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا اي وقد يحذف المبتدا
على سبيل الجواز اذا وجدت قرينة تدل عليه كقول المستهل الهلال والله اي هذا الهلال
والله وكقوله تعالى فصبر جميل اي فصبري صبر جميل ويحتمل ان يكون تقديره فصبر جميل اجمل وحينئذ يكون الخبر
محذوفا قوله والخبر جوازا اي وقد يحذف خبر المبتدا جوازا ووجوبا اما جوازا فلقرينة مثل قولك
خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف او مفاجي او نحوه يدل عليه اذا التي للمفاجاة
يجوز حذفه ويجوز اثباته واما حذف الخبر وجوبا فيشترط لزوم احدهما وجود قرينة تدل على خصوصيته.
والخبر الثاني التزام غير الخبر موضعه لتوفيته حق اللفظ والمعنى وانما لم يذكر الشرط الاول
ههنا استغناء بذكره في جواز حذف المبتدا او الخبر ووجوب الحذف في مواضع احدها بعد لولا الامتناعية
نحو لولا زيد لهلك عمرو اي لولا زيد موجود فزيد مبتدا وخبره محذوف وهو موجود وانما وجب حذفه ههنا
لحصول الشرطين المذكورين لان لولا يدل خصوصية الخبر لان لولا لامتناع الثاني لوجود الاول و
جواب لولا التزم في موضع الخبر وفيه نظر لان خبر المبتدا بعد لولا قد يكون خاصا وحينئذ لم يدل
لولا عليه كقول الشافعي رحمة الله عليه ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد
وهو مذهب الزماني والثاني بعد كل مبتدا هو مصدر منسوب الى الفاعل والمفعول او اليهما
مذكور بعده الحال او افعل التفضيل مضافا الى المصدر المذكور بعده الحال مثال الاول اذا كان
منسوبا الى الفاعل ذهابي راجلا ومثاله اذا كان منسوبا الى المفعول ضرب زيد قائما اذا كان
زيد مفعولا به ومثاله اذا كان منسوبا اليهما ضربي زيدا قائما وضربي زيدا قائمين وانما نقل
مضاف بدل منسوب ليدخل فيه مثل ضربي زيدا قائما فانه ليس بمضاف اليهما بل منسوب
اليهما فضربي في تقدير الرفع بانه مبتدا وهو مضاف الى الفاعل وزيد منصوب بانه ضربي وخبر المبتدا محذوف

تقديره ضربي زيدًا حاصلٌ اذا كان قائمًا وقائمًا منصوبٌ بانه حال والعامل فيه كان ولم يجز ان يكون
قائمًا خبر كان والا لجاز تعريفه ولم يكن فيه دلالة على الظرف بخلاف الحال فان لها دلالة
على الظرف وذو الحال الضمير الذي في كان وهو عائد الى زيد وحذف خبر المبتدا وهو حاصل كما
يحذف متعلقات الظروف العامة ثم حذف اذا كان لدلالة الحال عليه وهو قائمًا لان
الحال يدل على الوقت والزمان وانما وجب حذف الخبر ههنا لحصول الشرط طلبني لان قائمًا
يدل على اذا كان المعمول يدل على العامل واذا كان يدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقه
الفي صد فقائمًا يدل على الخبر لان الدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء ولان غير الخبر
التزم موضعه وهو قائمًا ومثال الثاني اكثر شربي السويق ملتوتًا واخطب ما يكون الامير
قائمًا اي اخطب كون الامير بمعنى وجوده اذا كان قائمًا جعل وجوده خطيبًا مبالغةً واخطب
اوقات كون الامير اذا كان قائمًا فيكون اخطب بمعنى الزمان فعلى التقدير الاخير لا يكون
افعل التفضيل مضافًا الى المصدر من حيث المعنى بل الى الوقت المضاف الى المصدر و
الثالث بعد كل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وقصد المقارنة مثل كل رجل وضيعته
فكل مبتدا ورجل مضاف اليه وضيعته معطوفة على كل رجل والواو بمعنى مع وخبره محذوف
تقديره كل رجل وضيعته مقرونان ومقرون مع ضيعته وانما وجب حذف الخبر لحصول
الشرط طلبني لان واو العطف بمعنى مع فتدل على خصوصية الخبر وهي المقارنة ولان غير الخبر هو
ضيعته التزم في موضع الخبر لان حق الخبر ان يكون بعد المبتدا وههنا وقع بعده غيره و
هو المعطوف والرابع بعد كل مبتدا اسم قسم به مثل لعمرك لافعلن كذا فلعمرك مرفوع بانه
مبتدا وخبره محذوف تقديره لعمرك قسمي او يميني وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرط طلبني
لانه لما قيل لعمرك علم ان ثم قسمًا ولان غير الخبر وهو جواب القسم التزم في مقام الخبر
قد يحذف المبتدا والخبر معًا جوازًا كقولك نعم لجواب من قال ازيدٌ قائمٌ فصل خبر ان واخواتها هو

المسند

المسند بعد دخول هذه الحروف مثل ان زيداً قائم ، اعلم انه انما ذكر خبر ان مع انه خبر المبتدا
بالحقيقة وذكر تعريفه من قبل لانه مخالف لخبر المبتدا من بعض الوجوه وهو جواز تقديم
خبر المبتدا عليه وعدم جواز تقديم خبر ان على اسم ان في غير الظروف من حيث وجدان و
عدم وجدان فعرفه وقال انه المسند بعد دخول هذه الحروف اي واحد من هذه الحروف فقوله
المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا التي بمعنى ليس
وغيرها فبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميع هذه الاشياء عنه وانطبق التعريف على
مثاله ان زيداً قائم فقائم هو المسند بعد دخول ان وفيه نظر لانه يشكل بمثل يقوم في مثل يقوم
في مثل قولك ان زيداً يقوم ابوه فان يقوم مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان لان الخبر
هو الجملة اعني يقوم مع فاعله هذا الاشكال وارد على خبر كان وخبر ما ولا ويمكن ان
يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسم ان او ضميره او شبهه في لزوم امره كامر خبر المبتدا
الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا اي وامر خبر ان كامر خبر المبتدا من حيث انه يجوز ان
يكون مفرداً او جملة والجملة تكون فعلية واسمية وشرطية وظرفية ولا بد في الجملة
من ضمير يعود الى المبتدا فكذلك خبر ان والحاصل ان حكم خبر ان كحكم خبر المبتدا الا في
شيء واحد وهو ان خبر المبتدا جاز ان يكون مقدماً على المبتدا وخبر ان لم يجز تقديمه على
اسم ان لضعف عملها الا اذا كان الخبر ظرفا فحينئذ يجوز تقديم الخبر على الاسم كقوله تعالى
ان لدينا انكالاً وكقوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وغير ذلك وانما جاز
تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا للاتساع في الظروف بما لم يتسع في غيره لانه ما
من اسم وفعل الا وهو في زمان او مكان [illegible] واذا كان كذلك جوز ولي الظروف
ما لم يجوز ولي غيرها قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها نحو لا غلام
رجل ظريف فيها اي اعلم ان لا التي لنفي الجنس تعمل عمل ان لمشابهتها ان اما

لأجل أن أن للاثبات ولا للنفي فحمل لا على أن حملا للنقيض على النقيض كما حمل أن النظير
على النظير وأما لأجل أن أن لتحقيق الاثبات ولا لتحقيق النفي فحمل لا على أن من
حيث انهما نظيران من حيث التحقيق وتعريفه انه هو المسند بعد دخول لا التي لنفي
الجنس فقوله المسند شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا المشبهتين بليس وغيرها
وبقوله بعد دخول لا خرج جميع هذه الاشياء والظاهر التعريف عليه مثاله لا غلام رجل ظريف
فظريف هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس وانما اورد هذا المثال ولم يورد المثال
المشهور وهو لا رجل ظريف فلئلا يتوهم ان ظريف صفة رجل حملا على محله القريب
ويحذف كثيرا اي ويحذف خبر لا هذه كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل وغير ذلك
لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار اي لا اله موجود
الا الله قوله وبنو تميم لا يثبتونه اي وبنو تميم لا يثبتون خبر لا هذه اي لفظه اذا كان
عاما لحصول العلم به فاذا قالوا لا رجل افضل منك نصبوا افضل على الصفة فيكون الخبر
محذوفا وهو العام كالموجود وغيره ويعلم من قولنا اذا كان عاما انه اذا كان خبرها ظرفا
لم يجز حذفه لكون الخبر مخصوصا بالظرف ويمكن ان يقال ان مراد بني تميم انه لا
يجوز اثبات الخبر اصلا وتوجيهه ان قولنا لا رجل مثلا اذا دل على عدم الحصول
دل على عدم الحصول في الدار لاستلزام نفي العام نفي الخاص قوله اسم ما ولا
المشبهتين بليس هو في المسند اليه بعد دخولهما مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك
وهو في الاسناد اعلم ان ما ولا لا يعملان عند بني تميم لانهما يدخلان الاسم
والفعل وكل ما يدخل القبيلتين لا يعمل وعند اهل الحجاز يعملان وبه ورد القرآن كقوله
تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وانما عملا لمشابهتهما بليس من حيث انهما للنفي ويدخلان
على المبتدا والخبر اما ما فلها شبه خاص من حيث ان ما للنفي وبقي الحال والدخول

على المعارف والنكرات وعلى المبتدا والخبر ودخول الباء على خبرها وان ليس كذلك واذا
شابه ليس بهذه الوجوه عمل عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر فقوله المسند اليه يتناول
للمبتدا واسمي كان وان واسم لا التي لنفي الجنس وبقوله بعد دخولهما خرج ما عداه مثاله ما زيد
قائما فزيد مسند اليه بعد دخول ما ولما كان مشابهة لا لليس اقدم مشابهة ما لليس لان
مشابهة لا لليس انما هو للنفي والدخول على المبتدا والخبر دون نفي الحال والدخول على المعارف
ودخول الباء في خبرها كان عمل لا قليلا ولاجل هذا قال وهو في لا شاذ اي عمل لا بمعنى ليس
شاذ وقد جاء في الشعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي
لي ليس لي براح المنصوبات قوله هو ما اشتمل على علم المفعولية اي ما اشتمل
على النصب وانما عدل عنه لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله وانما قال هو بلفظ التذكير لانه
يعود الى المنصوبات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد ولانه في المعنى عبارة
عن ما وهو مذكر لفظا قوله فمنه المفعول المطلق اه انما ابتدا بالمفعول المطلق دون ما عداه لانه
فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا يوم الجمعة امام
امام الامير ضربا شديدا تاديبا له فان فعلك هو الضرب فقط وانما سمي مفعولا مطلقا
اما لهذا المعنى واما لانه غير مقيد بحرف من الحروف كالمفعول به وله ومعه وفيه قوله هو
اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه اه اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه
فقوله اسم احتراز به عما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم له نحو ضرب الثاني في
قولنا ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني يصدق عليه انه فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس
بمفعول مطلق لانه ليس باسم ولقائل ان يقول المراد بضرب الثاني لفظه او مدلوله الذي
هو الضرب واياما كان فلا حاجة الى لفظ الاسم اما اذا كان المراد لفظه فلانه لم يفعله فاعل
الفعل المذكور لان فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب واما اذا كان المراد مدلوله الذي هو الضرب فلانه

مفعول مطلق فلا يحترز عنه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد لفظه وهو فعل الفاعل بالاصطلاح
القوم وان لم يكن صادرا عنه وفي الجواب نظر من وجهين احدهما ان زيدا في المثال
المذكور ليس بفاعل لضرب الثاني بل لضرب الاول والثاني تاكيد للاول والثاني لانه
بالاصطلاح مع لفظه ضرب انه فعله زيد في المثال المذكور وان اطلق بالاصطلاح
انه فعله لانه انما فعله المتكلم بالتلفظ به وجوابه الصحيح ان المراد بضرب الثاني مدلوله
الذي هو الضرب قوله فلا يحترز عنه لانه مفعول مطلق قلنا لا نسلم انه مفعول مطلق
وانما يكون كذلك ان لو كان مخبرا عنه بلفظ الاسم اما اذا اخبر عنه بالفعل فلا فقوله
فعله فاعل احتراز عما لم يفعله فاعل فانه ليس بمفعول مطلق نحو ضربت زيدا لان
زيدا لم يفعله فاعل وقوله فعل مذكور احتراز عن مثل اعجبني القيام فان القيام اسم
ما فعله فاعل لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ما فعله فاعل فعل مذكور لان فاعل الفعل
المذكور هو القيام والقيام يمتنع ان يكون فاعلا لنفسه وقوله بمعناه احتراز عن اسم
ما فعله فاعل فعل مذكور ليس بمعناه نحو كرهت قيامي فان قيامي وان صدق عليه انه
اسم ما فعله فاعل فعل مذكور لان كل واحد منهما فعل المتكلم لكن لا يصدق عليه انه
بمعناه لان معنى القيام غير معنى الكراهة وليس العالم في قوله خلق الله العالم بمفعول مطلق
بالتعريف المذكور لان العالم ليس بمعنى الخلق الذي هو مصدر خلق لان الخلق حدث والعالم
ليس كذلك بل العالم محدث والمراد بالفعل اعم من ان يكون مشتقا منه او غير مشتق منه ليدخل
فيه مثل ويحه وبيسه والمراد بالمذكور اعم من ان يكون لفظا وتقديرا ليدخل فيه مثل سقيا ولا
ينتقض التعريف المذكور بنحو ضربته سوطا وضربته ضرب الامير لان قولهم بانه مفعول
مطلق قول مجازي تسمية لالة الشيء باسم الشيء في الاول وفي الثاني تسمية للمشبه باسم
مشبهه واعلم انه لو زاد عليه قيدا اخر وهو ذكر بيانا لاله لم ينتقض بمثل كرهت

كراهة لان

كراهيتي لان كراهتي لا يكون مفعولا مطلقا بل مفعولا له قوله و [illegible] نحو [illegible] والنوع والعدد نحو
جلست جلوسا وجلستة وجلسة اى المفعول المطلق على ثلثة انواع لانه ان لم
يكن زائدا على مدلول الفعل فهو للتاكيد نحو جلست جلوسا وان كان زائدا على مدلول الفعل فان
دال على هيئة صدور الفعل فهو للنوع والهيئة نحو جلست جلسة بكسر الجيم وهو اما ان يدل
عليه باسم خاص نحو رجع القهقرى واما ان يدل عليه بالصفة نحو ضربت ضربا شديدا
واى ضرب وضربت الضرب الذي تعرفه واما بالمضاف اليه نحو ضربت ضرب الامير او بلام
العهد نحو ضربت الضرب اذا كان معهودا بينك وبين مخاطبك ضربه وان كان دالا على
مرات صدق الفعل نحو للعدد والمرات نحو جلست جلسة بفتح الجيم فالاول لا يثنى ولا
يجمع بخلاف اخويه اى المفعول المطلق الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لاقتضاء التثنية و
الجمع الكثرة وانتفاء الكثرة فيه حينئذ لانه للحقيقة المشتركة ولا كثرة لها بل للافراد
بها ويجوز تثنية المفعول المطلق وجمعه اذا كان للعدد والنوع لا سكانهما فيهما لانه اذا كان
للعدد فاذا اجتمع المرتان امكن تثنيته واذا اجتمع المرات امكن جمعه واذا كان للنوع فاذا اجتمع
النوعان حصل الموجب للتثنية واذا اجتمع الانواع حصل الموجب للجمع فيقال ضربته ضربتين
وضربات قوله وقد يكون بغير لفظه مثل قعدت جلوسا اى ويجوز كون المفعول المطلق
من غير لفظ الفعل لان شرطه ان يكون بمعنى الفعل لا من لفظه كما ذكرنا في تعريفه نحو قعدت
جلوسا قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا سماعا
مثل سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا اى وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الاول وهو الحذف على سبيل الجواز
فكقولك لمن قدم من السفر خير مقدم اى قدمت خير مقدم ان شئت حذفت وان شئت اظهرت
واما الثاني وهو الحذف على سبيل الوجوب على ضربين احدهما سماعي اى مقصور على السماع والثاني

فيابيئ وانما سمي هذا [illegible] ان يذكر ضابطة عند وجود تلك الضابطة يجب حذف
الفعل بخلاف الاول فانه [illegible] اى ان يذكر ضابطة عند حصولها يجب حذف الفعل لكن وجوب
حذف الفعل في الصورتين معلل بكثرة الاستعمال ووجود القرينة الدالة عليه مثال الاول
اعني الحذف السماعي نحو قولهم سقياً ورعياً وحمداً وشكراً الخ اى سقاك الله وحمدت حمداً وشكرت
شكراً فان قيل لم قلتم ان فعل هذا القسم واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدت حمداً وسقاك الله
سقياً فالجواب ان نقول ان المراد انه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمداً لله
وشكراً لله وانتم ما بينتم التخلف فيه او نقول انه واجب الحذف عند البعض وهو المختار
عند صاحب الكتاب دون البعض قوله وقياساً في مواضع منها ما وقع مثبتاً بعد نفي او معنى
نفي داخل على اسم لا يكون خبراً عنه او وقع مكرراً مثل ما انت الا سيراً وما انت الا سير البريد
وانما انت سيراً وزيد سيراً سيراً اى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياساً
في مواضع منها موضع وقع فيه المفعول المطلق مثبتاً بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون
المفعول المطلق خبراً عن ذلك الاسم او وقع المفعول المطلق مكرراً في موضع الخبر عن اسم ولم يصلح
ان يكون خبراً عن ذلك الاسم فقوله ما وقع مثبتاً احتراز عن ان وقع منفياً فانه ليس من هذا القبيل
لقبيل نحو ما زيد يسير سيراً وقوله بعد نفي احتراز عن ان وقع مثبتاً بعد غير نفي نحو زيد يسير سيراً
فانه ليس من هذا القبيل وقوله او معنى نفي ليدخل فيه مثل انما انت سيراً فان سيراً مثبت بعد
معنى نفي وان لم يكن بعد نفي لان تقديره ما انت الا سيراً وقوله داخل على اسم احتراز به عن ان وقع
مثبتاً بعد نفي او معنى نفي داخل على غير اسم نحو ما سرت الا سيراً فان سيراً مثبت بعد نفي داخل
على فعل فانه ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور وقوله لا يكون خبراً عنه اى لا يكون المفعول المطلق
خبراً عن ذلك الاسم احتراز عن ان وقع مثبتاً بعد نفي داخل على اسم يكون المفعول المطلق خبراً عن ذلك
الاسم نحو ما سيري الا سير شديد فانه مثبت بعد نفي داخل على اسم لكنه خبر عن ذلك الاسم فليس من هذا

القبيل وقوله

القبيل وقوله او وقع مكررًا اى وقع المفعول المطلق مكررًا فى موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون
خبرا عنه ليدخل فيه مثل قولنا زيدٌ سيرًا سيرًا تقديره زيد يسير سيرًا يسيرًا وانما قلنا فى
موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لئلا يتنقض بمثل قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكًا دكًا
فقوله ما انت الا سيرًا فسيرًا مثبت بعد نفى وهو ما داخل على اسم وهو انت وهو ليس بخبر عن انت
وكذلك قوله ما انت الا سير البريد تقديره ما انت تسير الا سيرًا ما انت تسير الا سير البريد وانما
اورد مثالين ليعلم ان الاسم الواقع موقع الخبر وان لم يكن خبرًا للمبتدا على ضربين احدهما ان فعل
للمبتدا كالمثال الاول والثانى ان فعله مشبهٌ به كالمثال الثانى وقوله انما انت سيرًا فسيرًا مثبت بعد معنى
نفى داخل على اسم وهو انت وليس سيرا خبرًا عن انت وقوله زيد سيرًا سيرًا فسيرًا اوقع مكررًا
فى موضع خبر عن زيد وليس خبرًا عنه قوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة مثل
فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اى ومن المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق حذفا قياسًا ان يقع المفعول المطلق تفصيلًا لاثر مضمون جملة متقدمة
قوله وقع تفصيلًا احتراز عما لا يكون تفصيلا نحو فشدوا الوثاق فتقتلون قتلًا فانه ليس من
هذا القبيل لان فعله مذكورٌ وقوله لاثر مضمون جملة احتراز عن ان يقع تفصيلًا لا لاثر مضمون
جملة بل تفصيل مضمون مفرد تفصيل مضمون جملة مثال الاول اما ان زيد يسافر سفرا قريبا
او بعيدًا ومثال الثانى زيد يسافر سفره القريب او سفره البعيد وانما قيد الجملة بالمتقدمة
لانها لا يكون الا كذلك لامتناع تقدم تفصيل الشئ على الشئ ومثاله قوله تعالى فشدوا
الوثاق فاما منًا بعدُ واما فداءً فمنا وفدا تفصيل لاثر مضمون جملة متقدمة لان الجملة
المتقدمة هى قوله فشدوا الوثاق ومضمونها شد الوثاق واثره المن والفداء او الاسترقاق او
غير ذلك تقديره فاما تمنون منًّا واما تفدون فداءً قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجًا بعد جملة
مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى اى ومن المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسًا هو الذى

يقع المفعول المطلق فيه للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وعلى صاحب
ذلك الاسم فقوله للتشبيه احتراز به عن ان يقع لغير التشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه و
صاحبه نحو لزيد صوت صوت حسن وقوله علاجا احتراز به عما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه
وصاحبه لم يكن علاجا فانه ليس من هذا القبيل كقولنا له علم علم الفقهاء وله زهد زهد الصلحاء
ولهذا يلزم النصب في مثل لزيد ضرب ضرب الملوك والفعل العلاجي فعل يحتاج في حدوثه الى
تحريك عضو كالضرب والشتم وغير العلاجي لا يحتاج اليه كالعلم والظن وقوله بعد جملة
احتراز به عن ان يقع بعد مفرد فانه ليس من هذا القبيل نحو الصوت صوت حمار وقوله مشتملة
على اسم احتراز عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة غير مشتملة على اسم نحو مررت به فاذا هو يصوت صوت
حمار وقوله بمعناه احتراز عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم لا بمعناه نحو مررت
بزيد فاذا له صوت صوت حمار وقوله وصاحبه احتراز به عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة
مشتملة على اسم بمعناه لكن لا تشتمل على صاحب ذلك الاسم نحو مررت فاذا فيها صوت صوت
حمار فانه ليس من هذا القبيل وانما وجب اشتماله على صاحب ذلك الاسم ليتحقق فاعل الفعل المقدر
الناصب للمفعول المطلق ومثاله مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار فصوت حمار وقع
للتشبيه علاجا بعد جملة وهي مررت بزيد فاذا له صوت وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه
وهو صوت ومشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم وهي الهاء في له تقديره مررت بزيد فاذا هو يصوت
صوت حمار وكذلك مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى تقديره مررت بزيد فاذا هو
يصرخ صراخ الثكلى قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره مثل له علي الف
درهم اعترافا ويسمى تاكيدا لنفسه اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لا احتمال لتلك الجملة
غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احتراز به عن ان يقع مضمون مفرد كقولنا
ضربت ضربا وقوله لا محتمل لها غيره احتراز به عن ان يكون لها احتمال غير ذلك المفعول
المطلق كالقسم الذي بعده مثاله له علي الف درهم اعترافا فاعترافا وقع مضمون جملة

يكون

وهى له على الف درهم ولا احتمال لتلك الجملة غير ذلك الاعتراف تقديره اعترفت اعترافا
ويسمى هذا القسم توكيدا لنفسه لانه يوكد مضمون الجملة الذى هو عين الاعتراف فهو توكيد لنفسه
قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره مثل زيد قايم حقا ويسمى توكيدا لغيره اى من المواضع
التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة
لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احتراز به عن ان يقع مضمون مفرد نحو ضربت
ضربا وقوله لها محتمل غيره احتراز به عن لا يكون لها احتمال غيره كالقسم الذى قبله ومثاله
زيد قايم حقا فحقا وقع مضمون زيد قايم وزيد قايم احتمال غير الحقيقة لاحتمال ان يكون
قولنا زيد قايم حقا وغير حق فقولنا حقا اكد احد احتماليه واعلم ان فى عبارته تساهلا لان
مضمون الجملة اسناد القيام الى زيد والحق ليس عبارة عنه فمعناه منها ما وقع توكيدا و
تحقيقا لمضمون جملة لها احتمال غيره ويسمى هذا القسم توكيدا لغيره لانه يوكد مضمون الجملة
وهو غيره وللقايل ان يقول مسافرته فى قولنا زيد ثم مسافرته مضمون الجملة فهى اما ان
يحتمل غيره اولا فان احتمله اشكل ضابط القسم الثانى وان لم يحتمله اشكل ضابط
القسم الاول وجوابه ان المراد بالقسم الاول ما وقع تاكيدا لمضمون جملة لا يحتمل لها غيره
وبالقسم الثانى ما وقع تاكيدا لمضمون جملة لها محتمل غيره ويدل عليه قوله فيسمى الاول
تاكيد النفسه والثانى تاكيدا لغيره ولا يقال مسافرته فى المثال المذكور تاكيد لمضمون
الجملة وح لا يكون الجواب جوابا عن الاشكال المذكور لانا نقول لا نسلم انه للتاكيد
بل للتنويع كضرب الامير فى قولنا ضربته ضرب الامير لا يقال اذا كان للتنويع كان فيه معنى
التاكيد فكان تاكيدا لمضمون الجملة لانا نقول المراد بالتاكيد فى قولنا ما وقع تاكيدا
لمضمون [illegible] هو الذى يدل على التاكيد فقط ومسافرته ليست كذلك او المراد بالتاكيد

ما ذكر لغرض التاكيد ومسافرته لم يذكر لغرض التاكيد بل لغرض النوع لكنه لزمه التاكيد
فان قيل هلا قال ومنها ما وقع تاكيداً لمضمون جملة ليستغنى عن ذكر القسمين قلنا انما
ذكر القسمين لاختصاص كل واحد منهما بالخصوصية وهي احتمال غير مضمون الجملة وعدمه
وبالاسم وهو تاكيد لنفسه وتاكيد لغيره قوله ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك وسعديك
اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياساً ان يقع المفعول
المطلق مثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك فان تثنية المصدر اغنت عن ذكر الفعل تقديره
الفيت اقامة بعد اقامة واطعت اطاعة بعد اطاعة وانما قلنا للتكثير احترازاً عن
ان يقع المفعول المطلق مثنى لا للتكثير اي من غير النظر الى الكثرة بل بالنظر الى المثنى
فانه لا يجب حذف الفعل نحو ضربت ضربتين قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل
مثل ضربت زيداً المراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء لا يعقل الا بعد تعقل ذلك الشيء و
لا يرد عليه المفعول فيه لان تعقل الفعل ليس بعد تعقله بل الامر بالعكس لان
الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام وللقائل ان يقول لا نسلم ان دلالة الفعل على الزمان
بالالتزام بل بالتضمن لان الفعل بهيئته يدل على الزمان فيتوقف تعقل الفعل على تعقل
الزمان ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالفعل في قولنا يتوقف تعقل الفعل هو المصدر
ولا شك ان المصدر لا يدل على الزمان والمكان الا بالالتزام وقد يل ان يقول انه
منقوض بالفاعل فان الفعل متعلق به وتعقل الفعل موقوف على تعقله وجوابه ان المراد
ان تعقل الفعل موقوف على تعقل شيء غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام و
لقائل ان يقول التعريف المذكور منقوض بزيد في قولنا زيد ضربته لانه يصدق
عليه التعريف المذكور مع انه ليس بمفعول به لانه مبتدا ويمكن ان يجاب عنه بانه مفعول

من حيث المو

من حيث المعنى الا انه لم ينصبه وانما يلزم ان لو لم يعمل الفعل في ضميره او في متعلقه قوله
وقد يتقدم على الفعل ه اي وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لان الفعل قوي في العمل
نحو زيدا ضربت وانما قال وقد يتقدم بلفظ قد المقيدة لجزئية الحكم لان المفعول به قد يمتنع تقدمه
عليه في بعض الصور نحو ما احسن زيدا ولانه لا يتقدم عليه في الكثير المواضع التي يجوز تقديمه
عليه فيه واعلم انه قد يتقدم المفعول به على ما عامله الاسم نحو هذا زيدا ضارب قوله وقد يحذف
الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا في اربعة ابواب الاول سماعي
مثل امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا ه اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به
لقيام قرينة تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز فكقولك
زيدا لمن قال من اضرب زيدا ان شئت اظهرت وان شئت حذفت واما الحذف على سبيل
الوجوب ففي اربعة ابواب الباب الاول سماعي اي مقصور على السماع ولا يتجاوز السماع و
مثل قولهم امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وقوله تعالى انتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث
واقصدوا خيرا لكم ولا يمكن ان يحمل على انتهوا عن خير لكم لان الامر بالانتهاء عن الخير كالامر بالشر وقولهم
اهلا وسهلا اي اتيت مكانا ماهولا اي معمورا واتيت مكانا سهلا دون حزن قوله الثاني المنادى
وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا ه اي الباب الثاني من الابواب
الاربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب
ادعو لفظا او تقديرا فقوله المطلوب اقباله شامل لغير المنادى نحو اطلب زيدا فلما قال بحرف نائب
مناب ادعو خرج مثل اطلب زيدا وقوله لفظا مثل يا زيد فان يا قائم مقام ادعو لفظا لان اصل يا زيد
ادعو زيدا وانما حذف الفعل واقيم مقامه للتحقيق او ليدل على الانشاء وقوله تقديرا مثل يوسف اعرض
اي يا يوسف اعرض فيا نائب مناب ادعو تقديرا وانما وجب حذف الفعل لان حرف الندا قائم مقام

الفعل وتابت متابعه فلم يجز الجمع بين النائب والمنوب هذا اذا كان حرف النداء
ملفوظاً ولم يجز ايضاً ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس بالاخبار قوله ويبنى
على ما يرفع به ان كان مفرداً معرفة مثل يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون ه اى و
يبنى المنادى اذا كان مفرداً معرفة على ما يرفع به ان كان معرباً قبل النداء سواء كان ا ر
لفظاً او تقديراً فيبنى على الضم لفظاً او تقديراً اذا كان اعرابه بالضم لفظاً وتقديراً نحو يا زيد
ويا قاضى ويا فتى وعلى الالف ان كان رفعه بالالف نحو يا زيدان وعلى الواو ان كان رفعه
بالواو نحو يا زيدون والمراد بالمفرد ما لم يكن مضافاً ولا مشابهاً له ولا جملة لا يقال ولو قال
يبنى على ما يرفع به او يتحرك على ما كان عليه من حركة او سكون لكان اصوب ليدخل فيه مثل
يا هذا ويا هؤلاء لان المراد من قوله يبنى على ما يرفع به بناء المنادى بسبب حرف النداء وبناء عليه
قوله يبنى على ما يرفع وليس مثل هذا يا هذا ويا هؤلاء كذلك وانما اورد يا زيد ويا رجل كليهما
لان الاول معرفة قبل النداء ايضاً والثانى نكرة قبل النداء ومعرفة حال النداء وانما بنى
هذا القسم مع ان اصله ان يكون معرباً منصوباً لانه مفعول به لكونه مشابهاً لكاف الخطاب
فى قولنا ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب فوقوعه موقعه وانما بنى على الحركة
فرقاً بين ما كان بناؤه لازماً وبين ما كان بناؤه عارضاً وانما بنى على الضم لانه لو بنى على الكسرة
لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف الياء اكتفاءً بالكسرة عن الياء نحو يا غلام ولو بنى
على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف المحذوف الفه اكتفاءً بالفتحة فى بعض اللغات نحو يا غلاما قوله
ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد ه انما يخفض المنادى اذا دخل عليه لام الاستغاثة
نحو يا لله للمسلمين لانه حينئذ معرب لعدم كونه مشابهاً لكاف الخطاب من حيث الافراد ولانه
مركب لانضمامه مع حرف الجر قوله ويفتح لالحاق الفها ولا لام مثل يا زيداه ه اى ويفتح المنادى

المستغاث عند الحاق الف الاستغاثة وحينئذٍ لا يكون اللام معها لامتناع اجتماع لام الاستغاثة مع الالف لان اللام تخفض المستغاث والالف تفتحه فلو جمع بينهما لزم ان يكون مخفوضاً ومفتوحاً وانه محال ويجوز الحاق الهاء حينئذٍ للوقف فيقال يا زيداه قوله وينصب ما سواهما مثل يا عبد الله ويا طالعاً جبلاً ويا رجلاً لغير معين ش اي وينصب ما سوى المنادى المفرد المعرفة وسوى المستغاث لفظاً او تقديراً ان كان معرباً قبل دخول حرف النداء وسواهما المضاف نحو يا عبد الله والمشابه للمضاف نحو يا طالعاً جبلاً والنكرة الغير المعينة نحو يا رجلاً لغير معين وانما نصب هذه الاشياء الثلاثة لكونها مفعولاً بها على الحقيقة ولعدم علة البناء اما الاول فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثاني فلكونه مشابهاً للمنادى المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده وما بعدهما متمم ومخصص لهما فكان عدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثالث فلكونه نكرة واعلم ان جميع الاسماء المضافة جاز ان يكون منادى الا المضاف الى المضمر المتكلم فلا يقال يا غلامي لك لا يستلزم اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب وجب تغايرهما قوله وتوابع المنادى المبني المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله مثل يا زيد العاقل والعاقل ش اي توابع المنادى المبني اذا كانت مفردة او في حكمها نحو يا زيد الحسن الوجه ترفع حملاً على لفظه وتنصب حملاً على محله فقوله المبني احتراز به عن المنادى المعرب نحو يا عبد الله الظريف فان تابعه لا يرفع وقوله المفردة احترز به عن التوابع المضافة فان التوابع المضافة نحو يا زيد ذا المال لا يجوز فيها الا النصب لان المنادى اذا كان مضافاً لم يجز فيه الا النصب فتابع المنادى اذا كان مضافاً لم يجز فيه الا النصب بالاولوية وتلك التوابع

التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه اي المعرف بلام التعريف
وانما قال الممتنع دخول يا عليه لانه لو جاز دخول يا عليه نحو يا زيد وعمرو لم يكن حكمه كذلك
مثال التأكيد يا تميم البيان يا زيد بطة وبطة ومثال المعطوف الممتنع دخول يا عليه يا زيد
والحارث والحارث وقوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير والطير برفع هذه التوابع حملا على لفظ
المنادى ونصبها حملا على محله فان قيل لم جاز الرفع حملا على لفظه وكان من الواجب ان لا يجوز
لانها توابع المبني وتوابع المبني توابع محله فلا يقال مضى امس الدابر بكسر الدابر برفعه وكذلك
لا يقال جاءني هؤلاء الكرام بكسر الكرام بل برفعها قلنا انما جاز لمشابهة حركة المنادى المبني حركة الاعراب
من حيث العروض بمعنى ان حركة كل واحد من المنادى المبني وحركة المعرب عارضة ولهذا لم يجز يا هؤلاء
الكرام بكسر الكرام لان حركته غير عارضة ومن هذا يعلم ان المراد بالمنادى المبني في قوله وتوابع المنادى
المفرد هو المنادى المبني بسبب النداء اي اعلم انه لو قال برفع حملا على لفظه او تقديره ونصب حملا
على محله لكان اصوب ليشتمل يا فتى العاقل ويا قاضي القائم ومثل يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام
لان المنادى في هذه الصور ليس بمضموم لفظا حتى يحمل على لفظه بل مضموم تقديرا في المثالين
الاوليين مضموم محلا في المثالين الاخيرين فان قيل المراد في المثالين الاخيرين ليس مضموم المحل
بل منصوب المحل لانه مفعول به قلنا انه مضموم المحل لان المراد من المحل انه لو وقع موقعه مفردا
معرفة معرب في الاصل لفظا كان مضموما وجاز ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين
كهذا في قولنا عجبت من ضرب هذا الرجل زيدا فان محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه
فاعلا للمصدر من حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر نحو عجبت من ضرب هذا الرجل العالم و
العالم بالرفع والجر كذلك المنادى ههنا مضموم المحل باعتبار وقوعه موقع المنادى المفرد المعرب لفظا
في الاصل ومنصوب المحل باعتبار كونه مفعولا به فان قيل مقتضى ما ذكرتم ان لا يجوز رفع التوابع في قولنا يا هؤلاء الرجل

اجمعون واجمعين ومثال الصفة يا زيد العاقل والعاقل ومثال عطف

وياهولاء الكرام لان المنادى ليس بمرفوع حتى يحمل على لفظه لكنه يجوز قلنا نريد باللفظ في
قوله ترفع على لفظه ما يرفع المنادى حرفا كان او حركة لفظا نحو يا زيد او تقديرا نحو يا فتى ويا قاض
او محلا نحو يا هذا ويا هولاء فاله مضموم محلا بمعنى انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل
لكان مضموما كما ان مثل هذا وهولاء في جاني هولاء مرفوع محلا بهذا المعنى وجاز ان يكون للشيء الواحد
محلان باعتبارين كما لظريف في قولنا عجبت من ضرب هذا الظريف فان هذا محله الجر باعتبار
كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى فجاز في الظريف الرفع والجر
باعتبارين فان قيل ما ذكرتم تقتضي ان يقال ترفع على لفظه او محله وتنصب على محل قلنا لما كان
الغالب في المنادى المفرد المعرفة البناء على الضم او ما يقوم مقامه وكان حق تعبيره ايضا البناء
على الضم لصيرورة الضم او ما يقوم مقامه علامة للمنادى المفرد المعرفة كالرفع للفاعل
كان الضم او ما يقوم مقامه كالملفوظ ان له محلا اخر غير هذا المحل فلو اطلق المحل على الضم المقدر
ايضا كما يطلق على النصب حصل الالتباس قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو
النصب اعلم ان الخليل بن احمد يختار في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه الرفع
تنبيها على انه منادى ثان وابا عمرو والجرمي يختار النصب لانه تابع المبني وتابع المبني يكون
تابعا لمحله قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو اي ان المعطوف
الممتنع دخول يا عليه مثل الحسن اي من الاسماء المعرفة بلام التعريف التي يجوز انتزاع
الالف واللام عنها يختار ابو العباس الرفع كالخليل لانه حينئذ يمكن انتزاع اللام
منه وتقدير حرف النداء فيه فيكون وجود اللام فيه كعدمه فيعرب باعراب يدل على انه منادى
ثان وان كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مما لم يجز انتزاع الالف واللام عنه نحو النجم و
الصعق فانه يختار النصب كابي عمرو لانه لما لم يمكن انتزاع الالف واللام منه لم يمكن تقدير حرف النداء

فيه وكان تابعًا للمبني والاولى ان يكون تابعًا لمحله ولقايل ان يعكس هذا الحكم ويقول اذا لم يكن

نزع اللام من الكلمة كالنجم والصعق كان جزءًا منها ولم يكن للتعريف واذا كان كذلك جاز تقدير

حرف النداء منها فالرفع حينئذٍ اولى تنبيهًا على انه منادى ثانٍ واذا امكن نزع اللام منها كان

للتعريف فلم يجز تقدير حرف النداء قبلها حينئذٍ فالنصب اولى ويمكن ان ينتصر لمذهب ابي

العباس بان الاعتبار في اللام عندهم صورة لام التعريف ولهذا لا يقال يا النجم ولا

يا الصعق ويحتاج الى العذر في جواز يا الله ويا التي تيمت قلبي ويدل عليه جواز

يا زيد ويا هذا وامتناع يا الرجل مع كون تعريف اللام اقل من تعريف العلم والاشارة و

اذا كان كذلك كان الرفع اولى فيما ينزع اللام عنه لزوال مانع دخول حرف النداء عليه في

بعض الاوقات والنصب اولى فيما لم ينزع عنه للزوم مانع دخول حرف النداء اعلم انه

ذكر السيرافي في شرح الكتاب قال ابو العباس ان كان المعطوف علمًا معرفًا باللام

نحو يا زيد والنضر كان الرفع اولى وان لم يكن علمًا نحو يا زيد والرجل كان النصب اولى وفرق بينهما بان

النضر ونضرًا علم وليس الالف واللام لمعنى في النضر وبخلاف الرجل فان اللام فيه معاقبة

للاضافة ولما كان الوجه في المضاف النصب كان الاختيار والوجه فيما هو بمنزلته

المضاف هذا عبارته وهذا النقل مخالف لما ذكرنا اولًا فمعض المخالفة قوله والمضافة تنصب

عطف على قوله المفردة اي وتوابع المنادى المبني اذا كانت مضافة اضافة حقيقية

لم يجز فيها الا النصب لان المنادى اذا وقع مضافًا لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى

اذا كانت مضافة بطريق الاولى ان لا يجوز فيها الا النصب لبعدها عن حرف النداء الذي

هو موجب للبناء وانما قيدنا الاضافة بالحقيقية ليخرج عنه توابع مثل يا زيد الحسن الوجه لانه يجوز

فيه الرفع والنصب لانه بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه في تقدير الانفصال فان وقع مثل هذا المضاف

منادى لم يجز فيه الا النصب لكونه مشابها للمضاف لطوله لكن وقوعه منادى ممتنع لامتناع
دخول حرف النداء على ما فيه لام التعريف قوله والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل
مطلقا ه اى حكم البدل والمعطوف غير ما ذكر وهو الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكم المنادى المستقل
مطلقا سوى كان بدلا او معطوفا على المنادى المبنى او المعرب وسواء كان مفردا او مضافا فان حكمهما
مثل حكم المنادى المستقل فان المعطوف والبدل ان كانا مفردتين معرفتين لم يجز فيهما الا البناء
وان كانا مضافين لم يجز فيهما الا النصب تقول فى البدل والمنادى مفردا يا زيد بكر اخاك ويا زيد بشير
وتقول فى البدل والمنادى مضاف يا عبد الله اخاك ويا عبد الله زيد وتقول فى العطف والمنادى مفردا
يا زيد واخاك وتقول فى العطف والمنادى مضافا يا عبد الله وزيد ويا عبد الله واخاك وانما كان
حكمهما فى الاعراب والبناء حكم المنادى المستقل اما فى البدل فلانه فى تقدير تكرير العامل كما يجى فى
بابه فيكون حرف النداء مقدرا فيه واما فى المعطوف فظاهر لان حرف العطف قائم مقام حرف النداء
قوله والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم يختار فتحه ه اعلم ان المنادى المبنى العلم اذا وصف بابن
والابن مضاف الى علم اخر نحو يا زيد ابن عمرو ويجوز فى المنادى الضم والفتح لكن الفتح هو المختار اما
جواز الاول فظاهر لانه مفرد معرفة فيكون مبنيا على الضم والابن صفته له مضافة فيكون منصوبا
ولعلم جوازه من قوله يختار فتحه واما اختيار الثاني فلانه حينئذ اشتد امتزاج الموصوف والصفة
مع كثرة الاستعمال فصارا بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو حضرموت وبعلبك واذا كان كذلك فتح
اخر المنادى كما يفتح اخر الاسم الاول المركب مع غيره واعلم ان الاقسام الممكنة اربعة لان المنادى و
المضاف اليه الابن اما ان يكونا علمين او لا يكونا علمين او الاول علما والثاني غير علم او بالعكس
فان كان الاول يختار بناؤه على الفتح مع جواز ضمه لما ذكرنا وان كان احد الباقية لم يجز فيه الا الضم
على الاصل والفرق بين الاول والاقسام الباقية ما ذكرنا من شدة الامتزاج وكثرة الاستعمال فى
الاول دونها وانما نصب مضافا على الحال من زيد لان الابن معرفة لان المراد به اللفظ قوله واذا
نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل ه اى اذا نودى الاسم

المعرف بلام التعريف نحو الرجل مثلاً توصل الى ندايه بالاسم المبهم فيقال في ندايه يا ايها الرجل
يا هذا الرجل و يا ايهذا الرجل ثم اعلم ان ها في يا ايها الرجل هو ها في يا هذا الرجل لا في هذا زيد بدليل
انه لم يسمع يا ايذا الرجل ثم لقايل ان يقول لا فايدة في الاتيان اسم الاشارة بعد اي لا حتياج اي الى
اسم جنس فيه اللام لا الى مبهم ولانه يحصل التوصل الى نداء مثل الرجل بواحد منهما فلا حاجة الى
الى الاخر وانما احتيج الى التوصل بالمبهمات في ندائه لكراهتهم اجتماع اللام وحرف النداء في كلمة و
احدة لكون اللام للتعريف وحرف النداء مع القصد للتعريف فلو اجتمعا لزم اجتماع حرفي التعريف
وهو غير جائز فتوصلوا بالمبهم وادخلوا حرف النداء عليه وجعلوا ذلك الاسم المعرف تابعاً له اصلاحا
للفظه قوله والتزموا رفع الرجل لانه المقصود بالنداء ولو توابعه لانها توابع معرب ح اي التزموا
رفع الرجل حال كونه صفة للمنادى المبهم مع انه صفة مفردة للمنادى المبني وانه جاز ان يكون الصفة
المفردة تابعة للفظ المبني ومحله وانما التزموا رفعه ليكون تنبيهاً على انه هو المقصود بالنداء
التزموا ايضاً رفع توابع الرجل مفردة كانت او مضافة لانها توابع المعرب ووجوب كون توابع المعرب
تابعة للفظ المعرب تقول يا ايها الرجل ذو المال و يا ايها الرجل الظريف وفيه نظر لجواز كون
توابع المعرب تابعة لمحله اذا كان له اعراب محلا واعراب لفظا نحو ضارب زيد قايم وقاعداً
بالنصب والجر فالاولى ان يقال لوجوب رفع متبوعه نعم يجوز نصب ذي المال على ان يجعله
بدلاً من اي كانك قلت يا ايها الرجل يا ذا المال ويعلم ذلك من قوله وتوابعه اي توابع الرجل وكذا الكلام
نحو يا هذا العاقل ذو المال فان جعلت ذا المال تابعاً للعاقل لم يجز فيه الا الرفع وان جعلته تابعاً لهذا
بدلاً او صفةً تعين النصب واعلم انه قيل ان قصد في نحو يا هذا الرجل نداء الرجل كان هذا بمنزلة
اي وان قصد نداء هذا كان هذا بمنزلة زيد فعلى هذا يجوز في الرجل النصب ايضاً في يا هذا الرجل قوله وقالوا
يا الله خاصة ح اشارة الى جواب سوال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم اذا نودي المعرف باللام
قيل يا ايها الرجل والله معرف باللام فوجب ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال
يا الله وجوابه انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله لان اللام الذي في الله ليس للتعريف
بل عوض حرف اصلي وهو الهمزة في اله واما لعدم الاذن الشرعي في اطلاق الاسم المبهم على الله تعالى

قوله ولك في مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب ای لك في المنادي اذا كرر بلفظ مضافاً الى اسم آخر
نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر الضم والنصب في الاول مع النصب في الثاني اما ضم
الاول فظاهر لانه منادى مفرد معرفة مبني على الضم وكذلك نصب الثاني ظاهر لانه اما منادى حرف
ندائه محذوف واما تاكيد الاول واما نصب الاول فاما على تقدير ان يكون مضافاً الى عدي المذكور
وتيم الثاني تاكيد لفظي للاول واما على تقدير ان يكون مضافا الى عدي محذوف وتقديره يا تيم عدي تيم
عدي حذف الاول لدلالة الثاني عليه وانما قال الضم والنصب ولم يقل الضم والفتح لانه معرب حينئذ لكونه
مضافاً على ما ذكرناه قوله والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامیَ ويا غلامِ ويا غلاما ای المنادى
المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلامي يجوز فيه يا غلامي بفتح الياء وسكونها تخفيفاً ويا غلامِ بحذف الياء والا
كتفاء بالكسرة ويا غلاما بقلب الياء الفا تخفيفاً قوله وبالهاء وقفاً ای ويجوز الحاق الهاء بالكل تقول
يا غلاميه ويا غلاميَه ويا غلامه ويا غلاماه للفرق بين الوصل والوقف قوله وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت
ويا امت فتحاً وكسراً ويا ابتا ويا امتا دون الياء يعني اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم ابا او اما يجوز فيه
ما جاز في سائر الاسماء المضافة الى ياء المتكلم ويجوز فيه زوائد وهي يا ابت ويا امت بكسر التاء بقلب الياء
تاء ومناسبة الكسرة للياء ويا ابت ويا امت بفتح التاء لكون التاء بدلاً عن حرف متحرك بالفتحة و
يا ابتا بتعويض الالف والتاء عن الياء ولم يقل يا ابتي لان التاء بدل عن الياء فلو اجتمعا لزم اجتماع
البدل والمبدل عنه وهو غير جائز قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب غلامي وقالوا يا ابن ام و
يا ابن عم ای اذا كان المنادى ابنا مضافاً الى العم او الام المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في
المنادى المضاف الى ياء المتكلم فيقول يا ابن عمي ويا ابن امي بفتح الياء وسكونها ويا ابن عم ويا ابن
ام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن عما ويا ابن اما بقلب الياء الفاً ويجوز فيه وجه آخر وهو يا ابن
ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة وانما جاز فيه هذا الوجه مع انه لم يجز في المنادى المضاف الى

ياء المتكلم على اللغة المشهورة لانه اثقل من المنادى المضاف الى ياء المتكلم لزيادة التركيب وانما قال خاصة
لعدم جواز ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم في غيرهما سواء كان المضاف غير الابن نحو يا غلام امي او عمي
معا او كان المضاف اليه غير الام والعم نحو يا ابن اخي او كان المضاف والمضاف اليه غيرهما نحو يا غلام اخي و
يا غلام خالي وانما اختصا بهذا الحكم دون غيرهما لكثرة استعمالهما دون العرب دون غيرهما قوله وترخيم المنادى
المنادى جائز وفي غيره ضرورة ح اي ترخيم المنادى جائز في سعة الكلام والاختيار والترخيم في غير
المنادى جائز للضرورة كقوله يا ذميتنا ادمى تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب اي اذمية قوله
وهو حذف اخره تخفيفا ح اي ترخيم المنادى حذف في اخره تخفيفا لا لعلة غير التخفيف قوله
وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون اما علما زائدا على ثلثة احرف واما بتاء
التانيث ح اي وشرط الترخيم ان لا يكون مضافا لان المضاف لو رخم لرخم اخره او اخر المضاف
اليه فلو رخم اخر المضاف لم يكن الترخيم اخرا لان المضاف اليه من تتمة الاول معنى ولو رخم اخر
المضاف اليه لم يكن الترخيم في اخر المنادى لان المضاف اليه ليس من المنادى لفظا وان لا يكون
مستغاثا لان المطلوب من المستغاث الصوت والتطويل والترخيم مناف له وان لا يكون
جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير وان احد الامرين اما علما زائدا على ثلثة احرف
واما بتاء التانيث لانه اذا كان علما كان معلوما اذا حذف منه شيء واذا كان زائدا على
ثلثة احرف لم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بمجرد التخفيف واما اذا كان بتاء التانيث
فلا يشترط فيه ان يكون زائدا على ثلثة احرف لانه لو رخم لم يحذف منه الا تاء التانيث
وهو ليس من نفس الكلمة فاذا لم يلزم من حذف تاء التانيث الحذف من الكلمة فلم يلزم
الاجحاف في نفس الكلمة بسبب حذفها اعلم ان سيبويه يشترط في ترخيمه على لغة
من يجعل الباقي اسما برأسه ان يكون علما لئلا يلتبس بالاناث فيه فلا يقال في ترخيم

جبيلة اذا كان صفة بامحبيبة اقيل لحصول الالتباس لجواز تانيث فعيل المذكور غير العلم
اذا اريد به النفس اما اذا كان علما فلا يحصل الالتباس لانه لا يونث المذكر وبالعكس في
العلم حملا على المعنى قوله فان كان اخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله
مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذف حرفان اه اعلم ان هذا اشارة الى ما يحذف من المنادى
للترخيم فانه قد قيل يحذف له حرفان وقد يحذف له اسم براسه وقد يحذف له حرف واحد
اما الاول وهو ان يحذف له حرفان فاذا كان في اخر الاسم حرفان زائدتان زيدتا معا في حكم
الزيادة الواحدة وذلك كما في الالف الممدودة نحو اسماء وحمراء والالف والنون المزيدتان نحو
سكران ومروان او ياء النسبة نحو كوفي وبصري وعلامة التثنية والجمع نحو زيدين وزيدين فانه يحذف
حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد لكن يشترط ان يبقى بعد حذفهما ثلثة احرف احترازا عن مثل
يدني ودمي وكذلك يحذف له حرفان اذا كان في اخر الاسم حرف صحيح قبله مدة وذلك الاسم
اكثر من اربعة احرف نحو منصور ومسكين فانه يحذف له حرفان اما الراء فلانه في اخر الاسم ومحل
الترخيم في اخر الاسم واما الواو فلانه حرف علة زائدة وحرف العلة الزائدة اولى بالحذف
وانما قال وهو اكثر من اربعة احرف احترازا من ان يكون على اربعة احرف نحو سعيد فانه لا يحذف
له حرفان لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة للترخيم الذي هو المطلق التخفيف وعليه بيت
الكتاب [illegible] تنكرت ما بعد معرفته لمي اي يا لميس فحذف السين ونفي ياء فعيل والمراد
بالمدة حرف زائد من حروف المد ساكن في الاصل ولهذا حذف حرفان للترخيم من منصور وعمار
ومسكين ولم يحذف من مختار بل يقال في ترخيمه يا مختا باتفاق ثبات الالف لانها
ليست بمدة بالتفسير المذكور لكون الالف غير زائدة بل بدلا عن ياء متحركة في الاصل اذا
اصله مختير او مختير وكذلك مشتمل ومشتمال واعلم انه لو قال [illegible] قبل اخره مدة وهو اكثر من اربعة

احرف لكان اولى ليدخل فيه مثل مرمى فانه يحذف منه حرفان ايضا للعلة المذكورة اعلم ان اسماء على
وزن فعلاء عند بعضهم من الوسم قلبت الواو همزة وعلى افعال عند سيبويه من السمو جمع اسم اصله سمو
وجمعه اسماء قلبت الواو همزة فعلى الاول وهو اختيار المصنف معناه آخره زائدتان وعلى الثاني معناه في آخره
حرف صحيح قبله مدة قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير اى وان كان المنادى مركبا نحو بعلبك
وحضرموت فانه حذف الاسم الاخير لان الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث في نحو قايمة فكما يحذف التاء
التانيث للترخيم فكذلك يحذف الاسم الاخير له قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد اى وان كان
المنادى غير ما ذكر اى غير ما حذف له حرفان او الاسم الاخير حذف له حرف واحد عملا بالاصل اذ الاصل
هو ان يحذف حرف واحد والزيادة بسبب عارض والعارض منتف قوله وهو في حكم الثابت على
الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو اي المحذوف من المنادي المرخم يكون في حكم الثابت على مذهب
الاكثرين وهو الاصح لان المراد بقول القايل يا حار هو يا حارث لفظا ومعنى اما معنى فلان المراد هو ذلك
المسمى واما لفظا فلان المراد هو ذلك الاسم واذا كان المحذوف في حكم الثابت ترك الباقي من
المحذوف على ما كان عليه من الحركة والسكون فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو قوله وقد يجعل اسما برأسه فيقال
يا حار ويا ثمي ويا كراه اى وقد يجعل الباقي من المنادي المرخم اسما برأسه فيقال يا حار بالضم لانه
حينئذ منادى مفرد معرفة ووجوب بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم ويقال يا ثمي لان اصله
يا ثمود لما حذف منه الدال وجعل الباقي اسما برأسه كان في آخره واو قبله ضمة قلبت الواو
ياء والضمة كسرة كما في ادل جمع دلو فان اصله ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة ويقال في ترخيم
يا كروان بعد جعل الباقي اسما برأسه يا كرا لانه لما حذف منه الالف والنون بقي كرو ووقعت الواو
متطرفة متحركة ما قبلها مفتوح فوجب قلبها الفا لما ثبت في كلامهم هذه القاعدة قوله
وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا اعلم ان العرب

الواو

استعملوا صيغة النداء اعني حرف النداء وهو يا فقط في المندوب مع تحقق الفرق بين المنادى
والمندوب لان المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب
وهو المتفجع عليه بيا او وا فيا صيغة النداء يستعمل في المندوب ايضا لمشابهة المندوب المنادى
من حيث التخصيص لان كل واحد منهما مخصوص من بين قومه ولكن المندوب اختص بوا لكونه
لفظا مع الندبة قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى اي حكم المندوب في الاعراب والبناء
حكم المنادى فكما ان المنادى اذا كان مفردا معرفة مبني على الضم فكذلك المندوب واذا كان مضافا
فهو منصوب فكذلك المندوب الا ان المندوب لا يقع نكرة ولا مشابها للمضاف وكذلك حكم توابع المندوب
مفردا او مضافا كحكم توابع المنادى مفردا او مضافا وانما كان حكمه مثل حكم المنادى في الاعراب والبناء لانه
لما اجري مجراه في صيغته اجري مجراه في احكامه من الاعراب والبناء قوله ولك زيادة الالف في اخره
اي ولك زيادة الالف لدخولها بقوم مقامه في اخر المندوب لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل
الا اذا كان المندوب مضافا او نحو موصولا الحق باخر المضاف اليه والصلة قوله فان خفت اللبس
قلت واغلامكيه وواغلامكموه اي فان خفت الالتباس بزيادة الالف لم ترد الالف بل
تزيد حرفا يجي مناسبا لحركته ومجانسا له نحو غلام مخاطبة فتقول في غلام مخاطبة واغلامكيه زيادة
الياء لانه لو زيد في اخره الالف وقيل واغلامكاه التبس بغلام رجل مخاطب فالحق به الياء المناسب
لحركته الكاف وهي الكسرة ونحو غلامهم جماعة مذكرين فانك لو الحقت باخره الالف وقلت واغلامكماه
لالتبس بغلام المثنى مخاطبين فالحقت باخره الواو التي هي مناسبة للجمع فقلت واغلامكموه قوله
ولك الهاء في الوقف اي ولك زيادة الهاء مع زيادة الالف والياء والواو فتقول وازيداه واغلامكيه
واغلامكموه لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل ولان الهاء في الوقف تزيد بيان هذه الحروف
قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه اي اعلم انه لا يندب النكرة لان المراد بالندبة بيان العذر

للمتفجع والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة وهذا ان المطلوبان لا يحصلان الا بعد ان يكون المندوب
معروفا فلا يقال وارجلاه واما قولهم وامن حفر بئر زمزماه فانما جاز لانه في قوة قولنا واعبد المطلباه
لان من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب وكونه معروفا كاف في جواز كونه مندوبا وكونه علما
ليس بشرط حتى لو كان علما غير معروف لم يجز ندبته ولو كان معروفا غير علم جاز ندبته ولهذا قال
ولا يندب الا المعروف ولم يقل ولم يندب الا العلم قوله وامتنع مثل يا زيد الطويلاه خلافا ليونس
اعلم ان الخليل ذهب الى امتناع الحاق علامة الندبة بصفة المندوب وذهب يونس الى جوازه
واستدل الخليل على مذهبه بانه لو جاز وازيد الطويلاه لجاز ليحاني زيد الطويلاه لان كل واحد منهما
غير المندوب ومنع يونس ذلك لان الاول وان لم يكن هو المندوب لكنه متعلق المندوب والثاني
ليس المندوب ولا متعلق المندوب فلم يلزم من امتناع الثاني امتناع الاول ويمكن ان يستدل
على مذهب الخليل بان المندوب قد تم والصفة ليست من جملته وانما هي اسم جيء به للتخصيص
والتوضيح فلم يلحق به علامة الندبة ولهذا اتفقا على جواز الحاق علامة الندبة بالمضاف اليه و
الصلة لان المضاف اليه مع المضاف بمنزلة كلمة واحدة وكذا الصلة مع الموصول ولهذا لم يجز الوقف
على المضاف اليه وعلى الصلة بخلاف الصفة والموصوف قوله ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس
والاشارة والمستغاث والمندوب مثل يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل ۞ اعلم انه يجوز حذف
حرف النداء عن ثلثة اشياء عن العلم نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والمضاف نحو عبد الله
افعل كذا اي يا عبد الله واي نحو ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها الرجل اما جواز حذف حرف النداء
عن العلم فلان العلم مشهور كثير استعمال ندائه فلو حذف منه حرف النداء لم يلتبس بغير المنادى
واما حذف حرف النداء عن المضاف واي فلكونهما مشابهين بالعلم في علمه ووقوعهما صفة لاي فان
كل واحد من العلم والمضاف واي لا يقع صفة لاي وحينئذ لم يجز حذف حرف النداء من الجنس والمراد من الجنس اسم

يصح ادخال اللام عليه وجعله صفة لاي نحو يا رجل لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايها
الرجل وكذلك عن الاشارة نحو يا هذا لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايها هذا ولم يجز حذف حرف
النداء عن المستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما التطويل ومد الصوت وحذف حرف النداء
مناف لهما قوله وشذ اصبح ليل واطرق كرا وافتد مخنوق كلها جوابٌ عن سؤال
مقدر وهو ان يقال ليل في قولهم اصبح ليل جنس مع انهم حذفوا عنه حرف النداء وكذا المخنوق
في افتد مخنوق وكذلك كرا في اطرق كرا مع انهم حذفوا حرف النداء عنه وانتم قلتم لا يجوز
حذف حرف النداء من الجنس وجوابه انه شاذ لا يعول ولا يقاس عليه العلم الا في اطرق
كرا شذوذين احدهما حذف حرف النداء والثاني الترخيم لان اصله كروان قوله وقد يحذف
المنادى لقيام قرينة جوازا مثل الا يا اسجدوا اي يجوز حذف المنادى اذا دل عليه قرينة
لانه مفعول به فكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه مثاله قوله تعالى الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا
قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير اي الثالث من المواضع الاربعة
التي وجب حذف عامل المفعول به فيها ان يكون العامل مفسرا بما بعده فيجب حذفه لئلا
يلزم اجتماع المفسِّر والمفسَّر قوله وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره
او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه مثل زيدا ضربته ومررت به وضربت
غلامه وحبست عليه وينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت واهنت
فلابست قوله كل اسم لانه لا بد ان يكون اسما لانه مفعول به وقوله بعده فعل احتراز عن
مثل قولنا زيد قائم فانه ليس من هذا القبيل وقوله او شبهه ليدخل فيه مثل قولنا زيدا انت
محبوس عليه فان زيدا ههنا اسم ليس بعده فعل لكن بعده شبهه وهو محبوس لان اسم

المفعول شبيه الفعل كما يجيء في موضعه وقوله مشتغل عنه بضميره احتراز عن مثل زيداً ضربت
فان زيداً اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره بل به فانه ليس مما نحن فيه لانه منصوب
بالفعل الذي بعده وقوله او متعلقه ليدخل فيه مثل قولنا زيداً ضربت غلامه فان زيداً اسم
بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره لكنه مشتغل بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام فلو لم يقل
او متعلقه لخرج عنه وهو منه وقوله لو سلط عليه احتراز عن الاسم الذي لا يصح تسلط
الفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينه وبين الفعل حرف له
صدر الكلام نحو حرف الاستفهام وما النافية مثل قولنا زيد هل ضربته فان زيداً اسم بعده
فعل مشتغل عنه بضميره لكنه لا يصح تسليطه عليه لفظا لان ما بعد الاستفهام لم يعمل فيما
قبله واحتراز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث المعنى كقوله
تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اعلم ان عبارته عن الاحترازين قاصرة وهو ظاهر لكنه لا بد من قيد يدل
على هذين الاحترازين وهو قوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه من غير المانع لفظا ومعنى
ويعلم منه انه لا يجوز نصب زيد في زيد ضاربه ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل عند البصريين
الا بعد الاعتماد على صاحبه والهمزة او حرف النفي وههنا لم يعتمل وقوله او مناسبه اي في معناه
او لازم معناه ليدخل فيه مثل زيداً مررت به او حبست عليه فان زيداً اسم بعده فعل مشتغل
عنه بضميره وليس اذا سلط عليه نصبه لكن مناسبه وهو جاوزت او لازمت لو سلط
عليه لنصبه ومثاله ما ذكره من الصور الاربع وهي قولنا زيداً ضربته وزيداً مررت به
وزيداً ضربت غلامه وزيداً حبست عليه تقدير الاول ضربت زيداً وتقدير الثاني جاوزت
زيداً وتقدير الثالث اهنت زيداً لان ضرب غلام زيد مستلزم لاهانته وتقدير
الرابع لابست او لازمت زيداً لاستلزام كونه محبوساً عليه ملازمته وملابسته له

نصبه

والحاصل انه ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدر وان امكن تقدير فعل بمعنى الفعل
المفسر قدر وان لم يمكن قدر لازم بمعنى الفعل المفسر وللقايل ان يقول يدخل فى التعريف
المذكور لما اضمر عامله خبر كان لان زيداً فى قولنا زيداً كنت اباه يصدق عليه الحد المذكور فيلزم
ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله قسم من اقسام المفعول به مع ان خبر كان ليس بمفعول به و
يمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم انه يلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله اعم من المفعول به
مع انه قسم من اقسامه لجواز كون الشيء اعم من الاخر من وجه دون وجه ولان المراد بالاسم فى قوله
كل اسم بعده فعل هو المفعول به فكانه قال كل اسم مفعول به بعده فعل الى اخره ولم تذكره اعتماداً
على فهم المتعلم لانه لما قسم المفعول به الذى يجب حذف ناصبه الى اقسامه الاربعة علم ان
كل قسم منها مفعول به فلم يحتج الى ذكره قوله ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه
او عند وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا المفاجاة ش اى ويختار رفع الاسم بعده فعل
مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة خلاف الرفع اى عند عدم قرينة النصب
التى يكون النصب معها مساويا للرفع او مختاراً او واجباً نحو زيداً ضربته فان النصب والرفع جايزان
فيه لوجود قرينة لكن الرفع اولى من النصب لان النصب مفتقر الى اضمار فعل والرفع ليس كذلك و
كذلك يختار الرفع ايضاً عند وجود قرينة النصب المختار اذا كان قرينة الرفع اقوى من قرينة
النصب المختار نحو اما مع غير الطلب نحو جاءنى زيد واما عمرو فضربته فانه لولا اما لكان
النصب هو المختار لانه على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وعلى
تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية والاول اولى للتناسب لكن مع وجود
اما كان الرفع هو المختار لان اما لا يقع الفعل بعدها الا نادراً فالرفع اولى من النصب فاذا كان كذلك
تعارض الدليلان المرجح احدهما للرفع والاخر للنصب فيترجح الرفع لاستلزام النصب الحذف

دون الرفع ق اما فال مع غير الطلب لان اما لو كان مع الطلب لكان النصب هو المختار نحو ضربت
عمرًا واما زيد فاكرمه لانه على تقدير الرفع كان الطلب خبرًا عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق
والكذب والطلب لا يحتمل الصدق والكذب وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل الذي يدل على
تقدير الفعل بعد اما وكلاهما كثير ووقوع الطلب خبر للمبتدا وكذلك الرفع مختار بعد اذا
للمفاجاة نحو جاني زيد واذا عمرًا اكرمته لان اولوية عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية تعارضها
ندرة وقوع الفعل بعد اذا للمفاجاة فيترجح الرفع لعدم استلزامه حذف الفعل قوله ويختار النصب بالعطف
على جملة فعلية للتناسب ش اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد جملة فعلية معطوف عليها
جملة اخرى نحو جاني زيد وعمرًا اكرمته لانه على تقدير النصب يلزم عطف جملة فعلية على جملة فعلية وعلى تقدير الرفع
يلزم عطف جملة اسمية على جملة فعلية والاول اولى للتناسب قوله وبعد حرف النفي حرف الاستفهام
ش اي ويختار النصب بعد حرف النفي والاستفهام مع جواز الرفع نحو ازيدًا ضربته وما زيدًا ضربته فانه
على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام داخلين على الاسم وعلى تقدير النصب كان النفي والاستفهام داخلين
على الفعل ولا شك ان دخولهما على الفعل اولى من دخولهما على الاسم لكن الرفع بعد هل الاستفهامية اضعف
من الرفع بعد الهمزة لما يذكر في باب الاستفهام وانما قال بعد حرف الاستفهام احترازًا عن اسم الاستفهام
نحو من لعدم ترتب هذا الحكم على اسم الاستفهام قوله واذا الشرطية وحيث ش اي ويجوز الرفع ويختار
النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدًا ضربته فاكرمه وبعد حيث نحو اجلس حيث زيدًا ضربته وانما كان
النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير النصب كان اذا وحيث مضافين الى الجملة الفعلية وعلى
تقدير الرفع كان مضافين الى الجملة الاسمية واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما
الى الجملة الاسمية لكون اذا في معنى الشرط احترازًا عن اذا للمفاجاة فان الرفع هو المختار بعدها
قوله وفي الامر والنهي ش اي ويجوز الرفع ويختار النصب اذا كان بعده الامر نحو زيدًا اضربه و

النهي نحو

الامر

النهي نحو لا تضربه لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع
والنهي خبراً اعني المبتدا وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر والنهي لا يحتملان
الصدق والكذب وانما جاز على تاويل بعيد وهو ان يقال ان تقديره زيد مقول فيه اضربه او لا
تضربه وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد قوله وعند خوف
لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شيء خلقناه بقدر اي ويجوز الرفع ويختار النصب
عند خوف لبس المفسر بالصفة لانه على تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر صفة فلا يفيد معنى
هو مقصود وعلى تقدير النصب لا يفيد الا معنى مقصوداً كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر
فان معنى الاية خلقنا كل شيء بقدر فاذا نصب كل شيء كان تقديره انا خلقنا كل شيء
بقدر فلم يفد ~~الجملة~~ مركبة الا معنى مقصوداً من الاية واذا رفع كل شيء احتمل
ان يكون كل شيء مبتدا وخلقناه بقدر جملة مركبة من الفعل والفاعل والمفعول والجار
والمجرور في محل الرفع بانها خبر كل شيء وحينئذ يفيد معنى مقصوداً من الاية واحتمال ان يكون
كل شيء مبتدا وخلقناه في محل الجر بانه صفة لشيء وبقدر اعني الجار والمجرور في محل الرفع
لانه خبر كل شيء واراد بلبس المفسر بالصفة هذا الاحتمال وحينئذ لم يفد معنى مقصوداً من الاية
لان معناه حينئذ ان كل ما هو مخلوق فهو بقدر ولا يلزم منه ان يكون جميع الاشياء مخلوقاً بقدر
والمقصود من الاية هو الثاني دون الاول كما ذكرنا واذا كان النصب منصوصاً فيما هو المطلوب
من الاية والرفع غير منصوص فيه بل محتملاً له ولغيره كان النصب اولى بالضرورة قوله ويستوي
الامران في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي ويستوي الرفع والنصب في المعطوف على جملة
ذات وجهين اسمية وفعلية مثل زيد قام وعمرو اكرمته فان الجملة الاولى ذات وجهين
احدهما كونها جملة اسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدا والخبر والثاني كونها جملة فعلية
وهي الجملة الصغرى اعني الفعل والفاعل وهو قام مع فاعله فرفع عمرو على تقدير عطف الجملة
الاسمية على الجملة الاسمية وهي الكبرى ونصب عمرو على تقدير عطف الجملة الفعلية على الجملة

الفعلية فى الجملة الصغرى فان رجح النصب لقرب المعطوف عليه رجح الرفع لعدم
العامل فيتعارضان لكن هذا المتاخير يستقيم الا مع تقدير في داره او عنده اذ يجوز ذلك
لوجوب ان يتحقق للمعطوف ما يجب ويمتنع للمعطوف عليه قوله ويجب النصب بعد
حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدًا ضربته ضربك والا زيدًا ضربته ه اى ويجب
النصب بعد حرف الشرط نحو ان زيدًا ضربته ضربك وبعد حرف التحضيض نحو الا زيدًا ضربته
وهلا زيدًا ضربته لان حروف الشرط والتحضيض واجبة الدخول على الفعل لفظًا او تقديرًا
كما يجى وههنا لما لم يكن داخلة لفظًا وجب ان تقدير الفعل بعدها ولا يقدر الفعل الا من جنس
المفسر وهو الذى بعد الاسم وذلك الفعل ناصب فوجب النصب اعلم ان المراد بحرف الشرط
ان ولو دون اما لانه لا يجب له دخول الفعل قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع ه اى ليس
قولنا زيد ذهب به من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان الشريطة ان الفعل لو سلط
الفعل او مناسبه عليه لنصبه وههنا ليس كذلك لان ذهب لو سلط على زيد لم
لم ينصبه ولا مناسبه لان مناسب ذهب به اذهب وهو لم يقتض النصب فالرفع لازم
حينئذ على الابتداء والجملة التى بعده خبره قوله وكذلك كل شىء فعلوه فى الزبر ه
اى وكذلك قوله تعالى وكل شىء فعلوه فى الزبر ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير
وان كان منه ظاهرًا لانه لا يصح تسليط الفعل عليه لانه لو صح لكان تقديره فعلوا كل
شىء فى الزبر وهو باطل وذلك لان الجار والمجرور وهو فى الزبر اما صفة لشىء او متعلق
بفعلوا او كل واحد منهما باطل اما الاول فلانهم ما فعلوا كل شىء مسطور فى الزبر من
الاوامر والنواهى والثانى كذلك لانهم ما فعلوا فى الزبر شيئًا فالرفع لازم فكل شىء مبتدأ
وفعلوه اعنى الفعل والفاعل والمفعول فى محل الجر لانه صفة لشىء والجار والمجرور فى
محل الرفع بانه خبر المبتدا تقديره كل شىء مفعول له ثابت فى الزبر قوله وتحو الزانية و

يجوز النصب [illegible] عطفًا على الجملة الصغرى [illegible] مشغلة عن [illegible]
[illegible] الى الحمله [illegible] عليه [illegible]
ذلك [illegible] فى داره او عنده [illegible]

والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند
سيبويه ح اعلم ان ظاهر هذه الاية انها من هذا الباب لان الاسم بعد فعل مذكور مع الطلب
لكن القراء السبعة اتفقوا على الرفع فالمراد منها غير الظاهر فالمبرد ذهب الى ان الزانية
مبتدا والزاني عطف عليه وقوله تعالى فاجلدوا خبر المبتدا وانما دخل الفاء على خبر المبتدا لان [لانه]
واللام في الزانية والزاني بمعنى التي والذي فتقديره التي زنت والذي زنى وثبت
قبل ان المبتدا اذا كان موصولا صلته فعل او ظرف جاز دخول الفاء على خبره فجاز دخول الفاء
على الخبر فههنا كذلك ووقوع الامر خبر المبتدا على تاويل فتقول فيه اجلدوا كل واحد منهما و[لم يكن]
من هذا الباب لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله وذهب سيبويه الى ان الزانية
مبتدا على تقدير حذف المضاف وخبره محذوف وهو فيما يتلى عليكم وتقديره حكم الزانية
والزاني فيما يتلى عليكم فهذه جملة وقوله فاجلدوا كل واحد منهما جملة ثانية بيان للجملة
الاولى وح لم يكن من هذا الباب لان قوله فاجلدوا لا تعلق له بالزانية من حيث العمل
فيه لكونه جملة اخرى قوله والا فالمختار النصب ح اى ان لم يكن المراد غير الظاهر كما
ذكره المبرد وسيبويه كان المختار النصب كما في القراءة لانه من باب ما اضمر عامله على
شريطة التفسير ومعه اقوى قرينة النصب المختار وهو الطلب اعني الامر كما مر قوله
الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا مثل
اياك والاسد اياك وان يحذف والطريق الطريق وتقول اياك من الاسد ومن ان
تحذف واياك ان يحذف بتقدير من ولا تقول قوله اياك الاسد لامتناع تقدير من
اعلم ان الباب الرابع من جملة الابواب الاربعة التي يجب حذف عامل المفعول [به] فيها
التحذير والتحذير معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكررا
فقول معمول متناول لغير التحذير نحو زيدا في جواب من يقول من اضرب وقوله بتقدير اتق [يخرج]

عنه مثله فان زيدًا في المثال المذكور وان كان معمولاً لكنه ليس بمعمول بتقدير اتق بل هو
معمولٌ بتقدير اضرب وقوله تحذيرًا مما بعده احتراز عن مثل زيدًا في جواب من يقول من القى
فانه معمول بتقدير اتق لكن لا تحذيرًا مما بعده فانه ليس من هذا القبيل لجواز ذكر فعله وقوله
او ذكر المحذر منه مكررًا ليدخل فيه مثل قولنا الطريق الطريق فانه وان لم يكن معمولا بتقدير
اتق تحذيرًا مما بعده لكنه معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكررٌ وقوله اذ ذكر معطوف على فعل
ناصب للتحذير التقديره وهو معمول بتقدير اتق حذر تحذيرًا مما بعده او ذكر تحذيرا مما بعده
فتحذيرًا على التقدير الاول مفعول مطلق وعلى التقدير الثاني مفعول له وانما وجب حذف
الفعل العامل فيه لعدم الفرصة بتلفظ الفعل ووجود القرينة الدالة عليه ومثاله اياك
والاسد اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد والاسد ان يتعرض لنفسك فحذف اتق
لما ذكرنا فاستغني عن النفس لعدم موجب الاتيان به وهو كراهة الجمع بين ضميري الفاعل
والمفعول لشيء واحد ثم عدل عن الضمير المتصل الى الضمير المنفصل للضرورة فقيل اياك والاسد
وكذلك قولهم اياك وان تحذف اي اتق نفسك ان تتعرض للحذف ان يتعرض لنفسك والحذف
هو ضرب الارنب بالعصا ولك فيه عبارة اخرى وهي اياك من الاسد واياك من ان تحذف ولك فيه
عبارة اخرى وهي اياك ان تحذف اي من ان تحذف لجواز حذف من وسائر حروف الجر عن ان وان لطلب
الخفة لطولهما بالصلة ولا يجوز ان يقال اياك الاسد لانه لو جاز لكان اما بتقدير اياك و
الاسد او بتقدير اياك من الاسد والاول غير جائز لامتناع حذف حرف العطف والثاني
كذلك غير جائز لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء الصريحة الا في المواضع التي حذفها العرب
فيها الا ترى انك تقول اخذت من زيد درهمًا ولا يقول اخذت زيدًا درهمًا وتقول في
اخترت من الرجال زيدًا وكذلك اخترت موسى قومه سبعين رجلا واستغفر الله ذنبًا وما
نحن فيه ليس مما حذفت العرب حرف الجر منه قوله المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور اي المفعول فيه

المراد بالفعل الحدث اللغوي لانه مذكور فيه قطعاً ضمناً الفعل الاصطلاحي

اسم ما فعل فيه فعل مذكور لفظاً او تقديراً فقوله ما فعل به شيئاً دل لمثل قولنا يوم الجمعة طيب
فان يوم الجمعة فعل فيه فعل وبقوله مذكور خرج عنه مثله لانه وان فعل فيه فعل لكنه ما فعل
فيه فعل مذكور لعدم الفعل ههنا لفظاً وتقديراً لا يقال لانه منقوض بيوم الجمعة في قولنا يوم
الجمعة صمته لصدق الحد عليه مع انه ليس مفعول فيه لكونه مبتدأ لما ذكروا في تعريف المفعول
به قوله من زمان او مكان اشارة الى اقسام المفعول فيه والزمان هو اليوم والليلة واجزاء
وما او ما يتركب منهما والمكان ما يشغله الجسم قوله وشرط نصبه تقدير في اي وشرط نصب
المفعول فيه ان لا يكون في ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة امتنع نصبه والا لازم كونه معرباً
باعرابين مختلفين لفظاً في حالة واحدة وان يكون مقدرة لانها لو لم تكن مقدرة لكان
اسماً صريحاً ولم يكن مفعولاً فيه قوله وظرف الزمان كلها تقبل ذلك اي وظرف الزمان
معيناً كان او مبهما فانه تقبل النصب بتقدير في لدلالة الفعل عليهما كدلالته على المصدر كما
ينصب المصدر معرفة كان او نكرة ينصب ظرف الزمان مبهماً كان او معيناً قوله وظرف المكان
ان كان مبهماً قبل والا فلا تقبل اي ان كان ظرف المكان مبهماً قبل النصب بتقدير في نحو
جلست خلف المسجد وان لم يكن مبهماً بل كان معيناً لم يقبل النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل
عليه وبيان ذلك ان الفعل كضرب مثلاً يدل على الزمان المعين للمعين ولم يدل على المكان
المعين نحو المسجد والدار والسوق ويدل على المكان المبهم لان الضرب مستلزم لمكان من الامكنة
ولما كان كذلك قبل كل الظروف الزمان النصب بتقدير في ولم تقبل ظروف المكان النصب
بتقدير في الا ما كان مبهماً قوله وفسر المبهم بالجهات الست لما كان ظرف المكان
المبهم قابلاً للنصب بتقدير في والمعين غير قابل له وجب تفسيره فقال المكان المبهم هو
الجهات الست وهي الخلف والقدام والفوق والتحت واليمين والشمال وما في معناها
قوله وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما اي وحمل على المكان المبهم عند ولدى وشبههما نحو

دون ومع كونها متشابهة للجهات الست من حيث الابهام الا ترى انك اذا قلت جلست
خلف المسجد فانه مبهم يتناول ما كان خلف المسجد الى انقطاع الارض فكذلك اذا قلت
جلست عندك يتناول جميع الامكنة التي حواليك قوله ولفظ مكان لكثرته ٥
اى وحمل على المكان المبهم لفظ مكان في قولك جلست مكانك مع كونه معينا لكثرة
استعماله او لانه مبهم كالجهات لكثرة الامكنة اعلم ان الامكنة المبهم غير الجهات
الست كثيرة فالاولى ان يقال في تعريف المبهم انه مكان له اسم تسميته به بسبب
امر غير داخل في مسماه كالخلف فان تسمية ذلك المكان بالخلف انما هي بسبب كون
الخلف في جهته وهو غير داخل في مسماه والمكان المعين مكان له اسم تسميته به بسبب
امر داخل مسماه كالدار فان تسميته بها بسبب الحائط والسقف وغيرها و
كلها داخلة في مسماها قوله وما بعد دخلت على الاصح ٥ اى وحمل على المكان المبهم
الامكنة المعينة ما بعد دخلت في قولك دخلت الدار على المذهب الاصح لكثرة الاستعمال
وانما قال على الاصح لان في دخلت خلافا قال بعضهم انه متعد ما بعده حينئذ مفعول به
ولا يكون من هذا القبيل والاصح وهو مختار المص انه غير متعد لان مصدره فعول وهو من
المصادر اللازمة كالقعود والجلوس والهبوط غالبا ولان نظيره وهو غبرت غبورا
ونقيضه وهو خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك قياسا عليهما قوله وينصب
بعامل مضمر ٥ اى وينصب المفعول فيه بعامل مضمر نحو يوم الجمعة لمن قال متى اصوم
اى صم يوم الجمعة قوله وعلى شريطة التفسير ٥ اى وينصب المفعول فيه على شريطة
التفسير كما في المفعول به بتفاصيله يعني يجوز النصب ويختار الرفع في نحو
يوم الجمعة صمته ويجوز الرفع ويختار النصب في مثل ما يوم الجمعة صمته واليوم الجمعة
لوقوعه بعد النفي
صمته ويوم الجمعة صمه او لا تصمه وصمت يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه واذا
لوقوعه قبل الجملة الانشائية فيهما ١٢ للعطف على الجملة الفعلية
على الجملة الفعلية ١٢

يوم الجمعة سافرت فيه ويجوز صمته ويتساوي الامران في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم السبت
سافرت فيه ويجب النصب في نحو ان يوم الجمعة صامه زيد صمت وهلا يوم الجمعة صمته
لوقوعه بعد حرف الشرط لوقوعه بعد حرف التحضيض
قوله المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربت تاديبا وقعدت جبنا اه قوله ما فعل
لاجله فعل يتناول لغيره هو نحو اعجبني التاديب وكرهت التاديب لانه فعل لاجله فعل وهو الضرب
والشتم وغيرهما ولما قال مذكور خرج عنه مثاله لانه لم يفعل لاجله فعل مذكور مثاله ضربته
تاديبا له والتاديب فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب وكذلك قوله قعدت جبنا فالجبن
فعل لاجله فعل مذكور وهو القعود والمراد بالفعل المذكور ههنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي
فان المصدر مذكور ضمنا ههنا فالمفعول له علة غائية للفعل في الذهن اي سبب عامل للفاعل
على الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول له في الخارج نحو ضربته تاديبا له وقد لا يكون نحو قعدت
عن الحرب جبنا فان القعود ليس سببا للجبن في الخارج ولهذا اورد مثالين قوله خلافا للزجاج
فانه عنده مصدر اي التاديب والجبن في المثالين المذكورين مفعول له خلافا للزجاج فان
التاديب عند الزجاج في قولنا ضربته تاديبا له مصدر من غير لفظ الفعل فكانه قال ضربته ضربا
او ادبته تاديبا وهو ضعيف لان المفهوم منه عند العرب العلية وعلى ما ذكره الزجاج لم
يفهم منه العلة قوله وشرط نصبه تقدير اللام اي وشرط نصب المفعول له ان يكون
اللام مقدرة غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا فلم يمكن نصبه مع الجر ولو
لم يكن مقدرة لم يفهم منه العلية التي هي شرط المفعول له قوله وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل
الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود اي وانما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند حصول شرطين
احدهما ان يكون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل اي يكون فعلا لفاعل فعل علل هذا الفعل به
فكما كان الضرب في المثال المذكور فعلا للمتكلم كذلك التاديب فعلا للمتكلم لا يقال انه
منقوض بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا مفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل
المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف والطمع لانا نقول لا نسلم انه مفعول له بل انه حال عن مفعول يريكم

سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير حذف المضاف اي ارادة خوفكم وطمعكم او لكون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع والثاني ان يكون المفعول له مقارناً للفعل في

الوجود وذلك بان يكون التاديب مقارناً للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف

اللام مثلا لو لم يكن فعلا للفاعل الفعل المعلل لم يجز حذف اللام سواء لم يكن فعلاً نحو جئتك

للتمني او كان فعلا لكن لغيره نحو جئتك لاكرامك الزائر ولم يكن مقارناً للفعل في الوجود

نحو جئتك اليوم لاكرامي لك امس او لم يكن فعلاً لفاعل الفعل المعلل ولم يكن مقارناً للفعل

في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامك لي الصيام لم يجز حذف اللام وانما اشترط في جواز حذف

اللام الشرطين المذكورين لمشابهة المصدر الذي من لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما

فعلاً للفاعل ومقارناً له في الوجود فلما شابه المصدر تعدى الفعل اليه من غير اللام كما

يتعدى الى المصدر ولانه اذا علم حصول هذين الشرطين علم انه علة حاصلة للفاعل على

الفعل فلم يحتج الى اللام ويعلم من قوله يجوز انه اذا لم يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام و

يعلم من قوله يجوز انه يجوز اثبات اللام مع حصول الشرطين لكن ينبغي ان يعلم ان اثبات

اللام مع التنكير ضعيف وقيل غير جائز لانه مح لتشبيه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه

نكرة كالحال والتمييز ولقائل ان يقول ان الامر الاول ليس بشرط فان الجبن في المثال المذكور

منصوب مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه لا اختيار له فيه وجوابه انا لا نسلم

ذلك لان الجبن فعل واثر لنفسه ومزاجه ولا يلزم من عدم اختيار فاعله ان لا يكون

فعلا له لان الفعل قسمان اختياري وطبيعي فان الثاني متحقق ههنا قوله والمفعول معه مذكور

بعد الواو للمصاحبة معمول فعل لفظاً او معنىً ه قوله مذكور بعد الواو احتراز به عن المذكور

بعد الفاء وغيره نحو جاءني زيدٌ فعمروٌ وقوله للمصاحبة معمول فعل احتراز به عما لا يكون

معمول فعل نحو زيدٌ وعمروٌ اخوان او يكون معمول فعل لكن لا للمصاحبة نحو جاءني زيد وعمرو

قبله او بعده ولا ينتقض الحد المذكور بمثل قولنا جاءني زيدٌ وعمروٌ معه مع ان عمرواً ليس بمفعول

معه لان المراد بالمصاحبة اى المصاحبة الحاصلة من الواو ويدل عليه تقييد
الواو بالمصاحبة وههنا ليست الواو للمصاحبة والا لكان ذكر معه مكررا قوله لفظا او معنى
تفصيل للفعل الناصب للمفعول معه قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان
مثل جئت انا وزيدا وزيد وان لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا وان كان
معنى وجاز العطف تعين العطف مثل ما لزيد وعمرو والا تعين النصب مثل ما لك وزيدا و
ما شانك وعمرا لان المعنى ما تصنع ح اعلم ان العامل للمفعول معه لا يخلو من ان يكون
فعلا لفظا او فعلا تقديرا والمراد بالفعل لفظا الفعل واسماء الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة ونحوها والمراد بالفعل تقديرا غير ما ذكرنا مما يستنبط منه معنى الفعل فان كان
الفعل لفظا فلا يخلو من ان يجوز العطف ولا يجوز فان جاز العطف جاز الوجهان العطف
والنصب على ان يكون مفعولا معه نحو جئت انا وزيد وزيدا بالرفع والنصب وانما جاز
العطف ههنا لتاكيد الضمير المتصل بالمنفصل وفيه نظر لانه يشكل بمثل جاز العطف
ضربت زيدا وعمرا فانه جاز العطف مع انه لم يجز غيره لا يقال يريد بالجواز جواز العطف
وعدمه وههنا يجب العطف لانا نقول الجواز عم من ذلك والذى يدل عليه قوله عقيب ذلك
وان كان الفعل معنى وجاز العطف تعين العطف فانه اطلق الجواز على العطف مع انه واجب
وفيه نظر من وجه اخر وهو انه لا يلزم من جواز العطف جواز الوجهين وانما يجوز النصب ان لو ارى
بالواو المصاحبة وهو ممنوع وجوابه الاخبران الترديد في عامل المذكور بعد الواو التى
للمصاحبة وح لا تشك انه يجوز فيه الوجهان فان قيل انما حد المفعول معه لينصب اذا علم
فكيف جاز فيه غير النصب والجواب الذى ذكره فى المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه
لا يمكن ههنا لانه انما حد كل واحد منها بعد ان علم ان قسما منه يرفع وهو الذى يقام
مقام الفاعل قلنا انما جاز فيه غير النصب تنبيها انه ههنا كما يأتى فى غيره فيما ذكر

الحد فلولا بيانه ههنا جرينا ان جميع اقسامه منصوب لكن يلزم مما ذكره ثم ومن [illegible]

في الكتاب ان عمرا في قولنا قام زيد وعمرو وما لزيد وعمرو مفعول معه لكن في جواز اطلاق هذا

الاسم عليه نظر وان لم يجز العطف تعين النصب بان يكون مفعولا معه نحو جئت

وزيدا وانما لم يجز العطف ههنا لامتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد

ولا فصل كما يجيء في بابه وان كان العامل فعلا تقديرا فلا يخلو اما ان يجوز العطف ولا يجوز فان

جاز العطف تعين العطف لضعف العامل نحو ما لزيد وعمرو وان لم يجز العطف تعين

النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا وانما امتنع العطف لانه يمتنع العطف على

الضمير المجرور الا باعادة الجار ولم يعد الجار ههنا واذا امتنع العطف تعين النصب بانه

مفعول معه بالفعل معنى لان التقدير ما تصنع وعمرا وانما اورد مثالين ليعلم ان معنى الفعل

موجود مع الاستفهام والجار والمجرور ومع الاستفهام والاسم قوله الحال ما يبين هيئة

الفاعل او المفعول به اي الحال ما يبين هيئة الفاعل نحو جاءني زيد راكبا وهيئة

المفعول به نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه او هيئة الفاعل والمفعول معا نحو لقيت

زيدا راكبين فخرج بالهيئة سواء كان مبينا للذات كالتمييز او لم يكن وخرج باضافته

الهيئة الى الفاعل والمفعول به النعت نحو جاءني زيد الراكب ورايت زيدا الراكب مبين

هيئة زيد لا بالنظر الى كونه فاعلا او مفعولا به ونحو القهقرى في رجع القهقرى فانه

لا يبين هيئة الفاعل ولا المفعول به وانما قيد المفعول بقوله به لان الحال

لا يقع بيانا لسائر المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة الى المفعول به ولا يشكل الحد

بمثل جئتك انا وزيدا راكبين مع ان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لان مجيء الحال عنه من حيث

انه فاعل معنى لا لانه مفعول معه وانما قال ما يبين ولم يقل اسم يبين لان الحال قد يكون

جملة والجملة لا تكون اسما قوله لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا

الحال

مبين [illegible] الهيئة

قائماً اي الفاعل الذي يكون الحال حالاً عنه فاعل لفظاً وفاعل معنى وكذلك المفعول
الذي يكون الحال حالاً عنه مفعولاً لفظاً ومفعولاً معنى مثال الفاعل لفظاً والمفعول لفظاً
نحو ضربت زيداً قائماً فان قائماً يحتمل ان يكون حالاً من التاء في ضربت وهو فاعل لفظاً و
يحتمل ان يكون حالاً من زيد وزيد مفعول لفظاً ومثال الفاعل معنى نحو زيد في الدار قائماً فان
قائماً حال من زيد وهو ليس بفاعل لفظاً لانه مسند اليه لكنه فاعل معنى لانه فاعل حصل وحاصل
الذي هو محذوف من حيث المعنى ومثال المفعول معنى قوله هذا زيد قائماً فقائماً حال من زيد وهو
مفعول معنى تقديره انبّه عليه او اشير اليه قائماً ومنه قوله تعالى هذا بعلي شيخاً فشيخاً
حال من بعلي وهو مفعول معنى وتقديره انبّه على بعلي او اشير الى بعلي شيخاً وللقائل
ان يقول المثالان الاخيران غير مطابقين للمقصود لان زيداً ليس بذي الحال والا لزم
اختلاف العامل في الحال وصاحبها لان العامل في زيد هو الابتداء وفي الحال معنى الفعل
الذي هو في الدار في المثال الاول ومعنى التنبيه او الاشارة في المثال الثاني وهو غير جائز
في كلامهم واذا كان كذلك كان ذو الحال في المثال الاول الضمير المستكن في الظرف
وفي المثال الثاني الضمير الذي في اشير اليه او انبه عليه ويمكن ان يجاب عنه بان
اطلاق ذي الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشيء باسم العائد اليه وانما اطلق
ذو الحال عليه لكون الضمير العائد غير ملفوظ فاطلق عليه لكونه اياه في المعنى قوله
وعاملها الفعل او شبهه او معناه اي وعامل الحال اما فعل نحو ضربت زيداً
قائماً واما شبه فعل وهو الصفات المشتقة من الفعل والمصادر واسماء الافعال
نحو زيد ضارب عمراً قائماً واما معنى فعل وهو الذي استنبط عنه معنى الفعل كحرف
التنبيه واسماء الاشارة والظروف والحرف للتمني والترجي وغير ذلك نحو زيد
في الدار قائماً وهذا زيد قائماً قوله وشرطها ان تكون نكرة اي وشرط الحال ان يكون

نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها قوله وصاحبها معرفة غالبًا اى وصاحب الحال يكون

معرفة غالبًا لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة وانما قال غالبًا لجواز وقوع

صاحب الحال نكرة كما يجي اعلم ان صاحبها مرفوع وليس بمجرور لعطفه على الهاء في شرطها

لان يكون صاحب الحال معرفة ليس بشرط قوله وارسلها العراك ومررت به وحده ونحو

مناوله هذا جواب عن سوال مقدر تقديره وهو ان يقال ان انتم فلم شرط الحال

ان يكون نكرة والعراك من قولهم ارسلها العراك حال مع كونها معرفة وكذلك وحده حال

مع كونه معرفة وجوابه ان تقول لما دل الدليل على عدم جواز وقوع الحال معرفة احتاج هذا

الى تاويل وتاويله ان العراك مصدر عن حال محذوف تقديره ارسل الجمال تعترك العراك

ومررت به منفردًا وحده فلما حذف الفعل قيل ان العراك وحده حال على سبيل المجاز تسمية

للمعمول باسم العامل او تقول انه مصدر واقع موقع الحال النكرة اى ارسلها معتركة

ومررت به منفردًا قوله وان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اى وان كان صاحب الحال

نكرة وجب تقديم الحال على صاحبها نحو جاني راكبًا رجل وانما وجب تقديم الحال على صاحبها

اذا كان نكرة لانه لو اخر لالتبس بالصفة في مثل قولك ضربت رجلًا مجردًا عن ثيابه فقدم

في ساير المواضع وان لم يلتبس لاطراد الباب قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف

الظرف اى ولا تتقدم الحال على العامل المعنوي فلا يقال زيد قائمًا في الدار لضعف

العامل بخلاف الظرف اى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي فلا يقال زيد قائمًا

في الدار لضعف العامل المعنوي بخلاف الظرف اى يجوز تقديمه على العامل المعنوي

نحو قولهم اكل يوم لك ثوب فثوب مبتدا ولك الجار والمجرور في محل الرفع بانه

خبره واكل يوم منصوب على الظرف والعامل فيه معنى الفعل وهو لك وانما جاز تقديم الظرف

على العامل المعنوي لجواز الاتساع في الظروف بما لم يتسع في غيرها وانما احتاج الى ذكر

جواز تقديم الظرف على العامل المعنوي لوجود مناسبة بين الحال والظرف لدلالة
الحال على الزمان كالظرف ولكونهما فضلة في الكلام مع اختلافهما في هذا الحكم ولعلم منه
جواز تقديم على الحال على العامل الفعل او شبهه لكن اذا لم يكن مانع اما اذا كان فلا
يتقدم عليه اما الفعل فبان دخل عليه ان او ما المصدرية وان واما متشابهه فبان
كان مصدرا او شبه الفاعل والمفعول المعرفين بلام التعريف او الصفة المشبهة لانها
بمنزلة الموصولات فلا يتقدم ما في حيزها عليها ولضعف الصفة المشبهة في العمل هذا
اذا كان بالواو فلا يتقدم على العامل فلا كان او بعده مراعاة لبابه الاول وهو العطف كما لا وهي
في المفعول معه قوله ولا على المجرور في الاصح اي ولا يتقدم الحال على صاحب الحال المجرور
على المذهب الاصح فلا يقال مر زيد راكبة بهند لان الحال تابع لصاحب الحال والتابع
والتابع لا يقع الا حيث يصح وقوع المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك الحال لا يتقدم
عليه وانما قال على الاصح لان الكوفيين جوزوا تقديم الحال على ذي الحال المجرور وتمسكوا بقول
الشاعر اذا المرء اعيته السيادة ناشيا فمطلبها كهلا عليه شديد قوله وكل ما دل
على هيئته صح ان يقع حالا مثل هذا البسر اطيب منه رطبا اي كل ما دل على هيئته وصفته
جاز وقوعه حالا سواء كان مشتقا او لم يكن نحو هذا البسر اطيب منه رطبا اي هذا حال كونه
بسرا اطيب منه حال كونه رطبا فالبسر والرطب حالان مع انهما ليسا مشتقين لكونهما دالين على
الهيئة والصفة والعامل في رطبا هو اطيب بالاتفاق وفي بسرا اختلاف فقال ابو
علي الفارسي هو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه لا اسم التفضيل لضعف العامل في هذا واسم التفضيل
وامتناع تقديم معمول التفضيل على لضعفه في العمل وقال صاحب الكتاب هو اطيب وجوز
عمل افعل التفضيل فيما قبله لجواز قولهم تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا مع ان العامل
في بسرا هو اسم التفضيل بالاتفاق قوله ويكون جملة خبرية اي ويكون الحال جملة خبرية

اطيب

كما يكون مفرداً لان الحال خبر عن ذي الحال بالحقيقة فكما ان الاخبار على الشيء بالمفرد يجوز
فكذا بالجملة يجوز وانما قال جملة خبرية اي محتملة الصدق والكذب لان الحال خبر
فيجب ان يكون محتملة الصدق والكذب ولا بد ان يكون في هذه الجملة رابطة تربطها
الى صاحبها وهي الضمير او الواو قوله فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف
والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما اي الجملة التي
يقع حالاً اما ان يكون اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعاً مثبتاً
او مضارعاً منفياً او ماضياً مثبتاً او ماضياً منفياً فهذه خمس جمل فالاولى اعني الاسمية
بالواو والضمير نحو جاءني زيد وغلامه راكب فغلامه راكب جملة اسمية حال مع الواو والضمير
او بالواو وحده نحو جئتك والشمس طالعة او بالضمير وحده على ضعف بعدم العلم في اول
الامر بكونها حالاً بخلاف الاوليين لوجود الواو في اولهما نحو كلمته فوه الى في فقولنا فوه
الى في حال مع الضمير وحده والثانية وهي ان يكون فعلها مضارعاً مثبتاً بالضمير وحده
لمشابهته اسم الفاعل وامتناع الواو في اسم الفاعل نحو جاءني زيد يركب فيركب
مع الفاعل جملة حالية مع الضمير وحده وهو مستكن في يركب واما الباقية وهي التي فعلها
مضارع منفي او ماض مثبت او منفي فبالواو والضمير نحو جاءني زيد وما يركب وجاءني
زيد وقد ركب وجاءني زيد وما ركب او بالواو وحده نحو جاءني زيد وما تطلع الشمس
وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس او بالضمير وحده نحو جاءني زيد ما يركب وجاءني زيد
ما ركب وجاءني زيد قد ركب قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اي
لا بد من قد ظاهرة او مقدرة اذا وقع الفعل الماضي حالاً وذلك لان الماضي يدل
على الانقضاء والحال يدل على عدم الانقضاء فلا بد من قد لتقرب الماضي الى الحال ومثال
قد الظاهرة جاءني زيد قد ركب ومثال المقدرة قوله تعالى او جاؤوكم حصرت صدورهم

٨٠

اي قد حصرت صدورهم وانما قيدنا الماضي بالمثبت لانه لو كان منفياً لم يجب قد ظاهرة و
لا مقدرة لعدم الاحتياج اليها لانه اذا نفي الفعل الماضي استمر ذلك النفي الى الحال
بحكم الاستصحاب فلم يحتج الى قد بخلاف الثبوت فانه يحتاج في استمراره الى علة
ومنفي قوله ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشداً مهدياً اي ويجوز حذف عامل
الحال اذا دل عليه قرينة كما جاز حذف عوامل ساير الاشياء ومثاله قولك للمسافر راشداً
مهدياً قوله ويجب في المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفاً اي احقه اي ويجب حذف العامل في
الحال المؤكدة والحال المؤكدة هي التي لا يتنقل ذو الحال عنها ما دام موجوداً غالباً والمنتقلة
بخلاف ذلك فمثال الاول زيد ابوك عطوفاً فان الاب لا ينتقل عن العطف ما دام موجوداً
غالباً وانما يجب حذف عامله لان الاب ينبئ بالعطف وبابتات العطف له فاستغني
عن التصريح بالعامل الذي هو ابتته او احقه او تثبت او حق محذوف عاملها ولم يتحمل
فهذه الحال حال من المفعول او من الفاعل قوله وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية
اي وشرط هذه الحال ان يكون تاكيداً او مقررة وتابعة لمضمون جملة اسمية لانها
لو كانت تاكيداً او مقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها واجب الحذف لكنه يجب حذفه
قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة اعلم ان التمييز هو
الاسم النكرة الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فقوله ما
يرفع الابهام احترز به عما لم يرفع الابهام فانه لا يكون تمييزاً او قوله المستقر احترز به عما
يرفع الابهام الغير المستقر كالصفة نحو رايت عيناً جاريةً فان الجارية يرفع الابهام
عن العين لكن ذلك الابهام غير مستقر في العين لان العين في الاصل لم توضع مبهمة
بل حصل الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب وقوله عن ذات احترز عما يرفع
الابهام المستقر عن الصفة نحو الحال كقولنا جاءني زيد راكباً فان راكباً يرفع الابهام المستقر

اي اذهب بالسلا

عن صفة وهيئة لا عن الذات لان زيدًا لا ابهام فيه بل في صفة المجيء وقوله مذكورة
او مقدرة تفصيل لتلك الذات ولا يرد عليه النقض بصفات الاسماء المبهمة نحو
مررت بهذا الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب كون التمييز نكرة قوله فالاول عن مفرد
مقدار غالبًا اما في عدد نحو عشرون درهمًا وسيأتي واما في غيره نحو رطل زيتًا وقفيز
ان برًّا وعلى التمرة مثلها زبدًا اي التمييز الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات
مذكورة هو التمييز عن المفرد والمراد بالمفرد ههنا ما يرفع الابهام عن نفسه سواء
تم بالتنوين او بالنون او بالاضافة وهو ههنا مقابل النسبة وذلك المفرد اما مقدار
او غير مقدار والمفرد هو الغالب اما في عدد نحو عشرين درهمًا وخمسة عشر درهمًا وسيأتي
غير الاعداد في باب العدد واما في غير العدد اما ممسوح نحو ما في السماء قدر راحة سحابًا
واما موزون نحو رطل زيتًا ومنوان سمنًا واما ما يحتمل لهما نحو على التمرة مثلها زبدًا و
اما مكيل نحو قفيزان برًّا قوله فيفرد ان كان جنسًا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره اي
اي يفرد التمييز حال التثنية والجمع ان كان التمييز جنسًا والمراد بالجنس ما يطلق اسمه
على القليل والكثير نحو الزيت والماء والخل وغير ذلك تقول عندي رطل زيتًا ورطلان
زيتًا وارطال زيتًا وانما يفرد لعدم احتياجه الى التثنية والجمع لوقوع الجنس على القليل
القليل والكثير الا ان يقصد الانواع المختلفة فيطابق التمييز ما قصد لعدم دلالته
عليها ح فتقول عندي رطل زيتًا ورطلان زيتين وارطال زيوتًا وان لم يكن جنسًا يجمع
ان كان المراد بالتمييز جمعًا فيقال عندي قنطار اثوابًا وعندي بيت كتبًا وكذلك اذا قصد
التثنية يثنى قوله ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا
اي ان كان الاسم المفرد الذي يميز تم بالتنوين او نون التثنية جازت اضافة ذلك للاسم
الى ذلك التمييز وجاز ترك اضافته اليه تقول رطل زيت رطل زيتًا وقفيز ا برخفيز ان

جرًا بالاضافة وترك الاضافة وكذا اذا تم بنون الجمع نحو الاكرمين اعمالًا وان لم يتم بالتنوين
ونون التثنية ونون الجمع بل يتم بشئ اخر لم يجز الاضافة وذلك الشئ اما شبيه
نون الجمع نحو عشرون درهمًا واما الاضافة نحو مثلها زبدًا وانما لم يجز الاضافة في نحو عشرون
درهمًا لانه لو اضيف مع حذف النون لم يجز لان هذه النون من نفس الكلمة وما هو من نفس
الكلمة لا يحذف للاضافة ولو اضيف مع النون لم يجز لان هذه النون شبيهة بنون
الجمع ولا يضاف الجمع مع ثبوت النون فكذلك لا يثبت ما هو شبيهه فان لم يضف
مثل عشرين واخواته الى التمييز وفي التعليل المذكور نظر لانه لو كان صحيحًا لم يجز اضافة
الى غير التمييز لكنه جائز بالاجماع نحو عشريك وعشري رمضان والصواب ان يقال في
تعليله انه يضاف الى غير المميز كما رايت فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس و
لم يعكس الامر دفعًا لتوهم اضافة الشئ الى نفسه لان العدد هو المميز في المعنى
فلو اضيف اليه لتوهم انه اضيف الى نفسه وانما لم يجز اضافة مثلها الى زبدًا لانه
مضاف مرة فامتنع اضافته مرة اخرى فان رفع عن غير مقدار في مثل خاتم حديدًا والخفض اكثر عطف
على مقدار وهو اي التمييز الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة اما تمييز عن مفرد مقدار واما عن
مفرد غير مقدار ومثال المفرد المقدار ما مر ومثال المفرد غير المقدار مثل خاتم حديدًا او فضة
يجوز الاضافة وتركها لكن الاضافة اكثر على الاصل واليه اشار المص بقوله والخفض اكثر قوله
والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها مثل طاب زيد نفسًا وزيد طيب ابًا وابوة
ودارًا وعلمًا وفي اضافة مثل يعجبني طيبه ابًا وابوة ودارًا وعلمًا ولله دره فارسًا
اي والتمييز عن ذات مقدرة هو التمييز عن ذات مقدرة في نسبة اما في جملة نحو طاب زيد
نفسًا او ما في ما شابه الجملة نحو زيد طيب ابًا وابوة ودارًا وعلمًا وفي نسبة في
اضافة نحو اعجبني طيب زيد ابًا وابوة ودارًا وعلمًا ولله دره فارسًا فالنفس في قوله

طاب زيد نفساً ترفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة لا عن ذات مذكورة لانه ليس في
زيد ابهام بل في ذات اسند اليه الطيب لجواز ان يسند الى زيد ظاهراً وان كان مسنداً
الى ذات اخرى حقيقة او في ذات هي سبب نسبة الطيب اليه فقد ذكر تلك الذات
لرفع الابهام المستقر وقوله او ما ضاهاها اي ما شابه الجملة وضاهاها فعل ماض من المضاهات
وهي المشابهة والمشابه للجملة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع فاعلها
وقوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي والثاني عن ذات مقدرة في نسبة
في اضافة نحو اعجبني طيب زيد اباً او ابوةً او داراً او علماً فالمثال الاول عبارة عنه او عن
متعلقه تعلق احد المتباينين الى الاخر والثاني اضافته بينه وبين غيره والثالث متعلق
به تعلق المملوك بالمالك والرابع متعلق به تعلق الوصف بالموصوف قوله
ثم ان كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه
اي ان كان التمييز اسماً صالحاً لان يرجع الى ما انتصب عنه والى متعلقه جاز ان يكون له
وجاز ان يكون لمتعلقه نحو طاب زيد اباً فالاب جاز ان يكون نفس زيد وجاز ان يكون
من ولد زيد ونحو طاب زيد ابوةً فالابوة جاز ان يكون المراد بها ابوة زيد وابوة من ولده
اي وان لم يكن صالحاً لذلك تعين ان يكون المتعلق ما انتصب عنه والا امتنع ان يكون
تمييزاً عنه نحو طاب زيد علماً وداراً فالعلم والدار لا يصلح الا لجهة واحدة وهي انه
متعلق ما انتصب عنه هذا ما فهمته من شرح المص في هذا الموضع وفيه نظر
لانه يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحداً وهو غير مفيد ولانه لا يلزم من انتفاء صحة
المجموع المذكور ان يكون المتعلق ما انتصب عنه لجواز ان يكون لما انتصب عنه كقولنا
طاب زيد نفساً ولان النص غير مساعد لهذا الشرح وان حملناه على مقتضى النص
اشكل بمثل طاب زيد نفساً فان نفساً يصح جعله لما انتصب عنه مع امتناع ان لما انتصب

المتباينين

جعله

صح

عنه [illegible]

عنه مع امتناع جعله لمتعلقه وبالجملة لا يخ الكلام ههنا عن تعسف قوله فيطابق فيهما
ه اى يطابق التمييز في الصورتين اعني ما انتصب عنه ومتعلق ما انتصب عنه قوله
ما قصده اى قصد مفرد افرد التمييز وان قصد مثنى ثنى التمييز وان قصد جمع
جمع في الصورتين فيقول اذا كان التمييز عين ما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان
ابوين والزيدون ابآء وكذلك تقول اذا كان التمييز متعلق ما انتصب عنه طاب زيد
ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا او ابا واما وطاب زيد
ابآء اذا اردت ابا واجدادا قوله الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع ه اى يطابق
التمييز في الصورتين ما قصد الا اذا كان التمييز جنسا فانه لم يطابق حينئذ كالعلم والابوة
فانك اذا اردت العلم من حيث هو علم لا يطابق وكذلك اذا اردت الابوة من حيث
هي ابوة لا يثنى ولا يجمع الا ان يقصد الانواع المختلفة فح يثنى وان كان المراد تثنية
ويجمع ان كان جمعا فيقال طاب زيد علمين ان كان المراد به انه طاب بسبب علمين
مختلفين وطاب زيد علوما ان كان المراد انه طاب بسبب علوم كثيرة ولقائل
ان يقول في عبارة الكتاب نظر لان قوله الا ان يكون جنسا مستثنى من قوله فيطابق
فيهما ما قصد والاستثناء الثاني استثناء من الاستثناء الاول فيكون معناه ان
يطابق فيهما ما قصد التمييز في الصورتين ما قصد الا ان يكون التمييز جنسا
فانه لا يطابق ما قصد الا ان يقصد الانواع فانه يطابق ما قصد وفساده
ظاهر لان الاستثناء الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد في الجنس و
الاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التمييز لما قصد في الجنس وجوابه انا لا نسلم
انه كذلك فان الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد من التثنية والجمع اذا لم يقصد
الانواع المختلفة والثاني يقتضي مطابقته لما قصد من التثنية والجمع اذا قصد الانواع

المختلفة فان قيل لا يمكن قصد التثنية والجمع في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة
فيلزم المحذور قلنا لا نسلم ذلك لم لا يكثر احاد نوع من جنس واحد فيجوز ان يقصد
اثنان او ثلثة من احاد ذلك النوع سوا انه لا يثنى ولا يجمع وح لم يطابق التمييز ما قصد
فان قيل ح لم لا يطابق التمييز ما قصد من افراد نوع واحد من جنس واحد كما يطابق ما
قصد من انواع جنس واحد قلنا لاتحاد افراد النوع الواحد في الحقيقة واختلافها
في العوارض والمشخصات واختلاف انواع الجنس الواحد في الحقايق فجاز اطلاق
الجنس مفردا على افراد نوع واحد اذا قصدت لاتحادها في الحقيقة ولم يجز اطلاق
الجنس مفردا على انواع جنس واحد اذا قصدت لاختلافها بالحقايق قوله وان كان صفة
كانت له وطبقت واحتملت الحال ش اى وان كان التمييز صفة كان التمييز حينئذ صا
انتصب عنه ومطابقا له لكونه اياه في المعنى فيقال طاب زيد فارسا وطاب الزيدين
فارسين وطاب الزيدون فوارس وكذلك تقول لله دره فارسا ودرها فارسين ودرهم فوارس
واذا كان التمييز صفة احتملت تلك الصفة ان تكون حالا كما في المثال المذكور لكن التمييز
اولى من الحال لان المراد منه دعاء له مطلقا سواء كان حال كونه فارسا او غيره
وهذا يفهم منه اذا كان تمييزا دون ان يكون حالا والفرق بين التمييز في قولهم لله دره
فارسا وبين قولهم مثلها زبدا ان الفارس يرفع الابهام عن نسبة الدر الى الضمير لا
عن نفس الدر وان الزبد يرفع الابهام عن نفس المثل اذ لا ابهام في اضافة المثل الى
الضمير بل في نفس المثل قوله ولا يتقدم التمييز ش اى لا يتقدم التمييز على العامل
مطلق سوا كان العامل فعلا او غير فعل لانه ان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا
يكون له قوة بعمل فيما متقدما موخرا وان كان فعلا فلان التمييز في المعنى فاعل فكما لا يتقدم الفاعل
على الفعل لا يتقدم هو ايضا عليه وانما قلنا انه فاعل في المعنى لان اصل قولنا طاب زيد نفسا طاب نفس زيد

او صل تصبب زيد عرقاً للتاكيد والمبالغة لان ذكر الشيء مبهماً ثم ذكره مفسراً اوجب التاكيد
والمبالغة واما مثل قوله تعالى وفجرنا الارض عيوناً فمحمول عليه طرداً للباب قوله والاصح ان
لا يتقدم على الفعل خلافاً للمازني والمبرد اى التمييز لا يتقدم على العامل اذا لم يكن
فعلاً بالاتفاق واما اذا كان فعلاً فالاصح انه لا يتقدم عليه لما ذكرنا وقيل خلافاً للمازني
والمبرد فانهما اجازا تقديم التمييز على العامل الفعل متمسكين بقول الشاعر اتهجر ليلى
بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب والجواب عنه ان الرواية ممنوعة
بل الرواية هكذا وما كاد نفسي بالفراق تطيب قوله المستثنى متصل ومنقطع الخ
فالمتصل المخرج عن متعدد لفظاً او تقديراً بالا واخواتها اى المستثنى على ضربين
احدهما مستثنى متصل والاخر مستثنى منقطع فالمستثنى المتصل هو الذي
اخرج بالا واحد اخواتها عما فيه تعدد وكثرة لفظاً نحو جاءني الرجال الا زيداً فزيد
مخرج عن متعدد لفظاً لان الرجال جمع رجل او تقديراً نحو جاءني القوم الا زيداً
فزيد مخرج عن القوم وهو متعدد تقديراً لانه لافراد كثيرة لا لفظاً لانه ليس بجمع
لفظاً بل مفرد اللفظ وفيه نظر لان المستثنى منه لا تعدد فيه لفظاً بل معنى والحق
ان يقال معناه ان المستثنى هو المخرج عن متعدد ملفوظ نحو جاءني القوم الا زيداً
او عن متعدد مقدر نحو ما ضربت الا زيداً او يكون معناه ان المستثنى هو المخرج لفظاً
عن متعدد نحو جاءني القوم الا زيداً او المخرج تقديراً نحو جاءني زيد ليس الا وانما قال
بالا واخواتها ليخرج عنه المخرج عن متعدد بالصفة نحو اكرم بني تميم العلماء
فان الجهال مخرجة عنهم والمخرج بالبدل كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من
استطاع اليه سبيلا وبالشرط نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار وفي الجملة لئلا يدخل
في الحد المخرج بغير الا واخواتها فانه لا يسمى مستثنى واخوات الا هي غير وخلا
وعدا وما عدا وما خلا وحاشا وليس ولا يكون وسوى وسواء قوله والمنقطع المذكور

بعدها غير مخرج ش اي المستثنى المنقطع هو الذي ذكر بعد الا او احدى اخواتها ولم يكن
مخرجاً نحو جاني القوم الا حماراً فالحمار هو المذكور بعد الا غير مخرج عن القوم لعدم تناول
القوم اياه قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او مقدماً على
المستثنى منه او منقطعاً في الاكثر او كان بعد خلا وعدا في الاكثر وما خلا وما عدا وليس ولا يكون
ش اي والمستثنى منصوب اعلم ان هذا الكلام شروع في بيان ان المستثنى في اي صورة واجب
النصب وفي اي موضع جايز النصب وفي اي موضع مخفوض فابتدا بالصورة الاولى اعني
واجب النصب وهي في مواضع احدها ان يكون المستثنى بعد الا التي لغير الصفة في كلام
موجب والمراد بالموجب ان لا يكون نفياً ولا نهياً ولا استفهاماً نحو جاني القوم الا زيداً وانما
قيدنا الا لغير الصفة لان الا لو كانت للصفة لم يجب النصب بل يكون المستثنى بعدها
تابعاً لما قبلها كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فالله بعد الا التي هي الصفة اي
الهة غير الله فالرفع بالتبعية على الصفة وانما قال في كلام موجب لانه لو كان في كلام
غير موجب النصب نحو ما جاني القوم الا زيد فزيد يجوز رفعه على البدل من القوم ونصبه
على الاستثناء وانما يجب النصب ههنا لامتناع البدل وامتناع حمل الا على الصفة
اما الاول فلاقتضاء البدل فساد المعنى لان المبدل منه في حكم التساقط فيكون تقرير
قولنا جاني القوم الا زيداً هو جاني الا زيد ويلزم منه مجي جميع العالم اليه الا زيد وهو ظاهر
الفساد واما الثاني فلانه انما يحمل الا على الصفة اذا امتنع الاستثناء وههنا
لا يمتنع ذلك والثاني من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى
مقدماً على المستثنى منه نحو قوله شعر وما لي الا ال احمد شيعة وما لي الا مذهب
الحق مذهب فال احمد مستثنى مقدماً على المستثنى منه وهو شيعة وكذلك مذهب
الحق مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو مذهب وانما وجب النصب اذا كان مقدماً
على المستثنى منه لانه لم يصلح ان يكون بدلاً ولا صفة لامتناع تقدم البدل على المبدل منه

وتقدم الصفة على الموصوف واشار الى هذا القسم بقوله او مقدمًا على المستثنى منه و
الثالث من المواضع التي وجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى منقطعًا عند
الاكثرين نحو جاني القوم الا حمارًا وانما وجب نصبه ح لانه امتنع البدل لامتناع
كونه احد الابدال الاربعة اما الثلاثة الاول فظاهر واما امتناع بدل الغلط فلصدوره
عن قصد وارادة وعدم كون بدل الغلط كذلك ولامتناع كونه صفة لعدم القابلية في الصفة
ههنا ولانه لا يجوز الصفة الا اذا تعذر الاستثناء ولم يتعذر ههنا وانما قال عند الاكثر
لجواز البدل عند بعضهم كقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فاليعافير
والعيس مستثنى منقطع بعد الا مع رفعه بالبدل والجواب عنه عند الاولين ان المراد بالا
نيس ما يوانس ويلازم المكان فهو اعم من الانسان فاليعافير والعيس بدل من الانيس
بدل البعض من الكل والرابع من مواضع وجوب نصب المستثنى ان يكون بعد خلا وعدا عند
الاكثرين تقول جاني القوم عدا زيدًا وخلا زيدًا اى عدا بعضهم زيدًا وخلا بعضهم زيدًا
وانما وجب النصب لانه مفعول به ويجب نصب المفعول به وانما قال في الاكثر لانهما حرفا
جر عند بعضهم فيكون ما بعدهما مخفوظًا والخامس من مواضع وجوب نصب المستثنى
ان يكون المستثنى بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون وانما وجب نصبه بعد ما عدا
وما خلا لان ما مصدرية لا تدخل الا على الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا بعد ما فعلين
وفاعلهما مضمر والمستثنى بعدهما مفعول به فوجب نصبه تقول جاني القوم ما خلا
زيدًا وما عدا زيدًا اي ما خلا بعضهم زيدًا اى جاني القوم خلو بعضهم زيدًا فهو مصدر في موضع الحال
اى خاليًا بعضهم زيدًا وانما وجب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون لانهما فعلان ناقصان اسمهما
مضمر فيهما والمستثنى بعدهما خبرهما ويجب نصب خبرهما فوجب النصب تقول جاني القوم
ليس زيدًا ولا يكون زيدًا اي ليس بعضهم زيدًا ولا يكون بعضهم زيدًا فلم يجز النصب ويختار البدل

فيما بعد الا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا ه اي ويجوز نصب
المستثنى ويختار ابدال المستثنى منه فيما بعد الا في كلام غير موجب بشرط ان يكون المستثنى منه
مذكورا نحو ما جاءني القوم الا زيدا او زيد رفعه ونصبه فالرفع على البدل والنصب على الاستثناء
لكن البدل اولى من النصب لان البدل لا تكلف فيه والنصب فيه تكلف وهو تشبيهه بالمفعول به
وانما قال في كلام غير موجب لانه لو كان في كلام موجب لم يجز غير النصب كما مر في مواضع وجوب النصب

كما مر

وانما قال وذكر المستثنى منه لانه لو لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يكن من هذا الباب بل اعرابه على حسب
العوامل كما سيجيء ومثاله ما يجوز النصب ويجوز البدل قوله تعالى ما فعلوه الا قليل برفع القليل
على البدل من واو فعلوه ونصبه على الاستثناء قوله ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى
منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيد ه اي ويعرب المستثنى على حسب مقتضى
العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور او انما يجوز عدم ذكر المستثنى منه في كلام غير موجب لصحة
المعنى ولم يجز في الموجب لعدم صحة المعنى فان اقتضى العامل المتقدم الفاعل يرفع ما بعد الا بان
يكون فاعلا له نحو ما جاءني الا زيد وان اقتضى العامل المفعول به ينصب لكونه مفعولا به نحو ما ضربت
الا زيدا وان اقتضى العامل المصدر ينصب لكونه مصدرا له نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك في
سائر الاشياء ويسمى مفرغا قوله الا ان يستقيم المعنى مثل قرأت الا يوم كذا استثناء من قوله
وهو في غير الموجب اي عدم ذكر المستثنى منه انما هو في غير الموجب الا ان يستقيم المعنى فانه يجوز
عدم ذكر المستثنى منه في الاثبات ايضا نحو قولك قرأت الا يوم الجمعة لجواز ان يقرأ كل يوم
الا يوم الجمعة قوله ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما ه اي ومن اجل انه لا يجوز عدم ذكر المستثنى
منه في الموجب لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالما لان زال للنفي وما للنفي فيكون ما
زال للاثبات لان النفي اذا دخل النفي افاد الاثبات فمعناه ثبت زيد الا عالما
وهو غير جائز لما مر قوله فاذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع مثل ما جاءني من احد

الا زيد ولا فيها احد الا عمرو وما زيد شيئا الا شيء لان من لا تزاد بعد الاثبات وما ولا لا يقدر
ان عاملين بعدها الا لانهما عملتا للنفي وقد انتقض بالا اي اذا تعذر ابدال المستثنى من
لفظ المستثنى منه حيث جاز الابدال تعين البدل من موضع المستثنى منه نحو ما جاءني من احد
الا زيد فانه يجوز نصب زيد على الاستثناء ويجوز رفعه على البدل من موضع احد لكن لا من لفظ
احد لانه لو ابدل من لفظ احد لكان من مقدرا بعد الا فيه لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون تقديره
ما جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وهو غير جائز عند سيبويه واذا بطل ابداله من لفظ
احد تعين ابداله من محل احد لان محله رفع بانه فاعل ما جاءني ومن زائدة لتأكيد النفي
وكذلك لا احد فيها الا عمرو فان عمرا لا يجوز ابداله من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظه لزم
تقدير لا عاملة بعد الا وهو غير جائز وكذلك ما زيد شيئا الا شيء فالشيء الثاني لا يجوز ابداله من
لفظ الشيء الاول لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير ما عاملة بعد الا وهو غير جائز لان
ما ولا لا تقدران عاملتين بعد الا لان نفيهما قد انتقض بالا فاذن بطل عملهما لانهما
انما يعملان لاجل مشابهتهما بليس من حيث النفي فاذا انتقض بطل المشابهة بليس
واذا بطل المشابهة بليس بطل عملهما قوله بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت
للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هي لاجله تا اي لا يجوز ان
يقال ما زيد شيئا الا شيئا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا فانه جاز هنا لان ليس
انما يعمل لاجل الفعلية لا لاجل النفي فاذا كان كذلك لم يكن اثر لنقض النفي مع بقاء
الامر الذي يعمل ليس بسببه وهو الفعلية فهي في قوله العاملة هي العائد الى ليس
والضمير في قوله لاجله يعود الى الامر او الالف واللام للتي في العاملة وهو الصحيح
قوله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما اي ومن اجل ان عمل
ما لاجل النفي وعمل ليس لاجل الفعلية لا لاجل النفي جاز ان يقال ليس زيد الا قائما

لكن

لبقاء الفعلية التي تعمل ليس لاجلها مع بطلان النفي وامتنع ان يقال ما زيد الا قائما

لبطلان النفي لاجله بعمل ما قوله ومخفوض بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر اي

والمستثنى مجرور بعد غير وسوى بكسر السين وضمها وسواء بالفتح وكسرها وحاشا تقول جاءني القوم

غير زيد وسوى زيد وسواء زيد وحاشا زيد لان المستثنى بغير وسوى وسواء مضاف اليه و

المضاف اليه مجرور فوجب جره بعدها فان المستثنى بعد حاشا مجرور بحاشا لانه حرف جر وانما

قال في الاكثر لان حاشا حرف جر عند اكثر النحاة فيكون بعدها مجرورا عند الاكثرين وفعل

عند بعضهم واذا كان فعلا لم يكن ما بعده مخفوضا بل منصوبا بانه مفعول به وفاعله مضمر

كما ذكرنا في عدا وخلا قوله واعراب غير فيه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل اي اعراب

غير اذا استعمل للاستثناء مثل اعراب الاسم المستثنى بالا على التفصيل اي كما ان المستثنى

بالا غير الصفة اذا كان في كلام موجب لم يجز الا النصب فكذا ههنا لم يجز الا النصب

تقول جاءني القوم غير زيد بالنصب فقط وكما انه اذا تقدم المستثنى بالا على المستثنى منه

وجب النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني غير زيد القوم بنصب غير فقط كما انه اذا كان

المستثنى بالا منقطعا وجب النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غير حمار كما ان المستثنى

بالا اذا كان في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور جاز النصب والبدل فكذلك ههنا

تقول ما جاءني القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على البدل واذا لم يكن المستثنى

منه مذكورا لم يجز الاعراب الذي يقتضيه العامل فتقول ما جاءني غير زيد وما ضربت

غير زيد وما مررت بغير زيد وما ضربت زيدا غير يوم الجمعة قوله وغير صفة

حملت على الا في الاستثناء كما حملت الا عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع

منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي

اعلم ان اصل غير ان يكون صفة والجواز وقوعه صفة في جميع مواضعه كونه الاستثناء

وعدم جواز الاستثناء في بعض مواضعه صفته نحو جاءني رجل غير عاقل الا انها تحمل على الا في
الاستثناء لما ذكرنا واصل الا ان يكون للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان
لا يكون صفة الا انها تحمل على غير في الصفة وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر
الاستثناء ح وانما قال تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء نحو
ما جاءني احد الا زيدا وانما قال منكور لانها لو كانت تابعة لجمع معرف لم يتعذر الاستثناء
نحو جاءني الرجال الا زيدا لانه للاستغراق والعموم وانما قال غير محصور لانها لو كانت
تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر الاستثناء نحو لفلان علي عشرة دراهم الا واحدا ولقائل
ان يقول لا حاجة الى قيد غير المحصور لانه لا يطلق الجمع على الاعداد كما نص المص
عليه في باب العدد وانما قلنا انها اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر
الاستثناء لان الاستثناء اخراج شيء من شيء لولا الاخراج لوجب دخوله فيه و
اذا كان المستثنى منه جمعا منكورا غير محصور لم يجب دخول المستثنى فيه لان الا
الجمع المنكر غير المحصور كرجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة فقط ولم يكن المستثنى من
جملة الثلثة مثاله قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي لو كان فيهما
الهة غير الله لفسدتا فالا تابعة لالهة وهي جمع منكور غير محصور ولانه لو نصب
الا الله لم يلزم منه التوحيد الذي هو المطلوب في الاية لانه يصير معناه ح لو كان
فيهما الهة مستثنى عنهم الله لزم فساد السموات والارض ولم يلزم منه انه لو كان
فيهما الهة غير مستثنى عنهم الله يلزم فسادهما وفيه نظر لانه ينتقض بقول القائل
لفلان علي دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكور غير محصور و
بقولنا جاءني رجال عشرة الا زيد بالرفع فانه يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونه
تابعا لجمع منكور محصور وبقولنا جاءني رجل الا زيد بالرفع فانه يصح الصفة ويتعذر

الاستثناء لان النكرة في موضع النفي للعموم فتناول المستثنى فيصح ١٢

يصير

الاستثناء مع كونه نافيًا للمفرد ويمكن ان يجاب عن الاول بان الدراهم محصورة في ثلثة فصاعدًا
لانها اقل مراتب الجمع وعن الثاني بان الجمع المذكور غير محصور لذاته بل محصور بسبب الصفة و
لهذا لا يجب تناوله لزيد والمراد بالمحصور ههنا المحصور لذاته كالعدد وعن الثالث بانا
لا ندعي ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه ان كان مفردًا
جاز الاستثناء عنه في بعض الصور وهو المفرد المنفي وفي جواب الاخير نظر لانه في بيان
ضابطة يتعذر الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عند عدمها مطلقًا ويدل عليه
تفسيره حملها على غير في الصفة بقوله اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور واعلم انه
لو قال اذا كانت تابعة لشيء لم يجب تناوله لما بعدها لم يتوجه عليه شيء من
هذه الايرادات قوله وضعف في غيره اي وضعف جعل الا للصفة في غير الجمع المنكور
غير المحصور لامكان الاستثناء كقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
قلت اي غير الفرقدين فالفرقدان مرفوع بانه صفة لكل اخ وكل اخ ليس جمعًا منكورًا
غير محصور قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح ه اعلم
ان مذهب سيبويه ان اعراب سوى وسواء النصب على الظرف مثلا اذا قلت جاءني
القوم سوى زيد فكانك قلت جاءني القوم مكان زيد ولم يسمع فيهما الا النصب والذي
قال على الاصح لانه قد اجاز قوم اجراءهما مجرى غير في جواز وقوعهما غير ظرف كقوله
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فسوى فاعل لم يبق وكقوله تجانف
عن اهل اليمامة يا فتى وما قصدت من اهلها لسوائكا وهو عند الاولين شاذ
لا يقاس عليه قوله خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل كان زيد قائمًا
اي خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخول كان واحدى اخواتها فقوله المسند
شامل لخبر المبتدأ وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا فلما قال بعد دخول كان واحدى

واخواتها خرج المبتدا او خبران واخواتها وخبرها ولا امثاله كان زيدًا قائمًا فقائمٌ هو المسند بعد دخول
كان قوله وامره كامر خبر المبتدا اى وحكم خبر كان واخواتها حكم خبر المبتدا في جواز وقوعه مفردًا
وجملة سواءً كانت تلك الجملة اسمية او فعلية فعلية وفي وجوب استمال الجملة الوا فعة
خبر كان على عايد الى اسمها وفي جواز تقديم الخبر على الاسم تقول كان زيدٌ قائمًا وكان زيدٌ
ابوه قائمٌ وكان زيد قام ابوه وكان قائمًا زيد قوله ويتقدم معرفته اى وحكم خبر كان حكم خبر
المبتدا الا في جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان معرفته فان خبر كان اذا كان معرفته جاز
تقديمه على الاسم لعدم اشتباهه بالاسم لاختلافهما في الاعراب تقول كان اخاك زيدٌ
بخلاف خبر المبتدا فانه اذا كان معرفته لم يجز تقديمه على المبتدا لئلا يلتبس الخبر بالمبتدا
اعلم انه لو وقع ويتقدم معرفته او مستثنا وبابي لكان اولى ليشمل نحو ما كان الا
افضل منك افضل منى فانه يجوز تقديم الخبر ههنا على الاسم لحصول التمييز بالاعراب
ولا يجوز في المبتدا والخبر لوجود الالتباس اعلم ان الخبر المعرفة يجب ان تظهر الاعراب
فيه حتى يجوز ان ينقدم على الاسم لانه لا ينقدم في مثل كانت الحبلى السكرى لحصول الا
لتباس قوله وقد يحذف عامله في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرًا فخيرٌ وان
شرًا فشرٌ ويجوز في مثلها اربعة اوجه اى يحذف عامل خبر كان اى يحذف كان
في مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرًا فخيرٌ وان شرًا فشرٌ وقد نص سيبويه على جواز
اربعة اوجه في مثله احدها نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه لقلة
الحذف وتقديره ان كان عمله خيرًا فجزاؤه خيرٌ والثاني رفع الاول ونصب
الثاني وهو اضعف الوجوه لكثرة الحذف وتقديره ان كان في عمله خيرٌ فكان جزاؤه
خيرًا والثالث رفعهما معًا نحو ان خيرٌ فخيرٌ تقديره ان كان في عمله خير فجزاؤه خير
والرابع نصبهما معًا نحو ان خيرًا فخيرًا تقديره ان كان عمله خيرًا فكان جزاؤه خيرًا

وهذان الوجهان متوسطان في القوة والضعف لتوسط الحذف بين الاول
والثاني والحاصل ان نصب الاول ورفع الثاني اولى لقلة الحذف وبيانه انه في نصب
الاول يكون المحذوف كان مع الاسم وفي رفعه يكون المحذوف كان مع الجار والمجرور
الخ في رفع الثاني يكون المحذوف المبتدا فقط وفي نصبه كان مع اسمه واذا ثبت
ذلك ثبت ان الوجه الاول اقوى وان الوجه الثاني اضعف لكونه مخالف الاول
في جزئيه والاخران متوسطان لمخالفتهما الاول في احد جزئيه فقط قوله ويجب
الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت م اي يجب حذف كان
في مثل اما انت منطلقا انطلقت وتقديره لان كنت منطلقا انطلقت فحذف اللام
الجارة كما يحذف حرف الجر من ان وان في كلامهم ثم حذف كان لجواز حذف كان في
كلامهم فوجب العدول من الضمير المتصل الى الضمير المنفصل لتعذر المتصل حينئذ
فصار ان انت منطلقا فزيدت ما على ان للتاكيد وليكون كالبدل عن كان فصار اما
انت منطلقا ثم قلبت النون ميما وادغمت الميم في الميم فصار اما انت منطلقا
انطلقت وانما وجب حذف كان ههنا لان ما عوض عنها فلو اتي بكان لزم اجتماع
العوض والمعوض عنه وانه غير جائز قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها
مثل ان زيدا قائم اي اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخول ان او احدى
اخواتها فقوله المسند اليه شامل المبتدا والاسم كان واخواتها والاسم ما ولا وغيرهما
فلما قال بعد دخول ان او احدى اخواتها خرج عنه المبتدا واسم كان واخواتها واسم
ما ولا وغيرهما وانطبق التعريف عليه مثاله ان زيدا قائم فزيد هو المسند اليه بعد دخول
ان وحكمه حكم المبتدا او تجي استيفاء البحث عنه في باب الحروف بتوفيق
الله تعالى قوله والمنصوب بلا التي لنفي الجنس هذا الفرق بين لا التي للنفي الجنس
وبين لا التي بمعنى ليس ان الاول لنفي الجنس وماهيته والثاني لنفي واحد من الجنس

مثلاً اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في الدار هذا الجنس فاذاً لا يجوز ان يكون
فيها واحد او اثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجلٌ في الدار كان معناه نفي واحدٍ من
جنس الرجال و يجوز كون واحد اخر او اثنين او ثلثة او اكثر منها فيها قوله المنصوب بلا
التي هي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافاً او مشبهاً به مثل لا غلام
رجل فيها ولا عشرين درهماً لك فقوله المسند اليه شامل للمبتدا واسمي كان وان واسم ما ولا
المشبهتين بليس فلما قال بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء وقوله يليها نكرة مضافاً
او مشبهاً به هذه شرائط نصب اسم لا اي يلي المسند اليه لا فقوله يلي الضمير العايد
الى المسند وها في يليها عايد الى لا ونكرة منصوب بانه حال عن ضمير الفاعل في يليها
وانما اشترط في نصبه ان يكون تالياً للا لانه لو فصل بين الاسم وبين لا لم تنتصب كما
يجي وانما اشترط ان يكون الاسم نكرة لانه لو كان معرفة لم تنتصب كما يجي وانما اشترط
ان يكون مضافاً او مشبهاً به لانه لو كان نكرة مفردة يكون مبنياً كما يجي ومثال المضاف
لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه بالمضاف لا عشرين درهماً لك ومشابهته
للمضاف من حيث ان كل واحد منها عامل فيما بعده ومن حيث ان ما بعدهما متمم
متمم ومخصص لهما قوله فان كان مفرداً فهو مبني على ما ينصب به اي وان
كان الاسم الذي يدخل عليه لا التي لنفي الجنس مفرداً اي غير مضاف وغير مشبه به
يبنى على ما ينصب به اي ان كان نصبه بالفتح بني على الفتح نحو لا غلام في الدار
وان كان بالياء بني على الياء نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وان كان نصبه
بالكسر نحو لا مسلمات في الدار مع ان الفتح في الاخير اولى من الكسر وانما بني لتضمنه
حرف الجر لان قولنا لا رجل في الدار مبني على جواب سوال سايل محقق او مقدر
سال فقال هل من رجل في الدار فكان من الواجب ان يقال لا من رجل في الدار ليكون
الجواب مطابقاً للسوال الا انه لما جرى ذكره في السوال استغني عنه في الجواب فحذف